

حقوق الإنسان في السلم والحرب من منظور إسلامي

د. جعفر عبد السلام



كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن مؤسسة دارالهلال

الإدارة

القاهرة - ١٦ شارع محمد عز العرب
بك (البتشين سابقا) ت ٢٣٦٢٤٥٠٠
(٧ خطوط) - لكاتب عرب ١١٠
التمهيد - القاهرة - الرقم البريدي
١١٣١١ - القاهرة - المسور - القاهرة ج.

ع.م

للكس

Tele: 92703 hila u n

للكس

FAX : 3625469

الإصدار الأول / يونيو ١٩٥١

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي ٢٢ جم داخل
جمهورية مصر العربية تسدد مقدما
بقسطين ١٢ جم والبريدية غير حكومية
البلاد العربية ٢٥ دولارا - أوروبا وآسيا
والأفريقية ٤٠ دولارا - أمريكا وكندا
والهند ١٥ دولارا - باقي دول العالم ٢٥
دولارا.

القيمة تسدد مقدما بشيك مصرفي
لأمر مؤسسة دارالهلال ويرسل لادارة
الاشتراكات بخطاب مسجل كما يرجى
إرسال عملات نقدية بالبريد

رئيس مجلس الإدارة

حلمي النمنم

رئيس التحرير

عادل عبد الصمد

المستشار الفني

محمود الشيخ

مدير التحرير

أحمد شامخ

سوريا ١٢٥ ليرة - لبنان ٥٠٠ ليرة - الأردن ٢٢٥ فلس - الكويت ١,٢٥٠
نسمين فلسا - السعودية ١٢ ريال - البحرين ١,٢ دينار - قطر ١٢ ريال - الإمارات
النسخة ١٢ درهما - سلطنة عمان ١,٢ ريال - اليمن ٤٠٠ ريال - المغرب ٤٠ درهما -
فلسطين ٢ دولار - سويسرا ٤ فرنكات - السودان ٢,٥ جنية

التوريد الإلكتروني : darhila @ idsc.gov.eg

حقوق الإنسان في السلم والحرب من منظور إسلامي

بقلم:

الدكتور/ جعفر عبد السلام

أستاذ القانون الدولي بجامعة الأزهر

الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

«دار الهلال»

الغلاف للفنان : جمال عبدالنبي
مستشار التحرير : محمد رضوان

مقدمة:

يمكن بسهولة - فى دراسة عن حقوق الإنسان فى الإسلام أن نأتى بالوثائق الرئيسية التى صدرت فى السنوات الأخيرة عن هذه الحقوق والحريات ثم نضع ما يقابلها فى الإسلام من نصوص مصادر الشريعة الرئيسية وهى القرآن والسنة والإجماع والقياس والمصالح المرسلة إلى غير ذلك من المصادر.

ورغم أهمية مثل هذه الدراسة، إلا أنها ستكون دراسة للنصوص أساساً، وبالتالى فقد لا تعكس التطبيق الذى كان فى الدولة الإسلامية، وهو يختلف إلى حد كبير، عن النصوص.

كذلك فإن دولة الإسلام مرت بمراحل تاريخية عديدة منذ وجودها فى المدينة فى القرن السابع الميلادى، وحتى اليوم. ودون الدخول فى تفاصيل مراحل الاتحاد ومراحل الفرقة فى هذا التاريخ الطويل الذى زاد الآن على أربعة عشر قرناً، فإننا يمكننا أن نقول أن دول الإسلام كانت دولة واحدة حتى العصر العباسى الأول، ولكنها بدأت منذ ذلك تنشتت - خرجت

عنها منذ البداية، الدولة الأموية في الأندلس، ثم خرج الكثير من الولاة على الخليفة العباسي وحكموا بلادهم بشكل منفصل عنه، ثم انتقل مركز الثقل في القوة والنفوذ إلى العثمانيين في تركيا، وأصبح الخليفة العثماني هو الممثل للخلافة الإسلامية منذ عام ١٥٢٠م لتضعف دولة الخلافة بعد ذلك وتتفكك أوصالها إلى أن رأينا الدولة الإسلامية تتحول إلى دول مستقلة تماماً عن دولة الخلافة وتأخذ الشكل القومي الحديث بفعل أوروبا التي دأبت في القرن التاسع عشر والقرن العشرين على مهاجمة الدولة العثمانية - دولة الخلافة الإسلامية - وتوجيه ضربات حاسمة لها استهدفت تقطيع أوصالها، وإجهاض انتصاراتها داخل أوروبا في البداية، والعمل على إخراجها من ديار الغرب بأي شكل، كما أدى انتصار الدول الأوروبية على ألمانيا وتركيا في الحرب العالمية الأولى إلى الانقضاء على الدولة العثمانية وتفكيك ما بقي منها إلى أن أعلن كمال أتاتورك إنهاء دولة الخلافة في مارس عام ١٩٢٤م. وكان المنتصرون في الحرب خلال مؤتمر صلح فرساي قد قرروا وضع الدولة العربية التي كانت أجزاء من الدولة العثمانية في الإطار القومي المستقل أسوة بما اتبعوه

بالنسبة للممالك الألمانية، وقريب مما تم بعد معاهدة وستفاليا التي أقرت استقلال الدول الأوروبية عن الإمبراطوريات القديمة وبداية الشكل القومي للدول في العصور الحديثة والتي بدأت من القرن السادس عشر واستمرت حتى اليوم. أقول إنه مهما كانت الانتقادات التي كانت توجه إلى دولة الخلافة العثمانية، إلا أنها كانت تمثل مرجعية للقيادة للدول الإسلامية، وبعد الاستقلال بدأت الدول العربية والإسلامية تبحث عن مرجعية للقيادة والتنظيم.

وكان الاستعمار الأوروبي هو البديل عن الدولة العثمانية، وبالتالي كان من الطبيعي أن يضع نماذج مختلفة للعمل في هذه الدول، تتفق في الأساس مع النظام الأوروبي من حيث القوانين والثقافة وأصول الحكم، وتختلف بحسب ما إذا كانت المرجعية الانجلو سكسونية هي السائدة في البلاد التي حكمتها بريطانيا، أو اللاتينية في البلاد التي حكمتها فرنسا، وإن كانت الغلبة في الحقب الأخيرة للنظام الأمريكي الذي ورث النظام الإنجلو سكسوني، معدلا لأصول كثيرة فيه بالحذف والإضافة.

والنتيجة في إطار النظم والقوانين هي ما نجده الآن.

اقتباس من الأنظمة الأوروبية وتطبيق لقوانين غريبة على بلادنا بعد أن نُحِتَ القوانين والأنظمة الإسلامية. والأسباب معروفة لكننا الآن بصدد معرفة النتائج دون خوض واسع في الأسباب؛ إن الدساتير الحديثة في الدول العربية والإسلامية تتضمن نظرية للحقوق والحريات العامة مقتبسة بشكل أو بآخر من الدساتير الغربية، وخاصة الدساتير الفرنسية كذلك تقرر هذه الدساتير سلطات الحكم، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي بدورها تتبنى أسسا غربية. أما القوانين المفصلة للدستور فهي تستند كذلك على ما هو مقرر في الأنظمة الغربية.

إذن القانون الوضعي في البلاد الإسلامية يتنسم خطي الغرب، وهو ضيف على المائدة الفرنسية في معظم بلادنا. والانبهار بفكر الغالب وقوانينه وأنظمتها ليس بدعة، بل هو حكم التاريخ. ولكن هذا تضطربنا إلى التساؤل عن الأسباب التي تضطربنا إلى إجراء دراسات ومقارنات للقوانين وللأنظمة الإسلامية الآن.

لقد صارت دولنا أعضاء في الأمم المتحدة، وأصبحنا نشارك في صناعة القوانين الدولية عن طريق لجنة القانون الدولي، ومن خلال المؤتمرات الدولية العديدة التي تقوم بوضع

الاتفاقيات الشارعة التي تنظم شئون المجتمع الدولي الآن. ومن هنا فقد وافقت الدول الإسلامية على الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان بأجزائها الثلاثة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨م والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦م، والعهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية الصادر في نفس العام، بل اشتركت العديد من الدول الإسلامية في صياغتها وكان دور هذه الدول أكبر في صياغة اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٨م، حيث ظهر دور الأحكام الإسلامية فيها بشكل واضح، وكذا العديد من الاتفاقيات الأخرى الخاصة بعدم التحيز ضد المرأة وحماية ضحايا الحرب "اتفاقيات جنيف" عام ١٩٤٩م، وكان الدور الإسلامي في صياغة ملحقين لهذه الاتفاقيات عام ١٩٧٧م واضحا كذلك.

من هنا نجد أن دور الدول الإسلامية في صياغة قواعد للسلوك لحماية حقوق الإنسان وحياته أكبر في الوقت الحاضر فلماذا إذن يثار الآن موقف حقوق الإنسان في الإسلام؟ الواقع إننا نتناول قضية حقوق الإنسان في الإسلام لأكثر من سبب:

أولاً: لتعميق الدراسات الحديثة التي تهتم بحقوق الإنسان وحياته، وبيان الأسانيد الشرعية التي تقوم عليها، حتى تكتسب قوة أكبر، فمن المعروف أن الأساس الديني للقواعد والجزاء الديني المقرر على مخالفتها وهو جزاء أخروي أساساً إلى جانب أنه يحتوى على جزاء دنيوي، والجزاء إذا انفصل بعقيدة الإنسان ومس جوارحه، يكون أكثر فاعلية، وأنجح في التأثير عن الجزاء الدنيوي فقط.

ثانياً: إضافة أبعاد أخرى إلى الحقوق الإنسانية لم تتناولها الوثائق الحديثة، يجدها الباحث في الدراسات الإسلامية مما قد يتيح حقوقاً جديدة أو يزيد فاعلية الحقوق القائمة، أو يوضح جوانب للواجبات إلى جانب الحقوق في هذه القضايا.

ثالثاً: إضافة الجوانب المعنوية والأخلاقية والأدبية في مدونات الحقوق حتى تزيد مساحتها، وحتى تلقح بها الجوانب المادية التي تهتم بها أساساً المواثيق القانونية.

رابعاً: تغذية جوانب الحرية في الصراع الدائم بينها وبين السلطة مما يدعم حقوق الإنسان ويعطى ضمانات واضحة لها: ولابد أن نعتز من الآن أن قيادات لدول إسلامية وعربية عديدة لا تحترم الكثير من حقوق الإنسان الآن، وتميل

إلى إساءة استخدام السلطة في مواجهتها، وتقوم بأعمال ضد ممارسة معارضيها لحياتهم ولحقوقهم السياسية، وتعصف بهذه الحقوق بأعمال الاعتقال والقبض التعسفي وتقييد حريات السفر والتنقل وهي ممارسات تتم ضد القواعد الدينية والأخلاقية والقانونية.

خامساً: الرد على من يمارسون الضغط باسم حقوق الإنسان لتحقيق أغراض أخرى وممارسة ازدواجية المعايير في التعامل مع الدول والشعوب على أساس احترام حقوق الإنسان وحياته، واستغلال ثغرات تتمثل في أقوال أو أفعال تأتي من حاكم لدولة إسلامية لوصم الإسلام بأنه ضد حقوق الإنسان وحياته مثل موجات السخط والهجوم التي وجهت إلى الإمام الخميني عقب إصدار فتواه بإهدار دم سلمان رشدي بعد أن أساء إلى نبي الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم وكذا محاكمة القضاء المصري كله بسبب إصدار محكمة واحدة حكماً بالتفريق بين نصر أبو زيد بعد كتابه «مجموعة دراسات ضد الإسلام» اعتبرتها المحكمة من قبيل الارتداد عن الإسلام.

سادساً: التعريف بوثائق قديمة وحديثة تظهر الوجه الصحيح للإسلام وأسس الحقوق والحريات الإنسانية كما

وردت فيها. ونذكر من ذلك: كلمة جعفر بن أبى طالب إلى النجاشى ملك الحبشة عندما أراد أن يتعرف منه على الإسلام ليرد على وفد قريش بقيادة عمرو بن العاص الذى جاء ليسترد مهاجرى الحبشة من المسلمين الأوائل، ثم وثيقة إنشاء الدولة الإسلامية فى المدينة، ثم حجة الوداع، ثم العهدة العمرية، ثم خطاب على بن أبى طالب للأشتر النخعى واليه على مصر والذى وضع فيه دستوراً للحكم وفقاً لأحدث مبادئ حقوق الإنسان وحرياته.

وفى العصور الحديثة نذكر معاهدات الامتيازات الأجنبية التى منحتها الدولة العثمانية للأجانب على إقليمها، والتى بلورت قواعد التعامل مع الآخر فى الإسلام وتبنت وجهة نظر نبي الإسلام عندما أوصى المسلمين بأهل الكتاب خيراً، والقاعدة الفقهية التى تقول بترك أهل الذمة وما يدينون به، وكذلك فى فرمان العثمانى الصادر عام ١٨٦٥م بشأن تقرير حرية العقيدة فى القدس الشريف والذى أخذت المبادئ التى وردت فيه من الإسلام.

ولا بأس أن نشير هنا إلى أحداث فى التاريخ الإسلامى تظهر إلى أى مدى أعطى الإسلام حق مقاومة الحاكم إن

أساء استخدام السلطة، ويطول بنا الحديث إذا ما أردنا أن نتناول بالحديث هذه القضية الشائكة، قضية حق الأمة الإسلامية في مقاومة السلطان الجائر، وكيف مارس المسلمون ذلك في العمل.

سابعاً: وكذلك فإن دراسة حقوق الإنسان وحرياته من المنظور الإسلامى تحتاج إلى طرح جديد يتفق مع المنهج الإسلامى فى البحث وأسلوب الاستدلال والاستنباط فيه، وهو منهج يعتمد على النقل أولاً، أى يعتمد على الوحي وتفسير المسلمين له، هذا الوحي الذى يتبدى بشكل صريح فى القرآن الكريم وفى شكل ضمنى فى سنة الرسول القولية والعملية والتقريرية، ويحتاج إلى دراسة متعمقة للمبادئ التى جاء بها الإسلام، وهو طرح يتعمق فى معرفة مركز الإنسان فى الإسلام وكيف كرمه الله سبحانه وتعالى على سائر مخلوقاته، ويعتمد هذا الطرح كذلك على أفكار ومبادئ الإسلام العامة والأسس التى قام عليها النظام الإسلامى وفى حماية حقوق الإنسان وحرياته باعتبارها رأس هذا القانون والمحور الذى يقوم عليه.

إن الإسلام يعرف نظاما يقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويرى أنها مهمة يجب أن تقوم بها فئة هامة من

المسلمين، كذلك يقيم الإسلام القضاء وهيئاته للنظر في المظالم ولتحقيق العدالة.

إن هذا الطرح الجديد لأفكار حقوق الإنسان وحياته في الإسلام يمكن أن تستفيد به الدول الإسلامية في العصر الحاضر.

إننا نعيش صحوة إسلامية منذ أوائل القرن الماضي تنادى بالعودة إلى الجذور، وتنادى في نفس الوقت بتطبيق الإسلام في حياة المسلمين، عقيدة وشريعة، وهي دعوة تتناقض في أحيان كثيرة مع دعاوى أمريكية وأوروبية تريد للعالم كله أن يتبعها، وتحاول جاهدة أن تقتلع أى أفكار أو ثقافات تناوؤها. لذا أقامت من نفسها قيمة على العالم، وأقامت مما أطلقت عليه الإسلام الأصولى عدواً لها، لا لشيء إلا لأنه يقاوم محاولات الهيمنة، وأعمال التسلط والابتلاع.

إن التعامل مع الآخر مسألة هامة في النظرة الإسلامية وفى التفكير الإسلامى بشكل عام، والقرآن الكريم يأمر المسلمين فى أكثر من موضع بحسن معاملة الغير وبالتسامح معه. يقول الله سبحانه وتعالى: { لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ

يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ
وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ
الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى
إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَوَلَّيْتُكَ هُمُ الظَّالِمُونَ {
(المتحنة ٨-٩)

لكن هذا التسامح والبر والقسط والعدل مع الآخر أو
المخالف لنا في الدين، لا يعنى أن نمسح وأن نخرج من
عقائدنا وأصول شريعتنا، بل لا يعنى على الإطلاق أن نتبع
هؤلاء الناس في كل ما يفعلوه. إننا نحتاج إلى الحفاظ على
أنفسنا، على ديننا عقيدة وشريعة، على تراثنا وحضارتنا،
فإن انسلاخنا عنها يعنى موتنا ويعنى أيضا خسارة
للإنسانية من مبادئ وتجارب وقيم خصبية تخاطب ضمائر
العالم، وتقف ضد الأنانية والسوء، تحقق الحق وتبطل الباطل
وتقى الإنسان من شر نفسه ومن غرائز ضارة أصبحت
كالوحوش التي تهاجم الإنسان وتحاول القضاء عليه. إن
الإسلام لا يبيح عبادة العبد أيا كان، ولا يقبل الشذوذ عن
سنن الفطرة التي خلقه الله عليها، ولا يبيح لأهله أن يأكلوا

مال الغير ولا يتسامح فى مصادرة حق أو سيادة باطل
وهى مبادئ وقيم سامية هدى الله الانسان لاتباعها

سنتناول فى الباب الاول من هذا الكتاب القانون الدولى
لحقوق الإنسان من منظور إسلامي، حيث يتناول المفهوم العام
لحقوق الإنسان فى الإسلام، وقيمة العدالة فى المفهوم
الإسلامي والحقوق والحريات العامة التى تترتب عليها. فكرة
المصالح فى الشريعة الإسلامية ومجموعة الحقوق والحريات
التي تتصل بها، ثم نتحدث عن مبدأ الحرية، ونناقش كذلك
الحقوق والحريات التي تتصل به، كل ذلك من المفهوم
الإسلامي، وسنولى اهتماماً خاصاً بحرية العقيدة كأساس
مهم من أسس هذه الحرية ونفرض الحديث عن حقوق
الأقليات المسلمة فى المواثيق الدولية.

ونتناول فى الباب الثانى القانون الدولى الإنسانى فى
الإسلام، حيث نتحدث عن التعريف بالقانون الدولى الإنسانى،
وأهداف الحرب فى الإسلام، ووسائل وأساليب القتال ،
والحالات التى تسقط فيها الحصانة عن غير المقاتلين. ومعاملة
العدو فى ميدان القتال..

الباب الأول
القانون الدولي لحقوق الإنسان من
منظور إسلامي

المبحث الأول: طرح قضية حقوق الإنسان وحرياته من المنظور الإسلامي

منذ أن خلق الله الإنسان على هذه الأرض، وقد أنزل إليه ما يهديه من الرسل الذين حملوا دائما معهم كتباً منزلة من الله سبحانه وتعالى تكفلت بهذه المهمة السامية دائماً. نقول ذلك مع إيماننا الكامل بأن الله قد خلق الإنسان وأودع فيه عقلاً وحكمة وميزة على سائر الخلق بالعلم والفهم وبالكرامة التي تجلت في أمر الملائكة بالسجود له، وكذلك في تسخير كل ما في الأرض له ولخدمته.

ونصوص القرآن الكريم واضحة تماماً في تقرير هذه الحقائق.

يقول الله تعالى في سورة البقرة: {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ * وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قَالُوا

سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ * قَالَ
يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ
إِنِّي أَعْلَمُ الْغَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ
تَكْتُمُونَ * وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ
أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ * وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ
وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ
الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ * فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا
فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ
وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ
كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ * قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا
جَمِيعًا فَمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنْي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ
وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (١).

وتثبتت هذه الآيات حقائق رئيسية سقناها فيما سبق -
تكريم الإنسان بأمر الملائكة أن تسجد له - تفضيل الإنسان
بالعلم على سائر المخلوقات أمر الله الإنسان بعدما نزل على
الأرض باتباع الهدى الذى سيأتيه عن طريق الرسل
والرسالات.

هذا هو المدخل لحقوق الإنسان فى الإسلام، فنحن نتبع ما
جاء فى مصدر التشريع الإسلامى الأول حول الإنسان
وكرامته ودوره فى الحياة.

يكمل هذا المدخل الأولى لدور الإنسان ولحقوقه في الإسلام الكثير من المعاني المتصلة بكون الإنسان خليفة الله في الأرض خلقه فيها ليعمرها ويستفيد بها في مختلف شئون حياته، وإعطائه من القدرات ما يكفل له السيادة عليها والتحكم فيها.

فمن صور التكريم، حمل الله سبحانه وتعالى الإنسان في البر والبحر إشارة إلى أهمية النقل، وتعليم الله الإنسان إياه بوسائل مختلفة فضلاً عن الرزق الموصول من الطيبات التي أودعها الله الأرض لخدمته وإشارات أخرى إلى أهمية ما خلقه الله للإنسان من خيرات في الأرض.

نردد هنا آية وردت في سورة الإسراء يقول فيها سبحانه وتعالى: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا} (٢)

كما يقول سبحانه وتعالى: {الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْ نَبَاتٍ شَتَّى * كُلُّوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى} (٣).

كذلك نجد إشارات في القرآن الكريم إلى أهمية المكنت الرئيسية التي أعطاه الله للإنسان ليقدّر على الحياة، ويقوم بتعمريها. من ذلك ما ورد في سورة النحل {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} (٤).

كذلك أعطانا الله قدرة كبيرة على التأمل في ملكوت الله بالعقل والحكمة: {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ*الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ} (٥).

من هنا نخلص إلى أن القرآن الكريم قد بوأ الإنسان في الأرض مكانة خاصة إذ هو خليفة الله في الأرض خلقه ليعمرها وليقيم الحياة فيها، ومن أجل القيام بواجب الخلافة أعطاه قدرات عقلية وخلقية أخرى، العقل، اللسان، السمع والبصر، ثم سخر الله الكون كله من ماء وهواء ويابس ونبات وشجر وحيوان، وعلم للاستفادة من كل هذا الكون بأفضل ما يكون.

وإذا جئنا إلى تعاليم الإسلام في شأن ما ينبغي أن يهتدى به الإنسان في التعامل مع غيره من مبادئ وأسس،

فإننا نجد القرآن الكريم يضع قيم العدالة والمساواة والمصلحة والحرية، حيث تتفرع منها معظم الأفكار والمبادئ التي تتصل بحقوق الإنسان وحياته من المنظور الإسلامي، وهذا ما سوف نقوم بتفصيله في هذه الدراسة بمشيئة الله.

والواقع أن هذا الطرح المبدئي لقضية الاستخلاف ولدور الإنسان في الأرض تكمله المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها الإسلام والتي لا يمكن فهم الحقوق الأخرى التي وردت متناثرة في مواضع مختلفة في القرآن والسنة إلا إذا ربطت جيداً بها. والإحاطة بهذه المبادئ والقيم تحتاج إلى كتب بأكملها، ولكننا سنعرضها الآن إجمالاً. وبمحددات عملية يجب أن تسبق ما نقوله عنها. هي:

١- أن الشريعة الإسلامية تضع قواعد كلية وتترك للعقل البشرى أن يستوعبها جيداً. ثم يقرر التفاصيل التي يجب أن تحاط بها، وهذه مسألة هامة تحسب للشريعة لأنها لم تضيق على الإنسان وتركت دور العقل في الاستنباط ووضع التفاصيل. كما تركت لعوامل المكان والزمان دورهما. إذ لا يعقل أن نجمد قاعدة كلية في تطبيق واحد يبقى مع اختلاف ظروف الزمان والمكان.

٢- أنه في فترات تاريخية كثيرة تم الخروج على كثير من هذه المبادئ والقيم والبعض يتخذ هذا الخروج حجة ضد الإسلام ويجب أن تنبه إلى خطأ ذلك. فنحن نحاكم الأحداث والوقائع وعمل الأشخاص بالنصوص، وليس العكس.

وعلى سبيل المثال فقد حدثت انتكاسات في معاملة غير المسلمين في بعض الفترات التاريخية، وهذا الأمر لا يسانده نص ولا عمل من رسول الإسلام، لذا يجب أن تطرح مثل هذه السوابق ولا يحكم بها على الإسلام.

٣- إنه من الخطأ البين القول بإغلاق باب الاجتهاد، بل يجب أن نجتهد دائماً لوضع أحكام للأحداث التي تستجد في حياة المسلمين كما كان يفعل سلفنا الصالح وأهل الاجتهاد في مختلف مراحل تاريخ دولة الإسلام.

وهذا يثير بدوره قضية الالتزام بأراء مدارس فقهية معينة دون غيرها. قضية اتباع فقه المذهب الواحد وعدم الخروج عنه. إننا في عصر يحتاج إلى اجتهاد جديد في كل المسائل التي لم تعد تتفق مع ظروف العصر ولا نكتفي بترديد أقوال وفتاوى نزلت في أوضاع وأحداث تغيرت ولم تعد تلائم ظروف العصر، شريطة التقيد بالقواعد الشرعية الواجب اتباعها في الاجتهاد.

وسنتناول القيم التي يقوم عليها التشريع الإسلامى بشكل عام وما يتفرع عنها من حقوق وواجبات وفقا للمفهوم الإسلامى.

وبعد الطرح الإسلامى لقيمة الإنسان فى هذا الكون، وكونه خليفة لله فيه، يستعمر الأرض، ويبنيها، ويتجنب الإفساد وسفك الدماء نجد أن مصادر الشريعة تأمر الإنسان بأن يقيم العدالة والمساواة بين البشر باعتبارها قيما رئيسية للإسلام بشكل عام.

كما نجد هذه الشريعة تقوم على دعائم رئيسية هى الحرية، حرية الإنسان، ورفع الحرج، والتيسير على الناس فى مختلف أمور التشريع. على فكرة بناء الأحكام على مصالح العباد، وعلى حسن الخلق وسنرى الآن العلاقة بين قيم الإسلام وفكرة الحقوق والواجبات بشكل عام.

المبحث الثانى : العدالة وحقوق الإنسان

قيمة العدالة فى التشريع الإسلامى :

تعتبر العدالة مقصدا عاما لكافة التشريعات التى يضعها الإنسان لحكم العلاقات الاجتماعية، وحكمة رئيسية تدور حولها مختلف القوانين.

لذا يقال بأن أى قانون لابد أن يعتمد على شىء من العدالة، ونجد أن أجهزة تطبيق القانون تسمى بأجهزة العدالة فيقال عن المحاكم أنها دور العدالة، ويقال وزير العدل ولا يقال وزير القانون، وإذا كانت المحاكم تطبق القانون إلا أن هدفها هو تحقيق العدالة ومن هنا فإن القانون ليس فى النهاية إلا وسيلة لتحقيق العدالة، وإذا حدث أن التطبيق القانونى قد تجافى مع العدالة لسبب أو لآخر، فيجب أن يقوم القاضى بالتدخل لتخفيف وطأة الحكم القانونى أو لتكملة النقص فيه أو لطرحه فى بعض الأحيان، ووضع الحل الذى يتفق مع العدالة (٦).

وهكذا نجد أن فكرة العدالة تمارس دورا هاما فى نشأة القاعدة القانونية وتطبيقها فى مختلف الدول. إنها الفكرة

التي كانت ولا تزال تحكم العلاقة بين المعتدى والمعتدى عليه، والآباء والأبناء، والحاكم والمحكوم.. الخ وسبب سيطرة فكرة العدالة على النظام القانوني هي إنها تهدف إلى تحقيق المساواة التامة بين الناس، وإلى إقامة التعادل بين ما يأخذون وما يعطون. أنها الفكرة التي تقضى أن يحترم الشخص كلمته وأن ينفذ عهده بحسن نية، وأن يبتعد عن الغش والخداع في التعامل مع الناس، وأن يعرض الغير عما يلحقه بهم من ضرر ويقال عادة -ولهذه الأسباب - أن العدالة هي الأم التي ولدت القانون.

وإذا كانت العدالة ليست مصدرا أصليا للتشريع في مختلف الدول، إلا أنها - بلا أدنى شك - مصدر مادي يسمح بأن تتولد عنه أسس مباشرة تدخل فيه، وهو ما يفعله المشرع العاقل عندما يستنبط قواعد قانونية من فكرة العدالة أو من الإحساس بها، فلا ريب في أن الإحساس بما هو عادل وما هو غير عادل لدى المشرع أو القاضى أو المتعاقدين يؤثر بجمعه على إنشاء وتطوير القواعد القانونية الداخلية والدولية على السواء.

ويحدد البعض عناصر صناعة القاعدة القانونية في مسائل ثلاث، هي: السياسة والقانون والعدالة، ولكل عنصر

من هذه العناصر دور تكثر فاعليته أو تقل بحسب ظروف الزمان والمكان الذى توجد فيه، ويتقابل القانون والعدالة فى دائرتين مركزيتين الأولى أكثر تحديدا من الثانية. ومع ذلك فإنه يتكون من مجموعها كافة القواعد التى تحكم الروابط البشرية. وتلك الدوائر ليست منفصلة بحواجز لا يمكن تعديها، بل إن الفاصل بينها ليس محكما دائما وكثيرا ما يحدث التداخل بينهما، وذلك نتيجة الاختراق المتزايد للأفكار المعنوية فى دائرة القانون. ويحدث ذلك بصفة خاصة فى العصور المضطربة عندما يروج ضمير الأفراد بأحاسيس وأفكار نبيلة تؤثر فى سلوكهم وتدفع قانونهم وفقاً لذلك لأن يتغير ويساير النهج الأخلاقى العادل.

وهكذا يتفق الفقه القانونى على أن للعدالة دورا له أهميته فى خلق القواعد القانونية وفى تطبيقها بشكل عام، وإن كان هذا الدور يتأثر بالسياسة السائدة فى كل مجتمع ويأتى القانون ليقوم توازنا بين اعتبارات العدالة والسياسة واعتبارات الأخلاق واعتبارات المنافع، لذا يفتقر دائما إلى الوصول إلى الحل العادل، لأن السياسة تجعله يتأثر بالأهواء. وهكذا فمن الضرورى أن يتطابق القانون الوضعى مع قواعد مثالية-قواعد القانون الطبيعى- والتى نسميها هنا

قواعد الشريعة وأهمها-بالطبع- العدالة، فكيف توجد العدالة في التشريعات الإسلامية، وإلى أى مدى تطابق الحلول في القانون من هذه الناحية ؟

الإعجاز القرآني في مجال العدالة:

يختلف الأمر في الشريعة الإسلامية عنه في التشريعات الوضعية فيما يتصل بوضع العدالة كهدف لا تؤثر فيه السياسة، ولا المنافع أو الأهواء الشخصية للحكام، لأن الله سبحانه وتعالى ألزم نفسه بالعدالة مع خلقه، وألزمهم بها في تعاملهم بعضهم مع بعض لذا يتجلى الإعجاز القرآني في الآيات الكريمة التي تحدثت عن العدالة فجعلتها قيمة مقدسة يجب دائما الوصول إليها أيا كان الضرر الذي يظن تحققه منها.

ويقول أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة في هذا المعنى " إن سمة الإسلام العدالة". وكل تنسيق اجتماعي لا يقوم على العدالة منهار - مهما تكن قوة التنظيم فيه - لأن العدالة هي الدعامة وهي النظام وهي التنسيق السليم لكل بناء (٧).

فالله سبحانه وتعالى سيعامل الناس يوم القيامة بعدالة كاملة ولن يترك شيئا لا يحاسب عليه، فيجازي المحسن ويعاقب المسيء، بالقسط. بقوله سبحانه وتعالى: [وَنَضَعُ

المُؤَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ
مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ { (٨)
ويقول سبحانه وتعالى: [فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ *
وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ { (٩)

وأوصى سبحانه وتعالى رسله وعباده بأن يقيموا العدالة
فى الأرض، فيقول: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ
شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا
هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} (١٠)

ويقول جل جلاله: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ
ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ
تَذَكَّرُونَ} (١١).

كما يقول: {وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا
إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ
أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} (١٢).

وهكذا تظهر الآيات السابقة العدل كقيمة أخلاقية سامية
يجب اتباعها فى الحياة وفى المعاملات وفى استنباط الأحكام
بشكل عام.

وينبئنا الله جل جلاله إلى ضرورة الحكم بالعدل فى
الخصومات والأقضية فى العديد من الآيات الأخرى، مثال

ذلك قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ} (١٣).
ويقول أيضا: {وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} (١٤)

وفى مجال العلاقة بين الدولة الإسلامية والدول الأخرى يقول سبحانه وتعالى: {لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} (١٥)

والواقع أن حصر ما ورد فى القرآن الكريم بشأن العدالة وضرورة الوصول إليها فى أى نظام تشريعى، من الأمور الصعبة، إذ لا أكون مبالغا إن قلت أن كافة الآيات الكريمة التى رسمت أسلوب الحياة للناس ووضعت مناهج للسعى فى الأرض ترتبط بالعدالة وتجعلها مقصدا رئيسيا لها. لذلك اكتفينا بذكر أمثلة من هذه الآيات وردت بالنسبة لبعض صور المعاملات.

العدالة الاجتماعية؛

يعتبر تقسيم العدالة إلى عدالة التوزيع-عدالة القسمة(١٦)- وعدالة تعويضية أو تبادلية (١٧)، هو أهم التقسيمات المقررة للعدالة وتنجلي الصورة الأولى فى توزيع

الجاه والمال وكل ما يمكن قسمته بين هؤلاء الذين يعترف بهم الدستور. فيجب أن يقوم نوع من التوزيع النسبي للمزايا الاجتماعية وللأعباء كذلك على كافة المواطنين بحسب قدرتهم وإمكاناتهم ودرجة مساهمتهم في تحمل أعباء المجتمع (١٨).

ونجد القرآن الكريم يعبر عن هذه الصورة من صور العدالة في العديد من الآيات الكريمة. من ذلك قوله تعالى: {مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} (١٩)

وعلى أساس هذه الآية قام عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمنع توزيع الأراضي المفتوحة على الفاتحين. وتفصيل ذلك أنه عندما توسعت الدولة الإسلامية وانضمت إليها العديد من الأقاليم الجديدة بالفتح، اختلف عمر مع الصحابة في طريقة التصرف في الأرض، وبينما مال الغالبية إلى قسمتها بين الفاتحين وفقا لآية الغنائم، اعتمد هو على الآيات الكريمة التي ذكرناها، ورفض التقسيم ووضع قاعدة مؤداها ترك الأرض لأهلها وفرض خراج عليها حتى يمكن الاستفادة منه

فى الصرؑ على المرافق العامة للمسلمين كافة. فقد فهم هذا النص على أنه يعنى ترجيح مصلحة الأمة الإسلامية التى تقضى بعدم استئثار فئة من الناس بتملك الأراضى لأن ذلك مخالف للعدالة وللنص القرآنى، الذى أكمل الآية التى ذكرها عندما عدد فئات من يستحقون وذكر فى آخرهم {وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ} (٢٠).

وأخذ عمر بن الخطاب يدافع عن وجهة نظره بقوله: "أرايتم هذه الثغور لابد من رجال يلزمونها، أرايتم هذه المدن العظام كالشام ومصر والكوفة، لابد لها من أن تشحن بالجيوش وإدارة العطاء عليهم، فمن أين يعطى هؤلاء إن قسمت الأرضين؟".

وهكذا أعمل عمر بن الخطاب قاعدة العدالة التوزيعية أو ما يطلق عليها حديثاً "العدالة الاجتماعية" فقد رأى ضرورة حصول جماعة المسلمين على موارد تنفق على المحتاج منهم وعلى رعاية المصالح العامة وإدارة المرافق فى الدولة الإسلامية، ورجح هذه المصلحة على مصلحة قلة من الغزاة والفاةين وأبنائهم كان ريع هذه الأرض كلها سيذهب إليهم(٢١).

ومن ذلك يمكن القول أننا أمام نص محكم يحدد ضرورة استفادة كل الناس بالأموال العامة، لا الذين يوجدون منهم وقت تكونها فحسب بل الذين يأتون من بعدهم، هل يمكن تصور نص وضعى يعنيه ذلك الآن؟ صراحة: لا أظن. ونرى أيضا تطبيقا يدل على عبقرية مبكرة وقدرة على النفاذ إلى حكمة من حكم التشريع الإسلامى فى وقت ما كانت فيه مدارس ولا معاهد ولا جامعات، ولكنها جامعة الرسول ومدرسة القرآن.

وبالنسبة للصورة الأخرى من صور العدالة، أى العدالة التعويضية أو التبادلية، فهى تلعب دورا تصحيحيا فى العلاقات التى تتم بين الأفراد، وتتطلب ألا يأخذ أحد فى العقود والمعاوضات أكثر مما يستحق وعليها تم بلورة ضرورة قيام توازن مالى واقتصادى فى العقود والصفقات.

ونرى هذا المقصد واضحا أيضا بشكل معجز فى القرآن الكريم والسنة الشريفة، فالقرآن الكريم يمنع أى استغلال فى التعامل ويوجب أن تقوم العقود على أسس متوازنة.

ولا شك أن حرص القرآن الكريم على سلامة التعامل والتوازن بين أطرافه، لا يواتيه أى حرص لأى مشروع آخر فى

أى قانون. ولن ننظر طويلا فى التشريعات الإسلامية فى هذا الشأن وإنما سأكفى بما ورد بشأن الربا فى القرآن. يقول سبحانه وتعالى: {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} (٢٢)

ويشدد الله سبحانه وتعالى النكير على من يأكلون الربا فيقول: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ} (٢٣).

ويصل القرآن الكريم بالناس إلى قمة المسئولية فى هذا المجال، فلا يجعل المال ينتج مالا فى حالة التأخر فى السداد لعذر فيقول: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ} (٢٤).

ويتضح من هذا العرض مجموعة الحقوق والواجبات التى ترتبط بقيمة العدالة وفقاً للتصور الإسلامى.

فإذا أمر الله رسوله بأن يحكم بين الناس بالعدالة، وإذا أعلن في هذه الآيات بوضوح أنه يأمر بالعدل، وينهى عن البغى والظلم، فإنه يترتب على ذلك مجموعة الحقوق المدنية والصيقة بالإنسان بالمدلول الحديث فله الحق أن يكون له قاض يقضى بينه وبين الناس بالعدل، وله الحق في أن يمنع القاضى أى ظلم أو حيف يقع عليه مهما كان صغيراً ولو مثقال حبة كما يقول القرآن الكريم. ومهما كان هناك من عداة أو خلاف بين المسلمين وغيرهم، فإن المسلمين ملزمين بإعطاء العدو حقه.

لذلك كانت رسالة عمر بن الخطاب إلى أبى موسى الأشعرى والتي عرفت تاريخياً بدستور القضاء فى الإسلام، إحدى الوثائق التى عبرت عن رسالة العدالة فى المجال القضائى كما فهمها المسلمون. يقول عمر فى بداية الرسالة: "إن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة، فافهم إذا أدلى إليك، فلا ينفع كلام بحق لا نفاذ فيه"

فهنا يعبر عمر عن أن القضاء مرفق عام فى دولة الإسلام بل من الفروض التى يجب أن تؤتى ويؤدى إقامتها إلى تحقيق ثواب الله وعدم إقامتها يؤدى إلى توقيع العقاب من الله فى الدنيا والآخرة. والنظر إلى استخدام عمر لكلمة (حق)

وأنه لا ينفع التعبير عن الحقوق إلا إذا تم تنفيذها، وعلى رأسها حق التقاضى.

تحدث الرسالة عن واجبات القاضى فى التسوية بين الناس فى المجلس - وفى تعبير الوجه، فلا تنفرج أساريره لواحد بينما يتجههم فى وجه الآخر. تقول الرسالة: (أس بين الناس فى مجلسك ووجهك، حتى لا يطمع شريف فى حيفك، ولا يئأس ضعيف من عدك) (٢٥). وفى مجال الحقوق الاقتصادية نجد الإسلام يسبق الوثائق الحديثة لحقوق الإنسان إلى حد كبير بتقريره حق كل فرد فى الحصول على أقسام من المنافع العامة، واتخاذ ولى الأمر ما يلزم من تدابير لمنع تداول الثروة بين الأغنياء فقط. كذلك يتضح من الآيات التى ذكرناها أن الإسلام يقيم النظام الاقتصادى على أن لفئات معينة يجمع بينها الفقر، حقوقاً ثابتة فى أموال المجتمع يلزم الحاكم بأخذ مقدار ثابت من ثروات الأغنياء وإعادة توزيعها مع هؤلاء الفقراء. كذلك يتجلى الطابع الأخلاقى الواضح لشريعة الإسلام فى منع استغلال الغنى للفقير مادياً عن طريق الربا، ولا يعترف الإسلام فى هذه الحالة للغنى بحقوق مالية أكثر مما دفعه للفقير، كمقابل الزمن فحسب، وهذا موقف لا نراه يتحقق فى أى شريعة أخرى (٢٦).

المبحث الثالث: قيام الحكم الشرعى على المصلحة والشريعة الإسلامية

إن وجود مصلحة واضحة فى كل تشريع، أمر ضرورى لإمكان الاقتناع به والإقبال على تنفيذه لذا كانت فكرة المصلحة، أو كما يتحدث رجال القانون، الصالح العام، هدفا رئيسيا لكل تشريع.

وفى الشريعة الإسلامية تقوم المصلحة بدور هام فى المجال التشريعى، ربما لا تقوم به فى أى نظام آخر. فهى ليست هدفا عاما للشريعة، ومقصدا كلياً من مقاصدها فحسب بل هى حكمة واضحة وجليّة من سننها وتقريرها، لذا يوجد الحكم الشرعى حيث توجد المصلحة، وينتهى الحكم حيث لا توجد المصلحة.

كذلك فإن استخلاص الأصوليين لفكرة بناء الأحكام على المصالح جعلهم يضعون "المصالح المرسلة" أساساً آخر لتشريع الأحكام فى الإسلام، مما أعطى لولى الأمر فى النظام الإسلامى سلطة واسعة فى استخلاص أحكام جديدة لم يتعرض لها الفقهاء من قبل إذا ما استبان فيها مصلحة المسلمين.

ويقول الأصوليون إن هذه المصلحة تتحقق، إما بجلب النفع للإنسان، أو بدفع الضرر عنه فكان من رحمة الله بالناس في التشريع أنه قصد حفظ التوازن بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة لذا فإن ما جعله الشرع مباحا مأثونا أو واجبا مفروضا على الإنسان، فهو إما نافع له نفعا محضا أو نفعه أكثر من ضرره أو أنه محقق له المنفعة لأكثر مجموعة من الناس. وما جعله الشرع حراما أو مكروها فهو لأنه محض ضرر أو لأن ضرره أكثر من نفعه. وهكذا شرع الله كل ما يحقق النفع للإنسان ويدفع الضرر عنه لكي يتحقق له ما خلق من أجله من الخلافة في الأرض وإخلاص العبادة له سبحانه وتعالى.

وهكذا يمكن أن نقول إن كافة الأحكام الشرعية ترتبط بالمصلحة. أي تستهدف خير الناس ونفعهم أو منع الضرر عنهم. وهذه الحقيقة محل إجماع الأصوليين والفقهاء على اختلاف مدارسهم.

يقول الشيخ عبد الوهاب خالف في هذا المعنى: "إنه من المتفق عليه بين جمهور علماء المسلمين أن الله سبحانه وتعالى ما شرع حكما إلا لمصلحة عباده، وأن هذه المصلحة إما جلب

نفع لهم أو دفع ضرر عنهم. وهذا الباعث على تشريع الحكم
فإباحة الفطر للمريض في رمضان حكمته دفع المشقة عن
المريض، واستحقاق الشريك أو الجار الشفعة حكمته دفع
الضرر عنه، وإيجاب القصاص من القاتل حكمته حفظ حياة
الناس" (٢٧).

وقد توسع الأصوليون في هذا المنهج توسعا كبيرا،
وانتهوا إلى نتائج بالغة الأهمية تأسيسا على قيام الأحكام
الشرعية جميعها على حكم، إن لم تكن واضحة دائما فمن
الضرورى الوصول إليها أو على الأقل الوصول إلى علة الحكم
والتي هي جنس من الحكمة التي وضعوها للوصول إلى
"الأمر الظاهر المنضبط الذى بنى عليه الحكم" فالحكمة من
تشريع بعض الأحكام قد تكون خفية غير ظاهرة فلا يمكن
التحقق من وجودها، ولا من عدم وجودها، ولا يمكن بناء
الحكم عليها ولا ربط وجوده بوجودها، وعدمه بعدمها، ولكن
ذلك أمر يمكن بالنسبة للعلة ومن ثم فالحكم الشرعى يوجد
حيث توجد علة ولو تخلفت حكمته.

كذلك استعان الأصوليون بعلة الحكم الشرعى لبسط
الحكم الشرعى على الحالات المتحدة فى العلة عن طريق
القياس الذى هو "إلحاق واقعة لا نص على حكمها بواقعة ورد

نص بحكمها في الحكم الذي ورد به النص، لتساوى الواقعتين في علة هذا الحكم".

ثم أخذ الأصوليون بفكرة المصلحة المرسلة كما وضحنا واعتبروها من مصادر الشريعة. والمصالح المرسلة هي مصالح سكت عنها الشارع، فلم يشهد لها بالاعتبار، أو الإلغاء بنص معين فلا دليل يدل على الإذن بتحصيلها وبناء الأحكام عليها، بل تركها لأولى الأمر من المجتهدين يأخذون بها إذا اقتضى حالها الأخذ بها ويتركونها إذا ترتب عليها مغبة أو أدت إلى ضرر، لأن شأنهم الإمعان في تحديد وتجليه النصوص وسبر مدلولاتها لاستخراج علة الحكم أو ضبط هذه المدلولات أو الترجيح بين احتمالاتها أو الكشف عن عمومها أو مخصصاته أو الاجتهاد فيما لم يرد فيه نص" (٢٨)

والواقع أن الفقهاء قد اتفقوا على أن المصالح المرسلة تعتبر أحد الأدلة التي يمكن استخدامها لوضع أحكام جديدة بشرط ألا تخرج على النصوص أو الأحكام المجمع عليها من جماعة المسلمين فلا بد أن يقوم المجتهد بتحليل نصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة واستخراج العلل والمقاصد والغايات التي تقوم عليها، فإذا وجد حالة لم يرد فيها حكم،

ولكنه لاحظ فيها ما راعاه الشارع الإسلامى فى وصف مناسب تتحقق فيها مقاصده، اعتبر الحالة ووضع لها حكما يجيز العمل بها، وإذا رآها تتيح ضررا ولا تحقق نفعا ألغاهها. فالمصلحة أذن تسير فى جوهر الدين مما ورد فى نصوصه وإحكامه وما تم عليه الإجماع مما جاء ملائما للمصالح المعتبرة..

لذا لا يبنى الحكم على مصلحة جاءت مخالفة للأدلة. ولا تصلح الموازين العقلية والتجريبية وحدها لفهم مصالح العباد، بل لا بد من عرض النتائج على نصوص الشريعة وحكمها فإن كان بينهما اتفاق أخذ بها، وإذا كان بينهما تعارض، بأن كان ما رآه الناس مصلحة مخالفا لما جاءت به النصوص الشرعية أهمل وترك (٢٩).

أنواع المصالح؛

وتبدو العبقرية الفقهية الشاملة لدى علماء المسلمين فى وقت مبكر، عندما توصلوا إلى مقصود الشارع من وضع مختلف الأحكام والأنظمة التى يقوم عليها الناس فى الأرض، هذا حجة الإسلام الإمام الغزالى يوضحها لنا بجلاء فى كتابه "المستصفى" فيقول:

"إن مقصود الشارع من الخلق خمسة، وهو أن يحفظ

عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة. وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة".

فأى تتبع واضح لمختلف الأحكام القانونية يجعلنا نقرر أنها تدور حول حفظ الشخص والمال والجماعة، ثم الدين فى التشريعات ذات الطابع الأخلاقي، ولا يخلو تشريع لى دولة من الدول غير العلمانية من حماية الدين بأحكام عديدة فى التشريعات.

فكافة التشريعات تحمى الفرد وتقرر له العديد من صور الحماية لجسمه وعقله وحرية كما تحمى المال بصور شتى من صور الحماية وتعاقب من يعتدى عليه، كما تحمى حق الإنسان فى تكوين أسرة وتحمى استمرار الجنس البشرى واحترام تناسله، وهكذا على تفصيلات يتبينها كل من يطالع أحكام القانون المدنى وأحكام قانون العقوبات فى أى تشريع من التشريعات.

المصالح والحقوق الإنسانية؛

ولا شك أن لفكرة المصلحة ارتباطها الوثيق بحقوق الإنسان وحرياته، إذ هى تقرر حقوقا واضحة تنبنى على

المصلحة كما أنها تتيح المجال للتوسع فى أى حقوق لم تتقرر فى المصادر الأولية للتشريع الإسلامى.

ولنأت لبعض التفاصيل فيما يتعلق بحماية حق الحياة فى الإسلام فمثلاً، وهو رأس الحقوق التى يحميها لما فيها من مصلحة للناس.

فهناك العديد من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية أوردت حق الحياة، كما أن العديد من الآيات والأحاديث شددت النكير على كل من يعتدى على هذا الحق. وهكذا يوجب الإسلام القصاص على كل من يعتدى على حق الحياة، أو على حق الإنسان فى سلامة جسده. وهناك من يعتبر القصاص على كل من يعتدى على حق الحياة، أو على حق الإنسان فى سلامة جسده وهناك من يعتبر القصاص عقوبة قاسية، مع أننا إذا تعمقنا فى الأمر لا نجد عقوبة، وإنما هى مقابلة للشر الذى وقع بشر مثله، وهذا أمر ضرورى لتحقيق الأمن الجماعى فى المجتمع ولقيام التجمع البشرى بشكل عام. ولأهمية الحق فى الحياة - باعتباره رأس الحقوق - زتسوق هذه الأدلة على حمايته وعلى تشديد العقوبة عليه.

يقول سبحانه وتعالى {وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ} (٣٠).

كما يقول [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ] (٣١) [وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ] (٣٢) و يقول [وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ] (٣٣).

بل نجد القرآن الكريم يشدد النكير على من يقتل غيره. ويعتبر جريمة القتل واقعة على النظام الاجتماعي والسياسي يقول سبحانه وتعالى: [أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا] (٣٤) ، وإن كان هذا لا يبرر أن يوقع بالجاني عقاباً أشد مما عاقب به، فلا يجوز التمثيل مثلاً إلا إذا كان القاتل قد مثل بجسم المقتول.

وجاء النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ليعلن بوضوح: "أيها الناس أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم إلى أن تلقوا ربكم، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا. أنهم قد بلغت، اللهم فاشهد (٣٥). أما حفظ النسل فيأتي بدوره على رأس الحقوق الأساسية التي يقررها الإسلام.

حق الإنسان في حفظ نسله،

يمثل بدوره مصلحة كبرى يجب أخذه بالرعاية في المجتمع الإسلامي. لذا فإن للإسلام نظرة خاصة إلى قضايا تكوين

الأسرة. فالإسلام لا يعترف إلا بالعلاقة الشرعية التي تقوم بين رجل وامرأة عن طريق الزواج، ويرفض أى صورة أخرى لهذه العلاقات، ولعل ذلك من أسباب إباحة تعدد الزوجات. حيث يمكن لمن يرغب فى الارتباط بغير زوجته الأولى أن يرتبط بـزوجة أخرى، لا أن يعاشر امرأة ويتركها دون حقوق كما يحدث كثيرا الآن. وقد حبيب الإسلام فى تكوين الأسر بالإنجاب وفى تعمير الأرض بالنسل بقول القرآن الكريم: {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} (٣٦). كما أن الرسول الكريم يقول: " يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج.. " ويقول: " تناكحوا تناسلوا تكثرُوا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة".

ولا شك أن الإسلام بحفظه النسل يتفوق على الحضارات الحديثة إذ مما يؤسف له، أن دولاً أوروبية كبرى مثل إيطاليا وفرنسا لا تزيد نسب الخصوبة فيها عن ١٪ (٣٧).

ونجد أن الشريعة تضع عقوبات قاسية على من يقوم بإجهاض المرأة المتزوجة، وكذا تضع عقوبات شديدة على الزنا لأنه يؤدى إلى اختلاط الأنساب يقول تعالى: {الزَّانِيَةُ

وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ { (٣٨).

وكثيرة هي الأحكام التي تقررها الشريعة الإسلامية لممارسة هذا الحق، وكثيرة هي الأحكام التي تتصل بواجبات الأبوين في تربية الطفل وتعليمه وتنشئته تنشئة حسنة، وهي أحكام اعتمدت عليها كثيراً إتفاقية حقوق الطفل حسبما اعترف به الكثيرون من منظمة اليونسيف والتي لا يتسع المقام هنا للإفاضة فيه.

هذا وقد قررت الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان هذا الحق في أكثر من موضع. من ذلك ما جاء بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من أنه: تقر الدول الأطراف في هذا العهد "بوجوب منح الأسر التي تشكل الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة وخصوصاً لتكوين هذه الأسرة.. ويجب أن ينعقد الزواج برضا الطرفين رضاء لا إكراه فيه" (٣٩).

حرمة المال:

اعتبرت الشريعة الإسلامية من بين الحقوق الرئيسية التي تقدم على المصالح حق الملكية، والشريعة تعترف للإنسان بأن

يتملك مختلف أنواع الحقوق، وتحدد مصادر الملكية المشروعة وتحميها. ويقول سبحانه وتعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} (٤٠) ويقول: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} (٤١).

أما السنة فقد ورد فيها الكثير الذي يؤكد حق الملكية (٤٢) ويقرر حصانتها من أى عدوان عليها. فقد قرن الرسول صلى الله عليه وسلم حرمة المال بحرمة النفس فى خطبته يوم حجة الوداع كما يقول صلى الله عليه وسلم: "كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه" ويقول: "لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه".

ومع ذلك فحق الملكية يتقرر فى الإسلام وفقا لضوابط معينة تكفل تحقق النفع منه وإخراج زكاته وتنميته بالاستثمار وتحرم أنواعا منها يتحقق فيها الضرر بالإنسان مثل ملكية الخمر ولحم الخنزير، والأموال التى تحصل من ربا أو ما كان حقا للفقير ولم يعطه الغنى له، وهذا كله وفقا لتفصيلات واسعة ليس هنا مجالها.

المبحث الرابع: مبدأ الحرية

يعتبر مبدأ الحرية من المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها التشريع الإسلامى بشكل عام. وهذا المبدأ يرتبط به ارتباطاً وثيقاً بالمبادئ الحديثة المرتبطة بحرية الرأى وحرية التعبير فى مختلف الأنظمة، ويهمننا أن نعرض لهذا المبدأ وتطبيقاته فى الشريعة الإسلامية.

لا نبالغ إذا قلنا: من أهم المبادئ التي تقوم عليها نظرية حقوق الإنسان بشكل عام مبدأ حرية الرأى وحرية التعبير، وقد حرصت المواثيق الدولية كإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية على النص عليهما، وجعلتهما وسيلة أساسية لممارسة حرية الرأى، إذ لا قيمة بتقرير هذه الحقوق دون أن تجد وسيلة للتعبير عنها، ومن المتفق عليه فى الفقه الدولى والداخلى أنه لا قيمة للإنسان دون أن يمتلك هذه الحرية، وإن الحكم على سلامة أى نظام سياسى أو قانونى، إنما يرتبط بمدى إطلاقه هذه الحريات فيه.

ولاشك أن الشريعة الإسلامية تأتى فى مقدمة الشرائع التي تعطى للمسلم هذا الحق على ما يستفاد من المبادئ التي

وردت فى القرآن الكريم والسنة المطهرة وما تواتر عليه عمل السلف الصالح، بل أنها قد تجاوزت المدى الذى تقرر فى كثير من التشريعات فى هذا الخصوص، ومنها التشريع المصرى.

وسنكتفى بذكر بعض آيات القرآن الكريم والسنة النبوية ثم نعرض بعد ذلك لهذه الحرية كما رآها السلف الصالح.

أولاً: القرآن الكريم؛

يحتوى القرآن الكريم كما هو معلوم على القواعد الكلية التى تحكم سلوك الإنسان، لذا لا نجده يتناول التفصيلات وإنما يكتفى بالعموم، وسنتناول فيما يلى من الفقرات بعض المبادئ العامة عن حرية الرأى والتعبير.

دعوة المسلمين إلى إبداء الرأى والتعبير عنه؛

أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم فى أول آيات من القرآن الكريم بالقراءة وبالدعوة إلى الله، وينشر الرسالة على كل الناس فيقول تعالى {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ } (٤٣).

كما أمر سبحانه وتعالى الرسول بأن يذيع ما يوحى إليه

فيقول تعالى: {فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ} (٤٤).
 كما يقول سبحانه وتعالى مخاطباً رسوله {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ
 بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} (٤٥)
 كذلك ينعى القرآن الكريم على ما يخفى آيات الله ورسالته
 فيقول تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى
 مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ
 اللَّاعِنُونَ} (٤٦).

كما يقول سبحانه وتعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ
 مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتُرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ
 إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ
 أَلِيمٌ} (٤٧).

كما يوضح أهمية نشر الرسالات وهداية الناس بها منذ
 القدم فيقول تعالى: {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ
 لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ
 ثَمَنًا قَلِيلًا} (٤٨).

ويأمر الله - سبحانه وتعالى - رسوله بأن يشاور
 المسلمين في مختلف الأمور فيقول: {فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ
 وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ}.

كما يصف جماعة المسلمين بأن أمرهم شورى بينهم
{وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ} (٥٠).

ونستخلص من هذه الآيات المبادئ الآتية:

١ - أن الإسلام يقرر للإنسان حرية الرأي بما تعنيه من
حقه في اعتناق الآراء والعقائد التي تصلح جاله في الدنيا
والآخرة، ويقرر له أيضاً حقه في البحث عن المعلومات
والأفكار من أى نوع واستلامها ونقلها بغض النظر عن
الحدود.

٢ - أن الإنسان عليه واجب أن يوضح ما يعرفه من علوم
ومعارف وعقائد لغيره من بنى الإنسان أياً كان المكان الذي
يوجدون فيه، وإلا لتحمل الإثم، ولاستحق العذاب في الدنيا
والآخرة.

٣ - أن سبل التعبير عن الرأي لا يجب أن تتوقف عند حد
الإعلام والتبليغ، وإنما يجب أن تشمل سماع آراء الآخرين
ومحاورتهم والتشاور معهم في مختلف الأمور حتى لا يكون
الرأي وقفاً على شخص أو مجموعة.

٤ - أن الإعلان عن الرأي والدعوة إلى الحق يجب أن
تتبع وسيلة سليمة وأن تتفنن في اختيار أنسب الوسائل

لعقول من يستمع إلى الرأي حتى يؤتى الرأي ثماره الحكمة
والموعظة الحسنة.

الأسلوب القرآني في التعبير:

نجد القرآن الكريم يتبع أسلوباً في تبيان طريقة التعبير
الواجب اتباعها - أي بالحكمة والموعظة الحسنة - كما نجده
يرينا كيف نعبر حتى عندما نستخدم الأساليب والطرق
الحديثة في التعبير مثل القصص.

ففي قصة يوسف عليه السلام نجد امرأة في حالة من
الضعف البشري، وحماة الشهوة الجنسية تفعل أفعالاً تجعلها
تتردى إلى أخط مكاره، ومع ذلك نجد آيات القرآن الكريم
رغم تصويرها لهذا الواقع إلا أنها تصوره بشكل لا يستفز
المشاعر ولا يثير الغرائز، ولا يوقعنا في مستنقع الواقعية أو
الطبيعة الذي جعل كثيراً من الكتاب ومخرجي السينما
والمسرح يصور مثل هذه الأمور بشكل مفرط، يستنكف أي
إنسان طبيعي له قيمه وأخلاقه أن يراها.

يقول سبحانه وتعالى: {وَرَأَوْنَهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ
نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي
أَحْسَنُ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ * وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا

لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ
إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ [(٥١)].

وبلاغة القرآن الكريم هنا تتجلى فى العديد من الأمور،
فامرأة العزيز فى حكم الملكة أو الأميرة، ولكنها عند الجنس
امرأة عادية فقد تخلت بإرادتها هى عن ملكها لذا عبر القرآن
الكريم بلفظ " التي " وقد شرح القرآن الكريم قصة كاملة فى
كلمة واحدة هى كلمة " راودته ". والمرادة تعنى أن المرأة
عرضت على يوسف ألوانا من أنوثتها لكى تغريه، إذ هى من
رودان الإبل، ونعلم كيف تهتز الإبل وتتبختر فى سيرها، وكل
هذا لم يفلح مع النبى يوسف، وهنا يصور القرآن الكريم
مرحلة أخرى من انزلاق المرأة، فهى تتكلم طالبة الجنس من
يوسف بعد أن فشلت المغريات الأخرى، وهو ما لا تفعله المرأة
عادة فى هذه المواقف، ثم يصور انزلاقاً آخر إلى الحضيض
عندما يأبى يوسف الاستجابة لها، فتتهم به بالقوة، وسيلة
أخيرة فى لصق الطبيعة بالطبيعة ووضعها فى أمر واقع، لكنه
يهم بها زاجراً وهرباً حتى تمزق ملابسها، هذه هى الصورة
التي عبرت عنها الآيات فهل يا ترى لو تناولها كاتب من
كتابنا اليوم، ماذا كان فاعلاً بنا؟ وماذا لو تناولها فيلم من

أفلامنا؟ ولا شك أنه كان سيعرض كل الأفعال بتفاصيل تثير الشهوات، وتلهب المشاعر، وتثير الغرائز، ولكنه أدب القرآن.

ونجد هذا الأسلوب القرآني في الدعوة المقتربة بالعمل في حوار إبراهيم مع قومه قبل أن يكسر الأصنام لهم وبعدها، فهو يستخدم أسلوباً رائعاً في التخاطب معهم وإفهامهم الدين والرسالة، وسداجة ما يعبدون من أصنام يقول سبحانه وتعالى. {وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ * قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ * قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ * قَالَ بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ وَأَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ * وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ * فَجَعَلَهُمْ جَذَازًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ * قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا بِالْهَتْنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ * قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ * قَالُوا فَاتُّوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ * قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَتْنَا يَا إِبْرَاهِيمُ * قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ * فَرَجَعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ * ثُمَّ نَكِسُوا

عَلَى رُؤُسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطُقُونَ * قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ * أَفُ لَكُمْ وَلِيًا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ { (٥٢).

وقريب من ذلك حوار موسى مع فرعون والذي صور في العديد من آيات القرآن الكريم. وهذا كله يرينا دروساً هامة في أسلوب التعبير وطرقاً نغفل عنها كثيراً.

ثانياً: السنة؛

ترينا السنة القولية والسنة العملية كيف فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حرية الرأي والتعبير عنه. نكتفى هنا بذكر بعض الواقع ودلالاتها في هذا الشأن. فمعروف أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد غير المكان الذي اتخذته في غزوة بدر عندما عرض عليه أصحابه أن هناك مكاناً أفضل، وعندما سأل الصحابي عما إذا كان المكان الأول وهو مكان أمره الله بالنزول فيه أم هي الحرب والرأي والمشورة، وهذا أيضاً أسلوب صحابي يدل على الأدب والقوة في نفس الوقت، وحدث ذلك أيضاً في غزوة أحد، هل يمكث داخل المدينة يدافع عنها انصياعاً لرأي الأغلبية رغم عدم اطمئنانه إلى سلامة القرار أم لا ؟ هذا عن السنة الفعلية، أما السنة القولية، ففيها

أيضاً العديد من الأحكام التي تعبر عن ذلك: يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " من سن في الإسلام سنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء ".
ويقول أيضاً صلى الله عليه وسلم " الدين النصيحة قيل لمن يا رسول الله ؟ قال: لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ". وقال " والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم. أو ليضربن الله قلوبهم بعضكم على بعض ".

وفي سيرة السلف الصالح ما يفيد أنهم كانوا يشجعون إبداء الرأي ولو خالف رأيهم. فلقد طالب أبو بكر الصديق المسلمين ن عندما تولى عليهم ن بأن يُعينوه إذا أحسن، وأن يُقوموه إذا أساء، وسعد عندما قام إليه من يقول: " والله لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناك بسيوفنا ". كذلك عندما أوشك عمر بن الخطاب على تحديد المهور، عدل عن موقفه عندما بصرتة امرأة بدلالة آية من القرآن الكريم على عدم جواز ذلك، وهي الآية التي يقول فيها سبحانه وتعالى .

{وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا} (٥٣).

الحدود الشرعية لحق التعبير؛

يقوم الإعلام بدور هام فى الدول الحديثة فهو الذى يكون
الرأى العام وكذلك يسهم بشكل كبير فى تشكيل عقول
وضمائر أفراد المجتمع. ويوضح تعريف مصطلح الإعلام هذه
الحقيقة إذ يعرفه العلماء بأنه " التعبير الموضوعى عن عقلية
الجماهير وروحها وميولها واتجاهاتها". فإذا كان العمل
الإعلامى يفترض وجود مصدر، فإنه كذلك وبالضرورة
يفترض وجود المستقبل وكذا الوسيلة أو الوسطة التى يثبت
بها الرسالة الإعلامية. ويعتبر المستقبل الركن الثانى الهام فى
العمل الإعلامى، إذ إليه توجه الرسالة الإعلامية وهو هدفها،
كما أنه ليس فقط أفراد شعب معين أو دولة محددة بالذات،
بل صار قطاعات واسعة من المجتمع الدولى كله، لذا كان من
الضرورى العناية بالمصدر والرسالة التى يوجهها للناس حتى
تكون على المستوى الذى يتمشى مع دوره الكبير.

لذا يهتم المجتمع الدولى بالنشاط الإعلامى اهتماما بالغاً،
وكذلك لا توجد دولة لا تعنى بما يثيره من مشاكل فى الداخل
والخارج.

وينظر القانون - سواء أكان دولياً أو داخلياً - إلى
الرسالة الإعلامية من أحد منظورين:
المنظور الأول:

منظور الحرية، فالإعلام على كل حال رأى وفكر وخبر،
ولما كان من حقوق الإنسان التقليدية حرية الرأي والتعبير
عنه، فيجب كفالة هذه الحرية بكافة الطرق.

المنظور الثاني:

يتصل بما يمكن أن يحملة الإعلام من خطورة على
المجتمع. فالإعلام كثيراً ما استخدم كوسيلة للتأثير على
النظام السياسى والدستورى فى دولة أو دول معينة ومن ثم
دخلت المصطلحات القانونية مصطلح العدوان
الإذاعى **Radiodiffusion Agression**، كذلك
يمكن أن يؤثر على قيم المجتمع وأخلاقياته بما قد يحملة من
معان تنأهضها وصور خليعة تمس المشاعر، وتثير الاستياء،
وتخالف الأديان، لذا فقد اشتد الصراع من جديد بين
المنادين بالحرية والمنادين بالقيود على الإعلام، فريق يرى أن
خير ما تعمله الدولة هو أن تترك الأفراد يفعلون ما يشاؤون،
وأن بإمكانهم دائماً التمييز بين الضار والنافع، والغث

والسامين، ولا ينبغي فرض أى وصاية أو قيود على التعبير عن الرأي، وهناك من يرى أنه من الضروري أن يحاط هذا الحق بالقيود التى تكفل الحفاظ على حريات وحقوق الآخرين على أقل تقدير، ومنهم من غالى فى ذلك إلى جواز إعطاء الحق للدولة فى أن تقيد حق التعبير عن حرية الرأي والتعبير بالشكل الذى تراه وكفيلاً بتحقيق الصالح العام كما يراه الحكام.

وقد رأينا أن الشريعة الإسلامية تعرف طريقها فيما يتعلق بتقرير حق تكوين الرأي والتعبير عنه وهى كذلك تعرف وضع الضوابط والأسس التى تكفل أن تتم ممارسة حرية التعبير فى الإطار الذى لا يضر بالحقوق والحريات العامة للآخرين، وسنجد أن الشريعة الإسلامية تخطط طريقاً وسطاً فى الحدود التى تضعها على ما سوف نرى الآن.

المبادئ فى مصدر الشريعة الأول " القرآن الكريم " :
يقول سبحانه وتعالى: {وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ} (٥٤).

كما يقول جل من قائل فى ذم بنى إسرائيل: {كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ} (٥٥) .

ويقول سبحانه وتعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ} (٥٦).

ويقول الله تعالى: {وَالْعَصْرُ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ} (٥٧).

ويقول كذلك: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ} (٥٨) ويقول تعالى: {أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ * تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ} (٥٩).

ويستفاد من هذه الآيات المبادئ الآتية:

١- الأهمية العظمى للكلمة فهي التي تقود إلى الهداية، وتؤدي إلى الضلال، ومن ثم فلا يمكن أن تمس الحدود مبدأ الحق وضرورة القيام بالتعبير عن الرأي.

٢- أن على المسلمين واجباً في الدعوة إلى العمل الصالح وتبيان الخير للناس لكي يتبعوه، والشر لكي يجتنبوه، وأن هذا الواجب من قبيل الفروض الكفائية بمعنى أن الجماعة

مسنولة بكاملها عن تحقيقه، ولكن إذا قامت به فئة كافية من حيث الكم والكيف منها، فإن ذلك يحقق الغرض. فمضمون الرسائل الإعلامية يجب أن يكون دائماً دعوة إلى الخير والمعروف.

٣- أن الجماعة المؤمنة عليها أن تقاوم المنكر، وألا تترك من يخرج عن جادة الصواب على ما هو عليه، فقد استحققت اللعنة على بنى إسرائيل لأنهم كانوا لا يتناهون عن الباطل والمنكر ويتركون كل فرد يفعل ما يريد.

٤- أن على المسلمين واجباً أن يتواصوا بالحق وأن يتواصوا بالصبر وإلا حل الخسران في الدنيا والآخرة بالجميع.

٥- أن المعروف والحق والكلمة الطيبة تتضمن ذ فضلاً عن المثل الإسلامية التي تضمنتها أحكام الشريعة ذ كل القيم الأخلاقية النبيلة التي تكونت في ضمير الإنسانية على مدى تاريخها الطويل. كما أن الباطل والرديلة والكلمة الخبيثة هي كل ما نهت عن إتيانه الشريعة من أمور في إطار الحرمة والكراهة وسوء الأخلاق، فضلاً عما استقر في ضمير الجماعة وقيمها من مفاهيم حول هذه المعاني.

٦- إن الجزاء على الحكم الطيب والعمل الطيب، والكلم الخبيث والعمل الخبيث مزدوج، قدر منه يناله الإنسان في الدنيا، والقدر الآخر يكون في الآخرة. ونستخلص من ذلك أن المصدر الأول للشريعة الإسلامية يجعل الأصل هو الحرية ويجعلها ضرورية لتبليغ الدعوة وإحقاق الحق ولتنوير الناس وتعليمهم وإشاعة الثقافة والفكر السلمي بينهم، ولكن هذه الحرية مسؤولة فيجب أن تتجنب كل ما يسيء إلى المجتمع وقيمه وأفراده وكل ما يخالف الشريعة من ناحية سلبية، ومن الناحية الإيجابية يجب أن تتضمن الرسالة الإعلامية خير الناس وصالحهم وما يتحقق به نفعهم وتعليمهم وتثقيفهم.

المبادئ التي وردت في المصدر الثاني للشريعة:

وردت العديد من الأحاديث التي تفسر ما ورد في آيات الكتاب الكريم من أحكام، وتضيف إليها وتجلي معانيها. ونجد العديد من الأحاديث الشريفة تطلب ممن يتكلم أن يوضح كلامه، وأن يكلم الناس بكلام مفهوم من ذلك ما روى عن أنس من أن النبي صلى الله عليه وسلم "كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى تفهم عنه.." وعن عائشة أنها قالت

"كان كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كلاماً مفصلاً أى بيناً ظاهراً يفهمه كل من يسمعه".

ويدعو الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الكلام الطيب ويوضح كيف أنه منقذ من النار فيقول: اتقوا النار ولو بشق تمرة، فمن لم يجد فبكلمة طيبة" ويقول: "من دل على خير فله مثل أجر فاعله"، وقال: "من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجر من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيء ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيء"، ويقول لجعفر بن أبي طالب عندما أمره بالتوجه إلى رأس سرية لمحاربة الأعداء: "انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم إلى الإسلام وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله تعالى فيه، فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم" كذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم "الدين نصيحة، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم". وقال: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان" ويقول: "إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب

منه". ويقول: "كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً ولتقصرنه على الحق قصراً أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض ثم ليلعنكم كما لعنهم". ويقول صلى الله عليه وسلم "لما وقعت بنو إسرائيل في المعاصي نهتهم علماءهم فلم ينتهوا، فجالسوهم في مجالسهم وأكلوهم وشاربوهم، فضرب الله قلوب بعضهم ببعض ولعنهم على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون".

وكذلك ورد عن أنس - رضى الله عنه - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان الفحش في شيء إلا شأنه، وما كان الحياء في شيء إلا زانه" وقال صلى الله عليه وسلم "إن من أحبكم إلى وأقربكم منى مجلساً يوم القيامة، أحسنكم أخلاقاً، وإن أبغضكم إليّ، وأبعدكم منى يوم القيامة، الثرثارون والمتشدقون والمتفيهقون".

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن أول ما دخل النقص على بنى إسرائيل أنه كان الرجل يلقي الرجل فيقول: يا هذا اتق الله ودع ما تصنع، فإنه لا يحل لك، ثم يلقاه من الغد وهو على حاله فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه

وقعيده، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم على بعض"،
ثم قال: "لعن الذين كفروا من بنى إسرائيل.. إلى فاسقون" ثم
قال: والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، ولتأخذن على
يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً ولتعقونه على الحق قصراً
أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض ثم ليلعنكم كما
لعنهم". وقال: "ما من رجل يكون فى قوم يعمل فيهم
بالمعاصى يقدرون على أن يغيروا عليها ولا يغيرون إلا
أصابهم الله بعقاب قبل أن يموتوا".

إذا عمت الخطيئة فى الأرض كان من شهدها فأنكرها ثم
غاب عنها، ومن غاب عنها فرضيها كان كمن شهدها".
وقال: "إن من أعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر".
وقال: "كيف بكم إذا فسق فتيانكم وطفى نساؤكم؟ قالوا: يا
رسول الله وإن ذلك لكائن؟ قال: نعم وأشد، كيف بكم إذا لم
تأمروا بالمعروف، وتنهوا عن المنكر؟ قالوا: يا رسول الله وإن
ذلك لكائن، قال: نعم وأشد، كيف بكم إذا أمرتم بالمنكر
ونهيتم عن المعروف، قالوا: يا رسول الله وإن ذلك لكائن؟ قال:
نعم وأشد كيف بكم إذا رأيت المعروف منكراً، والمنكر
معروفاً".

ومن هذه الأحاديث يتبين لنا أن الرسول صلى الله عليه وسلم يؤكد قوام الرسالة الإعلامية في المسائل الآتية:

١- الدعوة إلى الخير والمعروف والإصلاح بين الناس.
٢- إظهار الحق والجهربه مهما كلف ذلك قائله من ثمن واعتبار ذلك من الجهاد.

٣- إن الأمة التي لا تنهى عن المنكر، ولا تأمر بالمعروف وتترك الظالم والباطل دون مقاومة مصيرها الهلاك فى الدنيا والعقاب فى الآخرة.

٤- ضرورة اتخاذ تدابير إيجابية ضد من يظلم الناس ومن يغدر بهم، تكفل منع الظلم والضرر وإحقاق الحق وردّه إلى أهله.

٥- كذلك يطلب الرسول من مصدر الرسالة الإعلامية أن يكون واضحاً بسيطاً يستخدم أسلوباً قريباً من الناس دون تنطع أو استنكار.

وهناك قضية هامة تتصل بحق التعبير - فالقانون الجنائى فى مصر - يعاقب كل من ينسب إلى شخص آخر فعلاً إن صح فإنه يؤدى إلى عقابه أو تحقيقه عند قومه ولو كان ما أخبر به صحيحاً، والشرعية الإسلامية لا تقر هذا

القيد والآيات والأحاديث في منع الظلم والبغى واضحة، بل إن الفعل إن كان يكون جريمة "زنا" مثلاً أو حداً من الحدود، فإن العقاب عليه يجب أن يكون علانية حتى يتحقق به الردع وحتى لا تشيع الفاحشة في الذين آمنوا وحتى يمتنع أى شخص عن الاقتراب من حدود الله، وهذا فارق واضح بين حق التعبير في الشريعة وفي القوانين الوضعية.

تجريم انتهاك حرمة الحياة الخاصة؛

تحمى الشريعة الإسلامية اعتبار الأشخاص وكرامتهم بل تتقدم كثيراً في حماية الحق في الخصوصية والذي يحرم على أجهزة الإعلام أن تنشر أخباراً أو تعليقات تتعلق بالحق في الحياة الخاصة التي يجب أن تكون في منأى عن العلانية وبعيدة عن التشهير إذ أن لكل شخص حياته الخاصة وما يحرص على أن يكون سراً لا يعرفه سواه، ويحرص القانون المصري على تجريم نشر أى وقائع من شأنها الإساءة إلى كرامة واعتبار أحد الأشخاص ولو كانت صحيحة، إذ، تنص المادة (٣٠٢) من قانون العقوبات على عقاب من يسند واقعة إلى شخص لو صحت لعدت جناية أو جنحة، أو لأدت إلى احتقار من تسند إليه كما أنه أيضاً يجرم أى نشر يتضمن

خدشا للشرف أو الاعتبار دون تعيين واقعة محددة.

كما أن قانون العقوبات المصرى قد تعدل عام ١٩٦٥ لكى يعاقب على نشر أى أخبار أو صوراً أو تعليقات تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة إذا كان من شأن نشرها الإساءة إلى من تناوله النشر.

ويحرص الإسلام على عدم الخوض فى حياة الناس الخاصة فيقول سبحانه وتعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ} (٦٠).

ويجمع المفسرون على أن المقصود بالتجسس هو تتبع شؤون الناس الخاصة بهم مما قد يتضمن عورة من عوراتهم. أما الاغتيا ب فهو ذكر الفرد بشيء يكرهه ولو كان فيه. أما إذا قال ما ليس فيه فذلك هو البهتان. وقد مثل للاغتيا ب بأبشع صورة وأشنعها ألا وهى صورة أكل الإنسان لحم أخيه ميتاً.

من هنا نرى الإسلام يجرم الخوض فى الحياة الخاصة للناس، لكن ربما لم يساير التشريع الجنائى فى عقاب من

يسند واقعة صحيحة تعد جريمة بالمدلول الشرعي، لأن الجرائم الدينية يجب الكشف عنها ومنعها والعقاب عليها، لأنها من قبيل المنكر ويجب دائماً النهي عنه ولا يتسنى ذلك في العصر الحديث إلا بالنشر عنه وإظهاره للناس، هذا بالشروط الآتية:

١- أن يكون الفعل المنسوب إلى الشخص يمثل مخالفة شرعية ظاهرة وواضحة ولا خلاف على إسناد هذا الوصف لها بين فقهاء الشريعة مثل ارتكاب الحدود والمحرمات الشرعية.

٢- أن يكون الفعل قد ارتكب حديثاً، لأنه إذا مضت مدة معقولة على ارتكاب الفعل إلى الحد الذي جعل الناس ينسونه فإن النشر عنه غير جائز، وقد وردت العديد من الآيات والأحاديث التي يستخلص منها هذا الحكم.

٣- أن يكون الفعل قد ارتكب علانية، لأن الجرائم التي ترتكب سراً يمتنع البوح بها والكشف عنها.

تجريم إشاعة الفحشاء في المجتمع الإسلامي،

ومن ناحية أخرى فإن الشريعة الإسلامية لا تبيح النشر إذا كان من شأنه إشاعة الفاحشة أو الفضائح والقبائح على

ما يقول المفسرون في المجتمع تحقيقاً لقوله تعالى: { لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ } (٦١). فهذه الآية لا تعطى الحق في النشر في هذه الحالة إلا في حق من زاد ضرره وعظم خطره، حتى لو كانت هذه القبائح والفضائح حدثت فعلاً. ويؤكد ذلك قوله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ } (٦٢).

والواقع أن الشريعة الإسلامية تحمى الأعراض بطريقة قوية ولا تبيع على الإطلاق أى نوع من التعدى عليها رغم إقرارها لضرورة كشف الجرائم. ويلقننا الله سبحانه وتعالى دروساً واضحة لعل أجهزة الإعلام لدينا من إذاعة وتليفزيون وصحافة يتذكرون في الوقت الحاضر، في أجزاء كبيرة من سورة كاملة هي سورة النور.

وقد بدأها الله وتعالى بذكر أنها {سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} (٦٣). ثم تلا ذلك مباشرة بإباحة حق نشر تنفيذ العقوبة - وليس الحديث عن الجريمة والنشر عنها - فقد أوجب عقاب الزانية والزاني بالجلد وأوجب أن يشهد عذابهما طائفة من المؤمنين،

ثم تلا ذلك بتقرير عقوبة شديدة على الذين يرمون المحصنات، وهن العفيفات الحرائر، فجعلها ثمانين جلدة مع إسقاط اعتبارهم فلا تقبل شهادتهم والوصم بالفسق والواقع أن مجرد القذف دون أن يكون بيد القاذف الدليل في هذه الحالة يوجب العقاب، حتى لا يسهل القذف في حق المؤمنات وحتى لا تشيع الفاحشة، ولكن الدليل هنا صعب، فهو أربعة شهداء، ولكن إذا قام، فلا معنى للسكوت عن جريمة، بل يجب في هذه الحالة إقامة الحد، فالجماعة المسلمة لا تخسر بالسكوت عن تهمة غير محققة كما تخسر بشيوع الاتهام والترخص فيه وعدم التحرج من الإذاعة به، وتحريض الكثيرين من المتحرجين على ارتكاب الفعلة التي كانوا يستصعبونها ويظنونها ممنوعة في الجماعة أو نادرة، وذلك فوق الآلام الفظيعة التي تصيب المقدوفة وزوجها وعائلتها.

وتورد السورة نبأ قذف عظيم وجه إلى بيت النبي صلى الله عليه وسلم في حق زوجته عائشة، وهو المعروف في التاريخ الإسلامي بحديث الإفك، وقد تكفل الله سبحانه وتعالى بنفسه بتبرئة السيدة عائشة في كتابه الكريم، وأعطى دروساً للمسلمين في عدم تناول الأعراض بهذا الشكل الآثم،

وأوجب عقوبة من يقذف الأعراض كما قررنا، وأعطت السورة بعد ذكر هذا الحادث دروساً عديدة في التربية للمسلمين ووضعت سياجاً واضحاً لما يجوز وما لا يجوز أن يتم النشر عنه، لذا ينبه القرآن الكريم إلى أن الحادث ليس شراً محضاً، بل فيه فائدة للأمة المسلمة لأنه مناسبة لكي تعرف أسلوباً جديداً من أساليب الأعداء في تفتيت عضد المجتمع المسلم وإشاعة الفاحشة فيه، لذا يصف القرآن الكريم من جاء بحديث الإفك بأنهم عصابة فهم جماعة عجزوا عن حرب الإسلام جهرة، فتواروا وراء ستارة ليكيدوا له خفية، ثم خدع فيها المسلمون فخاض منهم من خاض، وقد نعى القرآن الكريم على المسلمين هذا التساهل لقوله تعالى: {إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ} (٦٤)، كما نبههم إلى ما كان ينبغي أن يقولوه بقوله تعالى: {وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ} (٦٥). {يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} (٦٦).

فهذا هو أسلوب القرآن الكريم في تعليمنا صيانة الأعراض من حق النشر، فإذا كان من وظيفة النشر إعلام

الجماعة بما يحدث فيها لكي تتوقاه، وإشاعة بيان العقوبات التي توقع على المجرمين حتى يرتدع غيرهم من الاقتراب من المحرمات، إلا أن ذلك لا يمكن أن يسمح بتناول الأعراض بغير دليل والدليل في الإسلام هو دليل إقامة الحدود أى أربعة شهود، فلا يجوز النشر إذن بناء على تحريات ممن لا يذكر اسمه، أو بناء على كلمات لأحد ضباط المباحث يرغب في أن يشتهر بقدراته الفذة أو حتى إذا وجد دليل ناقص، كشاهد واحد أو شاهدين مثلاً، أين من هذا الأسلوب ما نقرأه يومياً في صحفنا باستهانة دون تمحيص عن فتاة العتبة التي ساقها سوء حظها إلى أتوبيس من أتوبيسات القاهرة في الزمان والمكان المعروفين حيث تقترب هذه الجرائم الخاصة بمكانة واعتبار المرأة والرجل أيضاً فيها، ويتم النشر بشكل لا يراعى ما يسببه لهذه الفتاة ولأسرتها، وإذا برأنا بعض الناشرين وافترضنا حسن نيتهم فماذا عمن يتربصون بالمجتمع الدوائر ليظهروا كيف أنه مستنقع وأن الأعراض مصابة كلها فيه. ولعلنا أيضاً أن نتعظ فيما ننشره في وسائل إعلامنا من تشويه لمجتمعنا وتزويد لأحداث غير حقيقية لا تقع فيه، ويعاقب الله عليها في الدنيا والآخرة.

جرائم الإفشاء والتضليل؛

ويقودنا هذا إلى موقف الشريعة الإسلامية من طائفة أخرى من الجرائم هي ما يطلق عليه جرائم الإفشاء والتضليل.

وتعنى جرائم الإفشاء، تلك الجرائم التى تتضمن إذاعة لأمر من الأمور التى يجب أن تبقى سراً، أما جرائم التضليل فهى التى تتضمن نشر أمر من الأمور على نحو يبعث على تضليل الرأى العام أو التأثير على حكمنا على الأشياء وتوجيهه وجهة غير سليمة وتشمل جرائم الإفشاء إذاعة أسرار الدفاع عن البلاد، ونشر ما يجرى فى الجلسات السرية لمجلس الشعب، فقد اعتبر المشرع المصرى إفشاء هذه الأسرار جنحة يعاقب عليها لمساسها بالنظام العام.

كما جرم القانون النشر لأخبار المحاكمات إذا أمرت المحاكم بجعلها سرية وإن كان الأصل هو جواز نشر أخبار المحاكمات الأخرى بشرط ألا يتم أى تحريف فى النشر وإلا فإن التحريف يعتبر بدوره جريمة.

والأصل أن النشر غير جائز فى مرحلة التحقيق إلا فى

حدود ما يصل إلى الصحافة من أخبار عنها، ومع ذلك فيمنع النشر عن التحقيقات في حالات ثلاث هي:

- إذا كان التحقيق خاصاً بجريمة من الجرائم التي تمس بأمن الدولة من جهة الخارج.

- إذا كان التحقيق خاصاً بدعوى من دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا.

- إذا كانت سلطة التحقيق قد قررت إجراء التحقيق في غيبة الخصوم أو حظرت إذاعة شيء منه مراعاة للنظام العام أو للأداب أو لظهور الحقيقة.

والواقع أن هذه التنظيمات تصح في إطار مصلحة الجماعة التي ترك الشارع الإسلامى لولى الأمر حق تقديرها إلا في حظر النشر عن قضايا الزنا وما يمس الأسرة فقد رأينا حكم الشريعة فيه، ونفس الحكم يسرى على تجريم النشر المقصود فيه التأثير على المحكمة، أو النشر الكاذب عن وقائع مثيرة بقصد إحداث البلبلة في الرأي العام.

المبحث الخامس: حرية العقيدة

حرية العقيدة تتمثل فى التشريعات الوضعية الحديثة فى حق الإنسان فى اعتناق الدين الذى يريده وحقه كذلك فى تبديل دينه واعتناق دين آخر.

وقد وجهت سهام عديدة إلى حرية العقيدة فى الإسلام من عدة وجوه:

الوجه الأول، هو أن الإسلام لا يعرف حرية العقيدة وأنه أشهر السيف فى وجه كافة العقائد الأخرى لكى يتركوا عقائدهم ويدخلوا فى رحابه، وأنه لم يقم إلا على حد السيف. الوجه الثانى، أنه لا يعطى حرية مناقشة العقائد الأخرى، لكى يختار الناس ما يناسبهم من العقائد.

الوجه الثالث، أنه لا يجوز للمسلم أن يترك دينه، وإذا حدث وتركه، وقعت عليه عقيدة قاسية، هى عقوبة القتل.

والواقع أن كل هذه الوجوه غير صحيحة، ولا تثبت أمام الحجج الواضحة التى تواترت عن العلماء فى هذا الخصوص على ما نرى الآن:

العقائد لا تقوم إلا على الإقناع؛

فالعقيدة تتصل بعلاقة الإنسان بربه وبالتالي فهى تفترض

الاقتناع الكامل بها والتسليم المطلق من الإنسان لخالقه، وهو أمر لا يتم بالإكراه ونجد القرآن الكريم يتلمس هذه الحقيقة ويعبر عنها في أكثر من آية من ذلك قوله تعالى: { لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ } (٦٧). وقوله تعالى: { ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ } (٦٨).

كذلك نجد أن القرآن الكريم يدفع الناس إلى النظر في ملكوت السماوات والأرض وتكوين عقيدتهم بالعقل والفكر وليس بمجرد الميراث. نذكر هنا قوله تعالى: { إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ } (٦٩) .. وقوله تعالى: { أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْعَانَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا } (٧٠). بل أن الأنبياء أنفسهم ناقشوا العقيدة مع الله سبحانه وتعالى وورد ذكر ذلك في العديد من آيات القرآن الكريم، إبراهيم أبو الأنبياء طلب من الله أن يريه كيف يحيى الموتى وأخذ يتفكر طوال الليل فيمن يكون الخالق كوكبا رآه أم القمر أم الشمس إلى أن هداه الله إلى حقيقة الإيمان بالله.

ونجد شهادات للعديد من المستشرقين ورجال الفكر الغربي تثبت كذب ودعوى أن الإسلام لم يقم إلا على حد السيف.

من ذلك ما قررته الكاتبة "لوارفيشيا فاغليرى" (٧١) من أن الإسلام يحرم العدوان فى نصوص صريحة وردت فى القرآن والسنة وهو ينظر إلى الحرب بوصفها حريقا يجب أن يطفأ بأسرع ما يمكن كلما اندلعت آثاره وهو يستنكر جميع الأعمال الحربية والوحشية، وقد سن مجموعة من القواعد والعادات ابتغاء جعل الحرب إنسانية، وأجاز الله للمسلمين أن يقاتلوا دفاعا عن حرية الضمير لإقرار السلم والنظام.. لقد جعل الإسلام الحرب تلك الضرورة الراهية فى تلك الحياة أقل وحشية. واستدلت الكاتبة بانتشار الإسلام دون أن يدخل أى جيش يتبعه فى أكبر بلاد الإسلام الآن وهى إندونيسيا ويصدق ذلك على ماليزيا والصين كذلك. كذلك ذهبت إلى أن أحدا لا يستطيع أن يزعم أن سيف الفاتح هو الذى يمهد السبيل أمام الإسلام، بل على العكس ففى بلاد إسلامية عديدة تولت السلطة حكومات غير إسلامية، وسمحت لمنظمات تبشيرية عديدة بأن تنتشر المسيحية فى بلاد المسلمين، ولكنها لم تنجح فى عن زحزحة الإسلام خطوة عن حياة شعوب هذه البلاد.

وهو نفس ما يقرره توماس كارليل فى كتابه الشهير الأبطال وعبادة البطولة من أن اتهام الإسلام بالتعويل على

السيف فى حمل الناس على الاستجابة لدعوته سخر غير مفهوم إذ ليس مما يجوز فى الفهم أن يشهر رجل فرد سيفه ليقتل به الناس أو يستجيبوا لدعوته فإذا آمن به من يقدرّون على حرب خصومهم فقد آمنوا به طائعين مصدقين، وتعرضوا للحرب من أعدائهم قبل أن يقدرّوا عليها (٧٢).

ويبدى جوستاف لوبون (٧٣) وهنرى دوكاستري (٧٤) نفس الملاحظات ويردون على دعوى انتشار الإسلام بحد السيف اعتماداً على القوة الداخلية لعقيدة الإسلام وارتباطها بالعقل والقلب معاً (٧٥).

ونكتفى بنقل هذه الفقرات ذات الدلالة الفارقة على كذب الادعاء بانتشار الإسلام بحد السيف "لجوستاف لوبون" فهو يقول: "إن القوة لم تكن عاملاً حاسماً فى انتشار الإسلام، وأن العرب تركوا المغلوبين أحراراً فى دينهم، فإذا حدث أن انتحل بعض الشعوب النصرانية الإسلام، واتخذ العربية لغة له، فذلك لما كان يتصف به العرب من ضروب العدل الذى لم يكن للناس عهد مثله ولما كان عليه الإسلام من السهولة التى لم تعرفها الأديان الأخرى. أنه كان يمكن أن تعمى فتوح العرب الأولى أنصارهم فيقتربون من المظالم ما يقتربه

الفاتحون عادة، ويسيطرون معاملة المغلوبين ويكرهونهم على اعتناق دينهم الذى كانوا يرغبون فى نشره فى أنحاء العالم ولو فعلوا لتألبت عليهم جميع الأمم التى كانت بعد غير خاضعة لهم ولأصابهم مثل ما أصاب الصليبيين عندما دخلوا سوريا، ولكن الخلفاء أدركوا بعبقريتهم أن النظم والأديان ليست مما يفرض قهراً فعاملوا أهالى كل قطر استدلوا عليه بلطف عظيم، تاركين لهم قوانينهم ونظمهم ومعتقداتهم، غير فاضين عليهم سوى جزية زهيدة مقابل حمايتهم لهم، وحفظ الأمن بينهم. وإلحق أن الأمم لم تعرف فاتحين رحماء ومتسامحين مثل العرب (٧٦).

الخلاصة: عرضنا فى هذه الدراسة للأهمية الفائقة التى تحتلها دراسة حقوق الإنسان فى الإسلام، ورأينا كيف كرم القرآن الكريم الإنسان فى آيات كثيرة واعتبره محور الحياة وخليفة الله فى الأرض، وسخر له الكون كله يجرى خلفه وأمامه حيث أراد.

كما طرحنا نظرية الإسلام فى تناول الحقوق والحريات العامة من خلال القيم الرئيسية التى تقوم عليها الشريعة الإسلامية، واكتفينا فى هذه الدراسة بعرض قيم العدالة

والحرية، والمصالح، وما ارتبط بها من حقوق وواجبات كما عرضنا لحرية العقيدة وما يحيط بها من تأويلات ضد الإسلام وقمنا بالرد عليها على ما يسمح له الحيز المحدود لهذا البحث.

إننا ونحن نقدم هذه الدراسة للمجتمع الأوروبي أساساً وجهنا اهتمامنا لهذه القضايا الرئيسية من خلال تفسير النصوص الأصلية ولم نلق بالآلية تأويلات أعطيت لمعاني الحقوق والحريات العامة بفضل بعض الظروف والاجتهادات التي أملت عليها ظروف الزمان والمكان في بعض الفترات المضطربة.

وأهم النتائج التي يمكن أن نتوصل إليها من هذه الدراسة هي:

١ - أن الإسلام يعامل الناس جميعاً دون تمييز بحسب الجنس أو اللون أو الدين فيما يتعلق باكتساب الحقوق وممارستها فعلاً.

٢ - أن الحقوق والحريات التي يقرها الإسلام حقوق وحرريات مسؤولة تمارس من خلال النظام الاجتماعي والوظائف التي يقرها الإسلام للفرد من خلال الجماعة.

٣ - أن الإسلام يكفل حماية وافية لحق الحياة وحرية الرأي والتعبير، ولحق الإنسان فى حفظ النسل والعقل والدين، ويجب الاهتمام بالأسس التى يقدمها فى هذا المجال لفائدة الإنسانية بشكل عام.

٤ - أن الإسلام يقدم الكثير فى مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويضع أسساً للتكافل الاجتماعى بين الناس، ويمنع استغلال الفنى القادر للفقير ولغير القادر كما يضع الإسلام الأسس التى تكفل ألا يكون المال دولة بين الأغنياء فقط، ويجب أن يستفاد بها فى تنظيم العلاقات بين من يملكون ومن لا يملكون وقد أعطى الإسلام للفقير والمحتاج حقاً مالياً تكفله له الدولة من بيت مال المسلمين، يكفى حاجاته وحاجات أولاده ويدفعه للعمل والإنتاج.

٥ - أنه فى مجال حرية التعبير يضع الإسلام الضوابط الكفيلة بحماية المجتمع من الآراء الضارة، ويقيم أمة، أى مجموعة من العلماء مهمتها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى تقيم نوعاً من الحراسة مع ممارسة الحقوق وتأدية الواجبات والنهي عن كل ما يخالف الدين والأخلاق فى المجتمع.

- ٦ - أن الإسلام يقر حرية العقيدة ويعطى لكل شخص الحق فى أن يعتنق من الأديان ما يشاء وأن ما يقال عن حد الردة وغيرها من قيود العقيدة، ليس محل إجماع من الفقه.
- ٧ - وأخيراً فإن الإسلام يعترف بغير المسلمين، ولا يعاديهم ويعتبرهم أعضاء فى المجتمع الإسلامى طالما قبلوا أحكام الدستور الإسلامى.

المبحث السادس: حقوق الأقليات المسلمة في المواثيق الدولية

إن إقرار حقوق المواطن لم يجد صعوبة في أى مكان، خاصة في دول الاتحاد الأوروبي، حيث قامت هذه الرابطة الاتحادية أولاً وقبل كل شيء على الاشتراك في رعاية حقوق الإنسان وتقديس الديمقراطية وإعلاء قيمة الفرد. وتكتسب هذه الحريات أهميتها بوجود مؤسسات تحمى حقوق الإنسان وتحافظ عليها. إن منظمة شعبية برلمانية مثل مجلس أوروبا هدفها الرئيسى كفالة حقوق الإنسان الأوروبي، فضلاً عن لجنة أوروبية تعنى بفحص أية شكاوى تقدم من المواطنين الأوروبيين ضد دولهم، وتقوم بتسوية أية انتهاكات لحقوق الإنسان الأوروبي وحرياته، بما في ذلك حقها في إحالة أى شكوى ضد الدولة إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، لاشك أن هذه المؤسسات تكفل إشباعاً مناسباً للحفاظ على حقوق الإنسان وحرياته بالنسبة للإنسان الأوروبي.

لكن الأقليات التي تعيش في أوروبا خاصة من المسلمين، لا يتمتعون بنفس الحقوق، وليس من السهل عليهم الوصول

إلى المؤسسات القائمة فى دول الاتحاد لكفالة حقوقهم لأسباب كثيرة. بل إن العديد من الأوروبيين ينتقدون الاتجاه السائد فى كثير من الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا لإبعاد الأجانب- ووقف الهجرات إلى الدول الأوروبية من جنوب وغرب البحر المتوسط. بل إن أحد الكتاب مثل جارودي- انتقد بشدة الاتجاه اليميني فى فرنسا، ذلك الاتجاه الذى يريد إرجاع المسلمين من حيث أتوا، ويرى أن ذلك تنكر للجميل، فقد شارك المسلمون فى إعادة بناء ما خربته الحربين الأولى والثانية فى أوروبا، ولم يبخلوا بجهد ولا وقت فى سبيل تحسين الحياة فى القارة الأوروبية، ودفعوا ثمناً غالياً فى هذا الإسهام الكبير لإعادة بناء أوروبا.

ومن ثم فالمناداة بإبعادهم وترحيلهم إلى بلادهم يعنى مقابلة الإحسان بالإساءة. بل انتقد الهجوم الشرس فى الجمعية الوطنية الفرنسية على الأقليات التى تعيش فى أوروبا، وفى فرنسا بشكل عام وقارن مشاهد الحرية التى كانت تجرى على هذه الساحة وفى هذا المكان منذ ميرابو وفولتير بما يجرى الآن، حيث لم يستسغ أبداً هذه الدعاوى الموجهة ضد حقوق الإنسان والمنكرة للجميل، والمضادة

وهذا الأهم- للتقاليد والأعراف الفرنسية فى تقديس الحرية واحترام حقوق الأفراد.

وقد اهتمت الهيئات الدولية منذ وقت طويل بحماية الأقليات. وقامت عصبة الأمم بتبنى الاتفاقيات التى عقدت من قبل لحماية الأقليات الأوروبية فى الدولة العثمانية والدول التى تفرعت عنها، وفى المناطق التى كانت محكومة من الدولة العثمانية من قبل، مثل بلغاريا ومنطقة البلقان واليونان.

وكانت هذه الاتفاقيات تهتم أساساً بتحقيق مجموعة من الحقوق والحريات التى تكفل عدم التمييز بين هذه الأقليات وبين المواطنين فى الدولة، وكانت تهتم كذلك بإعطاء دور لعصبة الأمم فى المراقبة لمعاملة هذه الأقليات واتخاذ ما يلزم لإنصافهم ورد أية مظالم تقع عليهم.

ومع ذلك فإن المجتمع الدولى يحقق تطوراً فى هذا الشأن بعد قيام الأمم المتحدة. سواء من ناحية القواعد والمبادئ والمعايير التى يجب أن تتم معاملة الأقليات وفقاً لها، تم استخلاصها بشكل عام وضمنت الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، تلك الوثيقة المكونة من ثلاثة أعمال قانونية هي: الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة

للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ وكذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقد أقرتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة كذلك عام ١٩٦٦ ووضعتهما في شكل اتفاق لهدف ظاهر، هو قيام الدول بالتصديق عليه والتزامها به بأعلى درجات الالتزام باعتبارها جزءاً من تشريعها الداخلي.

ومن ناحية أخرى، فإن الوثيقة الدولية قد اهتمت بقضية الحماية الدولية لحقوق الإنسان، واهتمت بالنموذج الأوروبي، فالحماية تتولاها جهتان تتبعان الأمم المتحدة، إحداهما لجنة تختص بحماية الحقوق المدنية والسياسية، والأخرى تهتم بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويوجد كذلك بروتوكول ملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تقبل الدول الموقعة عليه الاختصاص الإلزامي للجنة في حالة تقديم أس شكاوى ضدها.

وسوف أعرض في هذه الورقة لأهم المبادئ التي وردت في مختلف الوثائق الدولية لحقوق الإنسان والتي تتصل بحماية حقوق الأقليات في القانون الدولي، ثم نتعرض للوثائق التي صدرت من منظمات أخرى خاصة اليونسكو.

المطلب الأول: مبادئ حماية الأقليات في الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان

تقرر كافة المواثيق الدولية مبدأ المساواة بين الناس في التمتع بالحقوق والحريات دون تمييز من أى نوع.

فالمادة الثانية من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان تنص على أنه «لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة فى هذا الإعلان دونما تمييز من أى نوع ولا سيما التمييز فى العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى سياسياً أو غير سياسى أو الأصل الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو المولد أو أى وضع آخر. وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسى أو القانونى أو الدولى للبلد أو الإقليم الذى ينتمى إليه الشخص سواء كان مستقلاً أو موضوعاً تحت الوصاية أم غير متمتع بالحكم الذاتى أم خاضعاً لأى قيد آخر على سيادته».

ومعلوم أن هذا النص قد ورد فى بداية الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بعد نص المادة الأولى الذى يقول: «إن الناس يولدون جميعاً أحراراً ومتساوين فى الكرامة والحقوق وهم قد

وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً
بروح الإخاء».

فالبداية فى نظرية الحقوق والحريات العامة هو تساوى
الناس فى التمتع بها، وبالتالى لا ينبغى أن يكون الخلاف فى
الجنس أو الدين أو اللون أو اللغة أو الرأى أو لى سبب آخر،
مؤثراً على التمتع بمختلف الحقوق والحريات. وتؤكد المادة ٧
من الإعلان نفس المبدأ، وإن اتصلت بالممارسة أكثر، فقد
قررت أن الناس جميعاً سواء أمام القانون، وهم يتساوون فى
التمتع بحماية القانون دون تمييز، كما يتساوون فى حق
التمتع بحماية القانون دون تمييز، وكذلك يتساوون فى حق
التمتع بالحماية من أى تمييز ينتهك الإعلان، وتأتى المواد
الأخرى فى الإعلان لتقرر جوانب من وسائل حماية المساواة؛
فالمادة (٨) من الإعلان تقرر حق الأشخاص فى اللجوء إلى
المحاكم الوطنية لإنصافهم الفعلى من أية أعمال تنتهك
الحقوق الأساسية التى منحها الدستور والقانون لهم. كذلك
لكل إنسان الحق على قدم المساواة التامة مع الآخرين فى أن
تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً منصفاً وعملياً
"المادة ١٠".

وفى صدد الأقليات نجد أن الإعلان العالمى ينص على حق آخر، هو أن لكل فرد حق التماس ملجأ فى بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد. كما ينص على أن لكل فرد حقاً فى حرية التنقل، كما لكل فرد حق مغادرة أى بلد بما فى ذلك بلده وفى العودة إليها "المادة ١٣".

فمن المعلوم أن قدراً كبيراً من الأقليات المسلمة قد مارست حقها فى الانتقال من بلدها إلى بلاد أخرى، من أجل حياة أفضل، ومن ثم فإن أعمال هذا النص يقتضى كفالة سائر الحقوق لها، بما فى ذلك حق الانتقال إلى المكان الذى ترغب فى الإقامة فيه، ويعتبر هذا الحق من أكثر الحقوق التى تتعرض الأقليات الإسلامية فى مختلف الدول لانتهاكه، كما أن القوانين المحلية، بل والقانون الدولى التقليدى يعطى لمختلف الدول الحق فى إبعاد الأجانب خاصة غير المقيمين إقامة طويلة فى الدولة.

أما باقى مواد الإعلان فهى تعطى لكل الأشخاص الحقوق التالية:

الحق فى الحصول على الجنسية ولا يجوز حرمان أى شخص من جنسيته، ولا من حقه فى تغيير جنسيته "المادة ١٥".

الحق فى الزواج وتكوين أسرة ودون أى قيد يرجع إلى
العرق أو الدين أو الجنسية "المادة ١٦".
حق التملك "المادة ١٧".
حرية، العقيدة "المادة ١٨".
حرية الرأى والتعبير "المادة ١٩".
حق الاشتراك فى الاجتماعات والجمعيات السلمية.
الحق فى الضمان الاجتماعى "المادة ٢٢".
الحق فى العمل، وحرية اختيار العامل العمل الذى يناسبه
"المادة ٢٣".

حق الملكية الفكرية "المادة ٢٧" وكذا قرر الإعلان الحق فى
مستوى معيشى مناسب.

الحق فى التعليم.

الحقوق السياسية؛

لكنه يجب التوقف عند الحقوق السياسية ونرى كيف
عالجها الإعلان. ففي صدد الحقوق التى عددناها نجد أن
الإعلان يعطيها "لكل شخص"، لكن جاء فى المادة "٢١" وذكر
أن لكل شخص حق المشاركة فى إدارة الشئون العامة لبلده
إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون فى حرية. وباقى

الفقرات ذكرت أن لكل شخص حق تقلد الوظائف العامة في بلده بالتساوى مع الآخر، وإن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرى أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

فالنص على أن هذه الحقوق تسارس في بلد الشخص يثير تساؤلات عديدة. فهل يعنى ذلك ضرورة أن يحمل الشخص جنسية الدولة حتى يكون له الحق في إدارة الشؤون العامة أو في تقلد الوظائف العامة أو في الاشتراك في المجالس التشريعية أو المحلية؟

إن المبادئ القانونية سواء في القانون الداخلى أو الدولى تجرى على أساس أن تقتصر الحقوق السياسية على المواطنين، أى الذين يحملون جنسية الدولة، ولكن النص الوارد هنا يساير الاتجاهات الحديثة التى تعطى للشخص الذى يعيش في مكان ما ويتخذه بلداً له، الحق في ممارسة الحقوق السياسية وإلا لكان الإعلان قد استخدم مصطلح الجنسية فتعبير في بلده «في بلده» ، لا يتطابق مع تعبير «الجنسية».

إن الكثير من الأشخاص الذين يحملون جنسيات دولهم، قد هاجروا إلى بلاد أخرى، وأصبحوا يعيشون فيها، ويعملون لها، ويمارسون حياتهم الطبيعية في رحابها دون أن يحملوا جنسيتها، وكثير منهم لا يعود إلى بلده إلا زائراً، بل ويساعد أشخاص من أسرته على الهجرة للإقامة معه في الوطن الجديد، فهل يمكن أن نحرمه من الحقوق السياسية في هذا المكان الذي توطن فيه تماماً وأصبح جزءاً منه؟

إن هذا المفهوم لا يمكن أن يتفق مع مدلول حقوق الإنسان وحياته، بل من التعسف الشديد أن يحرم الإنسان من المشاركة في الحياة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في المكان الذي يعيش فيه.

ونقرأ في ديباجة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ما يعزز فكرة المساواة بين البشر جميعهم، وعدم جواز التمييز بينهم لأي سبب كان إذ ترى الدول الأطراف في العهد أن الإقرار بالحقوق لجميع أعضاء الأسرة البشرية يعبر عن كرامة أصيلة فيهم، وعن حقوق متساوية وثابتة، يشكل وفقاً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة أساس الحرية والعدل والسلام في العالم. وإذ تقر بأن هذه الحقوق تنبثق من

كرامة الإنسان الأصيلة فيه وإذ تدرك أن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في أن يكون البشر أحراراً ومتحررين من الخوف والفاقة هو سبيل تهيئة الظروف الضرورية لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية.

ونجد عبارات مماثلة في ديباجة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وقد عالج العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية قضية حقوق الأقليات بشكل مفصل، في أكثر من مادة من مواد العهد. فالمادة (٢٧) من العهد تنص على أنه «لا يجوز في الدول التي توجد بها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائر أو استخدام لغتهم بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم».

فهذا النص يبيح للأقليات أن تتعامل مع بعضها البعض بالشكل الذي يؤكد ذاتيتها وثقافتها الخاصة، ويوفر لها حرية

العقيدة بمدلولها الواسع وكذا حق استخدام لغتهم الخاصة. هذا بالإضافة إلى تمتعهم بالحقوق الأخرى المقررة في العهد بالتساوى مع مختلف أفراد الدولة التى يوجدون فيها.

ونجد المادة «٢٦» من العهد تقرر مثلاً: «أن الناس جميعاً سواء أمام القانون ويتمتعون دون أى تمييز بحق متساو فى التمتع بحمايته. وفى هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أى تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأى سبب كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى سياسياً أو غير سياسى أو الأصل القومى أو الاجتماعى أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب».

فلا يجوز لأى سبب كان أن يميز القانون فئة على فئة بأن يقتصر تولى الوظائف العامة على فئة معينة على أساس دينى أو قومى، وإلا فما معنى المساواة أمام القانون؟

إبعاد الأجانب؛

من المقرر فى القانون الدولى أن من حق كل دولة أن تنظم المسائل الخاصة بالإقامة على إقليمها وأن تقتصر الإقامة الدائمة عليه لمن يتمتعون بجنسيتها دون سواهم، وبالتالى فإن القواعد العرفية الدولية تسمح بإبعاد الأجانب. لكن القانون

الدولى لحقوق الإنسان يفرض على الدولة، بعض القيود فى هذا الصدد، فنجد المادة (١٣) من العهد الدولى لحقوق المدنية والسياسية تنص على أنه: «لا يجوز إبعاد الأجنبى المقيم بصفة قانونية عن إقليم دولة طرف فى هذا العهد إلا تنفيذاً لقرار اتخذ وفقاً للقانون، وبعد تمكينه ما لم تحتم دواعى الأمن القومى خلاف ذلك، من عرض الأسباب المؤيدة لعدم إبعاده ومن عرض قضيته على السلطة المختصة أو على من تعيينه أو تعيينهم خصيصاً لذلك، ومن توكيل من يمثله أمامها أو أمامهم».

وهكذا يعطى هذا النص للأجنبى الذى يتقرر إبعاده عن البلد الذى يقيم فيه الحق فى أن يدافع عن نفسه ضد هذا القرار بالشروط الآتية:

(١) أن يكون الأجنبى مقيماً بصفة قانونية فى البلد الذى تقرر إبعاده عنه. والإقامة القانونية تقتضى أن يكون الأجنبى قد وصل إقليم الدولة بإذن منها، وأن يكون بقاءه فيها قد تم وفقاً لأحكام القانون.

وهو شرط يحرم العديد من الأشخاص من ضمانة التظلم ضد قرار الإبعاد. ونرى أن التساهل فى الدخول والإقامة من

قبل الدولة يجب أن يفسر على أنه أعطى للشخص حقاً في الإقامة، كأن يدخل للسياحة وتستمر إقامته في الدولة لمدة أطول دون اعتراض منها على ذلك أو كأن يمارس عملاً في الدولة عليه طلب ولا يقبل عليه عادة المواطنون، فسكوت الدولة هنا يجب تفسيره على أنه رضاء باستمرار إقامة الأجنبي، طالما أنه يمارس عملاً شريفاً ومقبولاً. ونفس الشيء ينطبق في حالة عضو البعثة العلمية الذي لا تكفي المدة التي منحت له لاستكمال الدراسة، فيستمر في الإقامة في الدولة حتى تنتهي دراسته. ويفترض استمرار الإذن طالما أن الغرض لم يتغير.

(٢) يجب أن يتم الإبعاد تنفيذاً لقرار تتخذه السلطة التي يحددها القانون لاتخاذ هذا القرار، وفي الحالات وللأسباب التي يقرها قانون الإقامة الخاص بكل دولة.

(٣) أن يمكن الأجنبي من التظلم من القرار أمام السلطة المختصة التي يعينها القانون لذلك. ولم يشترط النص للأسف أن تكون هذه السلطة هي السلطة القضائية وهذا عيب كبير في نص في عهد دولي يقرر الحقوق الأساسية للإنسان.

وعموماً فأرى أن العمل في معظم الدول قد تجاوز هذا النص، والقانون المصري على سبيل المثال - يتيح لمن صدر

ضده قرار بالإبعاد أن يتظلم منه أمام القضاء، ويجيز للقضاء الإدارى أن يلغى هذا القرار.

إن الأجنبى الذى أقام لفترة طويلة فى إقليم دولة ما، ينبغي أن يكون له الحق فى الحصول على جنسيتها، أو يعطى على الأقل- الحق فى الإقامة الدائمة على هذا الإقليم، طالما كان له عمل يؤديه لخدمة هذا المجتمع؛ ونستند فى ذلك إلى المبررات الآتية:

(١) الحق الأساسى الذى تقرره المواثيق الدولية فى المساواة بين الناس، فكيف يتحقق مثل هذا الحق عملاً إذا كان من حق الدولة أن تطرد شخصاً عاش على إقليمها وقدم عمله وجهده وخبرته لها ؟

(٢) وما هى الأفضلية التى تتحقق لشخص ولد لوطن أو على إقليم الدولة فحصل على جنسيتها الأصلية بمجرد الميلاد، حتى ولو لم يكن يؤدي أى خدمة لبلده، ومن شخص اختار الحياة فى دولة ما، وأخذ يعمل لصالحها، وعاش فيها وأنجب أولاده داخلها، ولكن لعدم الميلاد لأحد مواطنيها أو لأنه لم يولد فى الإقليم نجده يمكن طرده منها فى أى وقت ودون سبب ؟

إن هذا بلا شك يتعارض مع الحق في المساواة:
(٣) إن الشرائع السماوية تعطى للإنسان الحق في أن ينتقل من بلده وأن يهاجر إلى بلد آخر أفضل في معاملته، ويتيح له ممارسة حقوقه، وخاصة حق ممارسة شعائر عقيدته. ولننظر إلى أحكام القرآن الكريم في هذه المسألة. يقول الله تعالى: «إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفوا غفورا ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعة ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً» (النساء: ٩٧ - ١٠٠) فهنا يفرض الله الهجرة على المستضعفين ويعذبهم في الآخرة إذا عاشوا مستكينين في المكان الذي وجدوا فيه، لذا نصر الإسلام بالهجرة إلى الحبشة أولاً وإلى المدينة بعد ذلك.

كما نرى الكثير من مواطني الدول النامية عندما هاجروا إلى بلاد أخرى، لمعت أسمائهم وتميزوا في مجالات العلوم

والفنون المختلفة مثل الطبيب المصرى مجدى يعقوب، والعالم المصرى أحمد زويل ومن قبل فاروق الباز، وغيرهم، وغيرهم.

(٤) إن الكثير من الدول الكبرى قد تكونت من العناصر المهاجرة ولم تكن الدول تهتم كثيراً بأمور الجنسية، ولكن للأسف يتحكم من استفادوا من الهجرة دون ضابط، فيمن يرغبون فيها دون سند إلا الأنانية، والخوف من المشاركة فى الرزق، والرغبة فى التشدد والتحكم فى الآخرين.

لذا أرى ضرورة وضع قواعد للهجرة وتسهيل الانتقال من دولة إلى دولة، بشكل أكثر مرونة، يراعى ظروف الدول النامية، وضيق فرص العمل والرزق فيها، ويراعى أن الأرض لله والخلق كلهم بيده، وأن حقوقهم على هذه الدنيا يجب أن تكون متساوية.

ونخلص من ذلك إلى أن الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان والمكونة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ١٩٤٨، والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تعطى للأقليات حقوقاً واسعة بإقرارها الحق فى المساواة بين جنس البشر، وبوضعها ضمانات واضحة للأقليات فى حالات الإبعاد. ولكن لا زالت قضية الأقليات فى

حاجة إلى ضمانات أكثر، وتقرير حقوق مراقبة تنفيذها عن طريق اللجان المعنية بذلك والتي شكلت بمقتضى أحكام الوثيقة.

المطلب الثاني: حقوق الأقليات فى بعض الوثائق الأخرى

نجد أن العديد من المنظمات، خاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم قد أصدرت العديد من المواثيق التى تمنع التمييز والفصل العنصرى بشكل عام، ضد الأقليات بشكل خاص من ذلك:

١- إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٠ نوفمبر عام ١٩٦٣ القرار رقم ١٩٠٤ (١٨٠).

٢- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى، الجمعية العامة (٢٠٠) ٢١ ديسمبر، ١٩٦٥

٣- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة التمييز العنصرى والمعاقبة عليها قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٦٨ (٢٨٠) نوفمبر ١٩٧٣ .

٤- اتفاقية منع التمييز فى مجال الاستخدام والمهنة،

المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية يونيو ١٩٥٨ .

٥- اتفاقية منع التمييز في مجال التعليم، المؤتمر العام لليونسكو في ديسمبر ١٩٦٠ .

٦- الاتفاقية الخاصة بالمساواة في الأجور، المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في يونيو ١٩٥١ .

٧- اتفاقية الخاصة بالقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، الجمعية العامة للأمم المتحدة ديسمبر ١٩٧٩ .

٨- إعلان بشأن العنصر والتمييز العنصري، المؤتمر العام لليونسكو في دورته العشرين نوفمبر ١٩٧٨ .

٩- إعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد.

١٠- إعلان بشأن المبادئ الأساسية الخاصة باستخدام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم، وتقرير حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية، المؤتمر العام لليونسكو في نوفمبر ١٩٧٨ .

وسأقف على بعض ما ورد في هذه الإعلانات والاتفاقيات مما يتصل بحقوق الأقليات في الدول التي يتواجدون فيها، وأهم هذه الإعلانات هو الإعلان الصادر من اليونسكو بشأن

العنصر والتمييز العنصرى فى نوفمبر عام ١٩٧٨،
فالمادة التاسعة من هذا الإعلان تتضمن حقوقاً واضحة
للأقليات فقد جرى نصها على النحو الآتى:

(١) إن مبدأ تساوى جميع الناس وجميع الشعوب فى
الكرامة والحقوق، بصرف النظر عن العنصر أو اللون أو
الأصل، مبدأ من مبادئ القانون الدولى مقبول ومُعترف به
عموماً. وتبعاً لذلك فإن أى شكل من أشكال التمييز العنصرى
تمارسه دولة ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولى يستتبع
مسئوليتها الدولية.

(٢) يتوجب، حيثما كان ذلك ضرورياً، اتخاذ تدابير
خاصة تكفل للأفراد والجماعات المساواة فى الكرامة
والحقوق، مع تفادى وسم تلك التدابير بطابع تبدو معه
منطوية على تمييز عنصري. وفى هذا الشأن ينبغى إيلاء
عناية خاصة للجماعات العنصرية أو الإثنية المتحيزة اجتماعياً
أو اقتصادياً بحيث تكفل لها، على قدم المساواة الكلية مع
غيرها من الجماعات ودونما تمييز أو تقييد، حماية القوانين
والأنظمة والانتفاع بمزايا التدابير الاجتماعية النافذة،
ولاسيما فى مجالات الإسكان والعمالة والصحة، وبحيث

تحتزم أصالة ثقافتها وقيمها، وبحيث تيسر لها سبل الترقى الاجتماعى والمهنى، وخصوصاً عن طريق التعليم.

(٣) ينبغي أن يتاح لجماعات السكان الأجنبية الأصل، وخصوصاً للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الذين يسهمون فى تنمية البلد المضيف، الانتفاع بتدابير مناسبة تستهدف ضمان أمنها واحترام كرامتها وقيمها الثقافية، وتيسر تكيفها مع الوسط الذى يستقبلها، وكفالة الترقى المهنى لها، لى يتمكن أفرادها لدى عودتهم لا حقا إلى بلدهم الأصلى من الاندماج فيه والإسهام فى تنميته. كما ينبغي أن تيسر لأبناء هذه الجماعات إمكانيات تعلم لغتهم الأصلية.

(٤) إن أوجه اختلال التوازن فى العلاقات الاقتصادية الدولية تسهم فى تفاقم العنصرية والتحيز العنصرى، ومن ثم ينبغي لجميع الدول أن تسعى إلى الإسهام فى إعادة تشكيل النظام الاقتصادى الدولى على أساس أكثر إنصافاً.

والحقوق التى توردها هذه المادة للأقليات واضحة هى:

١- حماية القوانين والأنظمة فى داخل الدول التى يقيمون فيها دون أى تفرقة بينهم وبين المواطنين.

٢- الحق فى الانتفاع بمزايا التدابير الاجتماعية المقررة فى هذه الدول وعلى سبيل المثال المساواة مع غيرهم.

٣- أن تكون لهم مزايا التأمين الصحي، والمزايا التي تمنحها الدول للمواطنين في مجالات العمالة والإسكان والصحة.

٤- الحق في احترام القيم والثقافة الخاصة بهم، كما يجب أن يتيسر لهم سبل الترقى الاجتماعي والمهني وخاصة عن طريق التعليم.

٥- نص الإعلان على حقوق أخرى للأقليات تتصل بضمان أمنها واحترام كرامتها وقيمها الثقافية، ويهمني هنا النص الصريح على حقها في تيسير تعليم لغتهم الأصلية لأبنائهم وتؤكد الفقرة الأولى من هذه المادة على مبدأ قانوني هام وتعتبره من مبادئ القانون الدولي، وهو مبدأ تساوي جميع الشعوب وجميع الناس في الكرامة والحقوق بصرف النظر عن اللون أو العنصر أو الأصل، وترتب على ذلك المسؤولية الدولية للدولة إذا انتهكت هذا المبدأ والمسؤولية الدولية تتضمن إمكان محاكمة من ينتهك المبدأ من المسؤولين فيها، أو حتى من أفراد الشعب، وقد اعتبرت العنصرية جريمة دولية تستحق العقاب عليها بمقتضى اتفاقية صدرت من الأمم المتحدة.

والواقع أن هذا الإعلان لا يكتفى ببيان حقوق الأقليات وإعلانها، وإسباغ الصفة القانونية عليها، بل إنه يتضمن العديد من الأفكار البناءة بشأن أسباب العنصرية، ودورها فى تهديد البشرية ونشوب الحرب، وستعرض لبعض ما ورد فى هذا الإعلان من مبادئ لأهميتها الفائقة.

المساواة بين البشر فى مفهوم اليونسكو:

تعلن ديباجة الإعلان أن الحرب العالمية قد نشبت بسبب التنكر للمبادئ الديمقراطية مبادئ كرامة البشر وتساويهم والاحترام المتبادل فيما بينهم، وبسبب الترويج لمذهب تفاوت البشر والتمييز العنصري.

وتعلن اليونسكو اقتناعها التام بأن وحدة الجنس البشرى فى جوهره، وبالتالي المساواة الأصلية بين جميع الناس وجميع الشعوب، اللتين يعترف بهما فى أنبل صيغ الفلسفة والأخلاق والدين لتكونا مثلاً أعلى يتجه إلى الالتقاء عنده اليوم- العلم والأخلاق.

كما تقتنع اليونسكو بحق الاختلاف، وترى مختلف الشعوب تسهم كل وفق عبقريته الخاصة، فى تقدم الحضارات والثقافات التى تشكل فى تعددها، وبفضل تداخلها التراث المشترك للإنسانية.

وتقول المادة الأولى من الإعلان: إن البشر ينتمون جميعاً إلى نوع واحد وينحدرون من أصل مشترك واحد وهم يولدون متساوين في الكرامة والحقوق.

كما تعلن هذه المادة أنه لجميع الأفراد والجماعات الحق في أن يكونوا مغايرين بعضهم لبعض، وفي أن ينظروا إلى أنفسهم، وفي أن ينظر الناس لهم هذه النظرة، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى تحييد لأي فكر عنصري.

كما أن هذا الإعلان يتعرض لقضايا علمية هامة هي:

- إن الفروق بين الجماعات والأفراد ترجع إلى عوامل جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ولا يجوز أن تتخذ ذريعة لأي تصنيف متفاوت المراتب للأمم والشعوب، وإن كل النظريات التي تقوم على العنصرية تفتقد أي أساس علمي.

- تعارض العنصرية مع مقتضيات قيام نظام دولي يتسم بالعدل.

- تعارض العنصرية مع مبادئ حقوق الإنسان وحياته

ونص مبدأ المساواة في الكرامة والحقوق وبالتالي لا يمكن قبوله.

- أن الفصل العنصري يمثل جريمة ضد الإنسانية وضد ضمير البشر وكرامته.

هوامش الباب الأول

- (١) البقرة: ٣٠ - ٣٨،
- (٢) الإسراء: ٧٠
- (٣) طه: ٥٣ - ٥٤
- (٤) النحل: ٧٨
- (٥) آل عمران: ١٩٠-١٩١
- (٦) راجع دراسات واسعة عن العدالة في بحث لنا بعنوان: العدالة والإنصاف في القانون الدولي، منشور في مجلة الاقتصاد والإدارة التي تصدر عن جامعة الملك عبد العزيز بالسعودية العدد الثاني محرم ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م، ص ٥٥، وما بعدها.
- (٧) يطبق القاضى العدالة من تلقاء نفسه في حالة عدم وجود نص يحكم الحالة التي أمامه أو وجود نقص في القاعدة (مشكلة الثغرات)، أو عندما تعرض عليه حالة شاذة يؤدي انطباق القاعدة عليها إلى المساس بالعدالة مشكلة الملازمة وله في بعض

المذاهب أن يطرح القاعدة القانونية جانباً ويطبق قاعدة العدالة بدلاً منها، مع تحفظات واسعة على هذا الحل. راجع للمؤلف المدخل إلى دراسة التشريع السعودي بالاشتراك مع الدكتور/ عبد الناصر العطار.

(٨) الأنبياء: ٤٧

(٩) الزلزلة: ٧-٨

(١٠) المائدة: ٨

(١١) النحل: ٩٠

(١٢) الأنعام: ١٥٢

(١٣) النساء: ٥٨

(١٤) المائدة: ٤٢

(١٥) الممتحنة: ٨

(١٦) وهي إعطاء كل ذي حق حقه في قسمة المشاع أو المال العام.

(١٧) وهي إعطاء عوض معادل للعوض الآخر المراد مبادلتة بعقود المعاوضات.

(١٨) راجع: دبنيس لويد، فكرة القانون، ترجمة سليم العديص، عالم المعرفة، الكويت، ص ١٦٢،

وصوفى أبو طالب، مبادئ تاريخ القانون، طبعة

١٩٦٩، ص ٢٥٠

(١٩) الحشر: ٧،

(٢٠) الحشر: ١٠

(٢١) راجع الخراج لأبى يوسف، محمد يوسف

موسى، فقه الصحابة والتابعين، القاهرة ١٩٥٤ ص

٦٥، محمد مذكور، المصالح المرسلة وموقف الفقهاء

منها، مجلة مصر المعاصرة يوليو ١٩٦٨، ص ١٦٠

(٢٢) البقرة: ٢٧٥،

(٢٣) البقرة: ٢٧٨ - ٢٧٩،

(٢٤) البقرة: ٢٨٠ - ٢٨١،

(٢٥) تم التعبير عن ذلك الحق فى المادة ١٤ من

العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية بالقول: الناس

جميعاً سواء أمام القضاء، ومن حق كل فرد لدى

الفصل من أى تهمة جنائية توجه إليه أو فى حقوقه

فى أية تهمة جنائية توجه إليه.. ان تكون قضية محل

نظر منصفاً وعلى من قبل محكمة مختصة مستقلة

حيادية...

ونريد ان نذكر هنا أن المثلول أمام القاضى فى الدولة الإسلامية والحقوق المفصلة بالمساواة بين الخصوم ، وردت بالنسبة للمسلمين وغير المسلمين دون أى تمييز ولم يستكف أى مسئول فى دولة الإسلام أن يقف مع خصمه أمام القاضى وأن يقبل حكمه وأن ينفذه حتى لو كان ضده .

(٢٦) تقرر المادة (١١) من العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حق كل شخص فى مستوى معيشة كاف له ولأسرته يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى ويحققه فى تحسين متواصل لظروفه المعيشية ، وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق ، معترفة فى هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولى العام مع الارتضاء الحر .

كما تعلن الفقرة الثانية من هذه المادة حق كل إنسان فى التحرر من الجوع .. وتقرر تدابير دولية يجب أن تتخذ فى هذا الخصوص تكفل توزيعا عادلا للموارد الغذائية العالمية فى ضوء الاحتياجات التى تعتبر

المشاكل التي يواجهها البلدان المستورة للأغذية،
والمصدرة لها على السواء.

والواقع أن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يتم تنفيذه وفقا لقدرات الدول، ويتوقف هذا التنفيذ على التعاون الدولي، وبالتالي فهو يختلف عن تنظيم يلزم به القرآن الكريم وأحكام الإسلام المنظمة للعلاقات الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء.

(٢٧) راجع عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٤٢، ص ٦٨ وما بعدها.

(٢٨) راجع عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، طبعة ١٩٢٤، ص ٨٨، زكريا البري الأدلة الشرعية، دار النهضة العربية.

(٢٩) هناك خلاف فقهي حول هذه المسألة، فذهب فريق من يرفض الأخذ بالمنطوق لمذهب الظاهري فقد اعتبروا أن المصالح هي ما ورد بظاهر النصوص فحسب وإلا كان الوضع بمثابة تشريع بالهوي، وذهب فريق آخر إلى التمسك بالمصالح حتى ولو لم يكن لها شاهد بالاعتبار من نصوص القرآن والسنة، والرأي الذي أخذنا هو الرأي الوسط والذي

يتمشى مع حيوية التشريع الإسلامى وبنائه على السياسة العامة والحكم والأهداف التى يقصدها الشارع منه.

راجع فى تفاصيل هذا الخلاف، د. جلال الدين عبد الرحمن المصالح المرسله ومكانها فى التشريع مطبعة السعادة عام ١٩٨٣، ص ٥٨ وما بعدها.

(٣٠) الإسراء: ٣٣

(٣١) البقرة: ١٧٨

(٣٢) البقرة: ١٧٩

(٣٣) النحل: ١٢٦

(٣٤) المائدة: ٣٢

(٣٥) دون الحق فى الحياة فى وثيقة حقوق الإنسان بشكل واضح فبعد إعادة التأكيد على ما ورد بشأنه فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان نجد نصها واضحا يقول: لكل فرد حق فى الحياة وفى الحرية وفى الأمان على شخصه. وفى العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية نجد تفصيلا عن الحياة حيث جاءت المادة (٦) تقول: الحق فى الحياة حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحمى هذا الحق ولا يجوز حرمان

أحد من حياته تعسفاً كما تقرر أنه لا يجوز أن يحكم بهذه العقوبة إلا جزاء على أشد الجرائم خطورة وفقاً للتشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة وغير المخالف لأحكام هذا العهد ولاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ولا يجوز تطبيق هذه العقوبة إلا بمقتضى حكم نهائى صادر من محكمة مختصة، والواقع أن الشريعة الإسلامية لا تجيز توقيع عقوبة القتل إلا قصاصاً، أى لمقابلة قتل عمدي، وبالتالي فهي تقرر حماية أكبر لحق الحياة.

(٣٦) الروم: ٢١

(٣٧) نشرت صحيفة الأهرام يوم السبت ١٥ إبريل ٢٠٠٠ أن أوروبا تحتاج إلى ٧٠٠ مليون شخص خلال السنوات القليلة القادمة بسبب الشيخوخة التى تعيش فيها، ولقلة الزواج وضعف نسبة الخصوبة.

(٣٨) النور: ٤

(٣٩) قررت نصوص العهد حماية خاصة للأمهات وضرورة منحها إجازة مأجورة خلال فترة معقولة قبل الوضع وبعده. وتتسع دائرة حماية النسل وتربية

الأطفال في الشريعة عن ذلك بكثير.

(٤٠) النساء: ٢٩

(٤١) المائدة: ٣٨

(٤٢) دور حق الملكية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من ذلك ما جاء في المادة (١٧) من الإعلان من أنه لكل فرد حق في التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره. ولا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً

(٤٣) العلق: ١-٥ .

(٤٤) الحجر: ٩٤

(٤٥) النحل: ١٢٥

(٤٦) البقرة: ١٥٩

(٤٧) البقرة: ١٧٤

(٤٨) آل عمران: ١٨٧

(٤٩) آل عمران: ١٥٩

(٥٠) الشورى: ٣٨

(٥١) يوسف: ٢٣-٢٤

- (٥٢) الأنبياء: ٥١-٦٧
(٥٣) النساء: ٢٠
(٥٤) آل عمران: ١٠٤
(٥٥) المائدة: ٧٩
(٥٦) آل عمران: ١١٠
(٥٧) العصر: ١-٣
(٥٨) فاطر: ١٠
(٥٩) إبراهيم: ٢٤-٢٦
(٦٠) سورة الحجرات الآية رقم ١٢
(٦١) سورة النساء الآية رقم ١٤٨
(٦٢) سورة النور الآية رقم ١٩
(٦٣) سورة النور الآية رقم ١
(٦٤) سورة النور الآية رقم ١٥
(٦٥) سورة النور الآية رقم ١٦
(٦٦) سورة النور الآية رقم ١٧
(٦٧) سورة البقرة الآية رقم ٢٥٦
(٦٨) سورة النحل الآية رقم ١٢٥
(٦٩) سورة الجاثية الآية رقم ١٣
(٧٠) سورة محمد الآية رقم ٢٤

(٧١) راجع مؤلفها: دفاع عن الاسلام، مترجم إلى العربية، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ١٦٠ ص ١٢.

(٧٢) توماس كارليل «الابطال وعبادة البطولة»، دار الكتاب العربي بيروت ١٦٦ ص ٢٢٩.

(٧٣) كتاب حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر ص ١٢٦.

(٧٤) الإسلام تأثرات ومباحث.

(٧٥) راجع تفصيلات واسعة عن هذه القضية في كتاب الأستاذ العقاد، حقائق الإسلام وأباطيل خصومه، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٦ ص ٣٠٠ وما بعدها، وراجع رسالة عبد الوهاب عبد العزيز الشيشاني، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الإسلام، جامعة الأزهر ١٩٨٠ ص ٥٤١ وما بعدها.

(٧٦) راجع حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، المرجع السابق ص ١٤٥.

الباب الثاني
القانون الدولي الإنساني في الإسلام

نتناول فى هذه الدراسة ما يلى :

أولاً - التعريف بالقانون الدولى الإنسانى :

يعتبر مصطلح القانون الدولى الإنسانى من أحدث المصطلحات التى استخدمت فى فقه القانون الدولى، فهو مصطلح عمره بضع سنوات فحسب، وربما تم استخدامه لأول مرة من جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى الوثائق التى قدمتها إلى مؤتمر الخبراء الحكوميين الذى عقد دورته الأولى بجنيف عام ١٩٧١م.

ويقصد بهذا المصطلح، مجموعة القواعد والمبادئ التى تضع قيوداً على استخدام القوة فى وقت النزاع المسلح وذلك من أجل:

- ١ - الحد من الآثار التى يحدثها العنف على المحاربين بما يتجاوز القدر اللازم الذى تقتضيه الضرورات الحربية.
- ٢ - تجنب الأشخاص الذين لا يشتركون بشكل مباشر فى الأعمال الحربية.

والسبب فى استخدام هذا المصطلح الجديد من جانب لجنة الصليب الأحمر إنما هو الرغبة فى إبراز الطابع الإنسانى الخالص لقانون النزاعات المسلحة، ذلك القانون

الذى يهدف إلى حماية الكائن البشرى والأموال اللازمة له بالضرورة، ومن ثم فهو لا يقتصر على اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية ضحايا الحرب فحسب، وإنما يتجاوزها ليشمل تلك القواعد العرفية أو الاتفاقيات التى تضع القيود على تسيير العمليات الحربية أو استخدام الأسلحة، وغيرها من القواعد التى تنطوى على قيود وتقرر ضوابط نزولا على اعتبارات مبدأ الإنسانية. وقد تناول الفقه هذا المصطلح بما لا يخرج كثيراً عن هذا المعنى، ومن ثم يمكن القول بأن هذا المصطلح من المصطلحات المتفق عليها الآن، ودون خلاف (١). ولم يستخدم فقهاء الشريعة الإسلامية هذا المصطلح، كما أنهم لم يستعملوها مصطلح القانون الدولى العام نفسه، وإن هذا هو منظم المسائل المتعلقة به، ويتمثل هذه الحاجة فى أساليب تجنب الفقه والتراث الإسلامى، تحدثت عن "مطلعات الجهاد" فى "السير" (٢).

نحن لا نرى مانعاً من استخدام هذا المصطلح لفظاً فى الأحكام التى يتناولها فقهاء القانون الدولى المعاصر، ذلك أن أبواب الجهاد فى الفقه الإسلامى تنظم العمليات القتالية بين المسلمين وغيرهم، ولا يجوز الخروج عليها بحال.

من الأحوال، وإن كان هذا لا يمنع القول بعدم التطابق بين المفهوم الإسلامى للجهاد والسير والمفهوم التقليدى أو حتى الحديث لقانون الحرب، وللقواعد التى تبرر مشروعيتها، وفى حدود الأساليب والوسائل لا مانع من استخدام المصطلح، ولكن فى الدلالة على بواعث الحرب وأهدافها يختلف الجهاد عن قانون الحرب.

ثانياً - أهمية بحث الموضوع فى الشريعة الإسلامية؛

هل نحن بصدد دراسة تاريخية لإلقاء الضوء على المعارك التى خاضها المسلمون، والأساليب والوسائل التى اتبعوها فى هذه المعارك؟ أم إننا ندرس قواعد قانونية وضعية تطبقها الدول أو مجموعة منها فى علاقاتها الدولية فى زمن الحرب؟

لا شك أن الإجابة عن كل من السؤالين هى النفي. فنحن لسنا بصدد دراسة تاريخية فحسب، إذ إن هذه الدراسات قد لا تكون لها أهمية كبيرة هنا، كما أن الشريعة بأحكامها ومبادئها ليست ماضياً طبق وانتهى، ولكنها شريعة وعقيدة لازالت لها دورها فى العلاقات بين الشعوب، وفى داخل الدول الإسلامية نفسها.

كذلك لا يمكن أن ندعى أن الشريعة الإسلامية هى قانون

دولى وضعى يحكم العلاقات الدولية، ذلك أن المجتمع الدولي اليوم، ليس مجتمع دول إسلامية فحسب، بل هو مجتمع يمثل كافة الأديان الإسلامية والمسيحية واليهودية والبوذية، كذلك هو مجتمع كافة القوميات والشعوب على اختلاف أكوانها وأجناسها، بل لعلنا نغالى إذا قلنا إن دور الإسلام فى الدائرة الدولية -وبعد أن زالت دولة الخلافة العثمانية كآخر معقل يعلن الدولة الإسلامية بصفة رسمية- قد قل عن الدور الذى كان يؤديه فى حكم العلاقات والشعوب فى الماضى.

السؤال الذى يلح على منذ أن بدأت الكتابة عن القانون الدولي الإسلامى هو بيان أهمية تناول هذا الموضوع الآن والقيمة العملية له. وهذه الأهمية من وجهة نظرى متعددة الجوانب:

أ - فالشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيس للتشريع لدى كتلة كبيرة من الدول، يتجاوز عددها الآن الخمسين دولة (٣)، وقد ظلت تحكم كقانون وضعى هذه الدول إلى وقت قريب، كما أن الكثير من القواعد والأحكام التى تتبعها هذه الدول بعد أن اعتمدت التشريع الإسلامى بصورة سلطة الدولة كوسيلة لسن القواعد الملزمة لمجتمعاتنا، تتخذ من الشريعة

الإسلامية؛ لذا تعد هذه الشريعة المصدر الرئيس الموضوعي والتاريخي كذلك لتشرعات هذه الدول.

لذا يقبل المجتمع الدولي الشريعة الإسلامية باعتبارها واحدة من الأنظمة القانونية الرئيسية في العالم، وتبدو أهمية هذا القول في وجوب أن تمثل في تشكيل محكمة العدل الدولية وفقاً لنص المادة ٩١ من النظام الأساسي لهذه المحكمة، إذ تنص هذه المادة على أنه ينبغي أن يكون تأليف المحكمة في إطارها كفيلاً بتمثيل المدنيات الكبار والنظم القانونية في العالم.

هذا مرئياً، ومن ناحية أخرى تكون الشريعة الإسلامية بهذا المفهوم هي المصدر الثالث من مصادر القانون الدولي بالاشتراك مع غيرها من الأنظمة القانونية الرئيسية وفقاً للمادة ٩١ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، حيث تجعل المادة ٩١ "وظيفة المحكمة الفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي وهي تطبق في هذا الشأن".

ب - مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة.
وهكذا كان للشريعة الإسلامية من يمثلها دائماً في هيئة قضاة محكمة العدل الدولية.

هذه اعتبارات تنتمى للماضى وتتصل بالحاضر.
ولكننا للمستقبل نتكلم، لقد جاء فى دراسة أعدها فردريك
دى موليتان عن قانون الحرب والقوات المسلحة (٤) الرجال
الذين تدربوا على القتال وأصبحوا مستعدين للتضحية عند
الضرورة بحياتهم من أجل أداء واجباتهم القتالية قد لا
يكونون على استعداد للاهتمام بقواعد لا يرون فيها سوى
نظريات جميلة من صنع قانونيين يجهلون حقائق الحرب
الواقعية.

وفى أفضل الحالات فإن هؤلاء الجنود، وإن توافرت لديهم
النية للالتزام ببعض المبادئ الإنسانية الأولية يعترتهم الشك
فى أن عدوهم سيفعل المثل، وبالتالي فهم يعتبرون أنفسهم فى
حل من مثل هذا الالتزام، وهكذا فأى نوع من التعليم السليم
لقانون المنازعات المسلحة لا بد وأن يأخذ فى الاعتبار هذا
النوع من الخلفية غير المواتية؛ ولذلك يجب أن يكون الهدف
هو خلق المناخ المناسب لجعل التعليم فعلا يتسم بالوضوح،
نعم إن القانون الدولى الإنسانى يواجه أكثر من غيره مشكلة
الفاعلية، ومهما قيل عن لجان البحث والتقصى، والمراقبة من
جانب مؤسسات أو أجهزة دولية، فكلنا يعلم أن هذه الأمور
لا زالت ذات قيمة محدودة.

لا بد أن تدخل هذه المبادئ والأحكام أعماق الرجال المحاربين، وأن تصبح عقائد يؤمنون بها أولاً وقبل كل شيء. وأهمية التعليم والتدريب المرتبط بالعقيدة أنه يتغلغل في كيان الإنسان ووجدانه، ومن ثم يشكل سلوكه وعمله؛ لذا عجبت من وصف للجيش الإسلامى يقول: إن الجندى المسلم كان يحمل قبل سلاحه مصحفه وعقيدته وإيمانه، ومن ثم يكون هذا السلاح نفسه ذا أخلاق، إذا سن بقانون، وإذا وجه إلى العدو وجه إليه بقانون، وإذا أغمد أغمد بقانون، هكذا كان الإسلام، تربية وسلوكاً يجعل المسلم ينصاع لإرادة خالقه، ويتبع أوامره ونواهيه، فهل نطمع أن يكون من بين توصيات المؤتمر، توصية تشير إلى أهمية ربط القانون الدولى الإنسانى بالتحاليم الدينية حتى يمكن أن نحقق الفاعلية له؟

إن الحروب فى الإسلام تسن فى سبيل الله، والغرض الذى يحارب المسلم من أجله هو غرض عادل ونبيل، والنصر فى الإسلام هو انتصار قضية الإسلام، ومثل هذه القضية النبيلة لا ينبغي أن يسمح بتحقيقها بأساليب تفتقر إلى الإنسانية، والكرامة، فالإنسانية هى القلب واللب فى أى حرب يقدم عليها المسلمون.

لقد قيل بأن حرارة نار الحرب تثير نفوس المحاربين،

وتعطل تفكيرهم، وتوهن فاعلية معظم الشرائع، وهناك مثل لاتينى يقول: (Inter arma Lega silent) إن الشرائع تصمت بين الأسلحة؛ لأن دوى الأسلحة والمدافع يصم الأذان عن سماع صوت الشرائع، بل إن تسلط المصالح والمطامع يطفى دائماً على عدل الشرائع.

ومن ثم تعد العقيدة الدينية وارتباط المقاتلين بها، أساساً هاماً من أسس تحقيق فاعلية القانون الدولى الإنسانى. وأخيراً فإننى أوفق مع العديد من الفقهاء الدوليين الذين يرون أنه لا زال بالإمكان الاستفادة من الشريعة الإسلامية فى مجالين رئيسيين لم يصل القانون الدولى حتى الآن إلى المستوى المأمول فيهما فى حين سبقت فيهما الشريعة الإسلامية.

المجال الأول: هو اعتبار الفرد شخصاً قانونياً دولياً. والمجال الثانى: هو تلقى المبادئ الأخلاقية والمثالية لشريعة القانون الدولى.

ففى كل من المجالين نجد أحكاماً متقدمة نحتاج دائماً إلى الاستعانة بها كلما أردنا أن نعيد النظر فى قوانيننا وأن نطور أحكامها لتكون أكثر عدالة وأكثر مثالية (٥).

ج - كذلك فلا شك أن العديد من المبادئ والقواعد

القانونية الإسلامية قد ساهمت فى تكوين القانون الدولى
الوضعى، فهذا القانون قد تشكل عبر القرون نتيجة إسهامات
مختلفة من العقائد والفلسفات وضرورات العيش المشترك فى
الجماعة الدولية، وهو يبدو فى كثير من الأحيان وفى نظر
جانب هام من الفقه الدولى فى شكل مبادئ عامة سرمدية
خالدة أوجدتها الطبيعة لتحكم بها العلاقات الدولية (مدرسة
القانون الطبيعى).

ولا شك أن الشريعة الإسلامية من المصادر الخلقة لهذه
المبادئ العامة ذات الطابع المثالى وإن كانت الشريعة تجعلها
ذات مصدر إلهى، وإن جعلت الإدراك السليم والكامل لها
متروكاً إلى المنطق والعقل السليم.

الشريعة الإسلامية بهذا الوصف لها دورها فى إنشاء
وتكوين القانون الدولى الحالى، لقد مضى حين من الدهر
شاركت فيه الدولة الإسلامية غيرها من الدول فى صناعة
القواعد القانونية الدولية، عندما دخلت فى علاقات معها،
بعضها سلمى وبعضها حربى، ولا شك أن العديد من القواعد
التي تحكم العلاقات الدولية فى الوقت الحاضر، إنما ترجع
إلى هذه الفترة.

ويتعين علينا أن نلقى الضوء على هذه القواعد لنعرف المصدر الدقيق لها من أحكام الشريعة.

د - وقبل أن نمضى فى دراستنا نود أن نتعرض لنقطة نظام ندفع بها اعتراضا هاما فالواقع أن أساليب القتال الآن قد تطورت تطورا بالغاً، إلى الحد الذى لم يعد للأسلحة التى كان يعرفها المسلمون من قبل أى وجود، ولا شك أن طريقة إدارة المعارك وفنون الحرب وأسلحتها قد تغيرت تغيرا أساسيا، ولكن هذا لا يؤثر - مع ذلك - فى الأحكام التى قررتها الشريعة لجعل الحرب إنسانية، إن هذه التغيرات تفرض على الذى يتعرض للأحكام الشرعية أن يبحث أثر هذه المتغيرات على كثير من الأحكام التى وردت لتنظيم الحرب وفرض القيود الإنسانية على ممارستها، ولكن القواعد الكلية باقية، والعلل الرئيسة التى انبثت عليها الأحكام الشرعية لم تتغير، لقد خاض المسلمون حروباً هامة طوال تاريخهم الطويل، واستخدموا أسلحة مختلفة، واتبعوا فنونا مختلفة، ولكن القواعد الكلية التى وردت فى القرآن الكريم وفى السنة لازالت تنطبق على كل هذه الحروب، وعلى المجتهدين دائماً أن يستخدموا القواعد الأصولية فى استنباط أية حلول جديدة تنبنى على هذه القواعد الكلية .

ثالثاً - مركز الفرد في الإسلام،

عندما يأتي الحديث عن موقف الشريعة الإسلامية بالنسبة للقانون الدولي الإنساني، فإن الباحث يقف مشروحاً أمام ما قررتَه الشريعة الغراء من أحكام في هذا الخصوص، بل إن الأمر لا يقف هنا عند حد ورود أحكام ناصعة ومحكمة في مصدرى الشريعة الأول والثاني - القرآن والسنة - بل إن أحكاماً فقهية واجتهادية عديدة تعطينا زادا فكرياً في هذا الخصوص، يمكن أن نرتب عليه العديد من القواعد في مجال احترام الإنسان في الحرب . . .

والواقع أننا لا نبالغ إذا قلنا إن الإنسان قد لقي أفضل تكريم وأرحبه في مجال الشريعة الغراء، بل إن نقطة البدء في خلق الإنسان هنا، وكيف أوضحها القرآن الكريم تستحق وقفة أولى، فالبداية هي أن الله - سبحانه وتعالى - تحدى مخلوقاته المطيعة له والقريبة منه بخلق الإنسان وتفضيله عليها جميعاً، يقول تبارك وتعالى في سورة البقرة: «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٣٠) وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ

عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٣١) قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (٣٢) قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنَّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ (البقرة: ٣٠-٣٣).

وتستطرد الآيات الكريمة مفضلة آدم على مخلوقات الله كلها إذ يقول - جل شأنه - : «وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ...» فهذا السجود يفسره العلماء بأنه سجود تحية وتعظيم.

هذا هو الإنسان الذي كرمه ربه منذ لحظة الخلق الأولى، كرمه بالعلم، وكرمه بتعظيم خلق الله المقربين وهم الملائكة، إلى أفضل حدود التعظيم والتكريم.

ويستمر القرآن الكريم في تبجيل الإنسان وإظهار تكريم له، فيقول - سبحانه وتعالى - في سورة التين:

«لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ» ويقول في سورة الإسراء: «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا» (الإسراء: ٧٠).

ففى هذه الآيات وغيرها نجد القرآن الكريم يضع الإنسان فى أعلى المراتب بين خلق الله، وهنا أيضا لانجد القرآن الكريم قد ربط هذا التفضيل بالمؤمنين بدينه أو بشريعة من شرائعه، بل قرره لأدم وبنيه.

إن هذه الآيات الكريمة هى بمثابة دستور عام تتفرع عنه العديد من الأحكام التفصيلية التى تتصل بوجوب معاملة الإنسان لأخيه الإنسان بطريقة تتفق مع هذا المبدأ الدستوري العام.

رابعاً - حق الفرد فى الحياة فى الإسلام؛

مما يحمد للشريعة الإسلامية أنها لا تعرف التمييز بين قواعد دولية وقواعد داخلية؛ لذلك فإن ما يتقرر للأفراد من حقوق فى المجتمع الإسلامى الداخلى، تعد سارية فى علاقة الدول الإسلامية بالدول الأخرى، وما تقرره الشريعة من حماية للفرد فى السلم، تسرى فى الحرب (٦).

وما دمننا بصدد دراسة القانون الذى يحمى الإنسان فى النزاعات المسلحة، فإن نظرة متأنية إلى موقف الإنسان من حق الحياة تكون مسألة ضرورية، بعد أن نسبها بفكرة عامة عن حقوق الإنسان فى الإسلام.

يقول الرسول: "إنما أنا رحمة مهداة" والله نفسه يضيف

عليه هذه الصفة فى قوله - تعالى - : «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين» .

ومن هنا احترام الإنسان وكرمه، بفض النظر عن جنسه ولونه ودينه ولغته ووطنه وقوميته، ومركزه الاجتماعى، ومن مظاهر التكريم أن الله خلقه بيده، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته، وسخر له ما فى السماوات وما فى الأرض جميعا منه. وجعله سيدا على هذا الكوكب الأرضى، واستخلفه فيه ليقوم بعمارتها وإصلاحه، ولكى يكون هذا التكريم حقيقة واقعة ملموسة وأسلوبا فى الحياة كفل الإسلام للإنسان العديد من الحقوق والحريات العامة، والتي لا تقل على الإطلاق، عن تلك الحقوق التى قررتها المواثيق الدولية الحديثة.

الواقع أنه قبل الإسلام، لم تكن للنفس البشرية سوى قيمة تافهة، ففى الجزيرة العربية، وفى روما، وفى فارس، وفى غيرها من جهات العالم، كان الناس يقتلون أو يخرقون أو يدفنون أحياء، ويذبحون كالحيوان أو يعذبون حتى الموت طلبا للتسلية واللهو، أو للرياضة والمتعة وكانت أعمال القتل الوحشية تتم دون خوف من مسئولية.

وعندما جاء الإسلام أرسى حرمة الحياة، وحرّم سلبها إلا لأسباب عادلة، حددها بوضوح كامل، يقول - سبحانه وتعالى -:

«مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا».

هذا هو الأمن الجماعي الداخلي والدولي، والذي يقوم على أساس أن الكل في سبيل الفرد، والفرد في سبيل الكل، القتل جريمة خطيرة، لا ينبغي أن يقف أثرها عند القاتل أو المقتول أو أسرتيهما، وإنما تعد ارتكبت ضد المجتمع بأسره، هي جريمة على الناس كافة، من مفهوم الإسلام، هذا هو حكم الخالق منذ أن قتل ابن آدم قابيل أخاه هابيل، فهذه الآيات تأتي بعد قصة ابني آدم التي أوردها القرآن الكريم في سورة المائدة.

ويستمر الهدى القرآني مشعاً في هذا الخصوص فتأتي الآيات تؤكد، حرمة الحياة وتحرم من يعتدى عليها بشدة وتعهده بأشد ألوان العذاب في الدنيا والآخرة.

«قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ الْأَلَّ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ

وَأَيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا
النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ
تَعْقِلُونَ» (الأنعام: ١٥١).

«وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي
حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (٨٦)
يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا»

(الفرقان: ٦٨-٦٩).

«وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ
وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ
فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
 فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ» (المائدة: ٤٥).

وهكذا فتح الإسلام نافذة الخير أمام الإنسان بحفاظه
على صيانة النفس، وحماية الذات البشرية؛ لأنه يحب السلام
ويقدسها، ويحبب الناس فيه، وهو بذلك يرسم الطريقة المثلى
لتعايش الإنسانية متجهة إلى غايتها من الرقى، والأمن، فمن
أحيا نفسا، بعفو، أو حيلولة دون قتل، أو إنقاذ من مهلكة فقد
سن سنة حسنة، له ثوابها وثواب من عمل بها إلى يوم الدين.

ومن هنا نرى أن الإسلام لم يجز قتل النفس التي حرم

الله إلا بالحق. والحرب قتال، وبطبيعة الحال ليس هناك من مفر إذا ما دارت رحاها من أن تذهب فيها أرواح وأرواح، وليس من المعقول أن يخوض المسلمون غمار الحرب وهم يلبسون قفازات تقيهم الاتساخ والقتل؛ لذا لا بد لكى يمكن للمسلمين أن يشتركوا فى الحرب، فلا بد أن يتوافر الحق الذى تكلمت عنه الآية، أى أن يتوافر سبب شرعى أو قانونى يسمح بسفك الدماء فى الحرب.

والسبب الرئيس الذى يبرر القتل فى الإسلام هو أن تكون الحرب فى سبيل الله ولكى تكون الحرب فى سبيل الله فإنها لا ينبغى أن تخرج عن الحدود التى أجاز الله الحرب بسببها، وبالوسائل والطرق التى تؤدى إليها.

إن قتل النفس التى حرم الله لا تجوز إلا بالحق، والحق فى الإسلام على عكس ما يصوره الملحدون فى الجهاد هو تحقيق العدالة، والحفاظ على الحياة البشرية، وتحقيق حرية العقيدة للناس. فهذه هى الأهداف التى تجيز الحرب فى الإسلام.

ولبيان هذا الحق، يجب أن نتبع الطريقة التى أحل بها

الحرب لكي نقف على الأهداف والبواعث التي يجيزها الإسلام لشن الحرب.

كذلك لا يمكن أن تتحقق أهداف الحرب بوسائل لا تتماشى مع هذه الأهداف والبواعث (٧).

إن جوهر أحكام الجهاد والحرب هو الإسلام لأنه يرتبط بالإنسان، من أجله تقرر الجهاد والحرب، وبمراعاة آدميته وكرامته يجب أن تتم هذه العملية المكروهة. إن القرآن الكريم كثيراً ما يعبر عن القتال بكراهة الناس له، وطلبهم أن يتأجل حتى يموتوا كما كتب لهم، ولكن الحياة عند الإنسان هي مفهوم القرآن لا يمكن أن تكون بلا هدف سام يحققه، إن المسلم عليه واجب تبليغ دعوة وحمل أمانة، وحياته وإن كانت لها قيمة كبيرة في حد ذاتها إلا أنها تهون إذا ما تهدد

كرامتها، أو إذا ما تركت لضيق وعذاب وهوان، إن الله هو الذي وهبنا الحياة، وإذا طلب منا أن نبذلها في سبيلها، فلا ينبغي أن نبخل بها؛ لأن "الحق والهدف" الذي أجاز من أجله بذل النفس، يتصل بحماية الحياة الكريمة للإنسان ذاته، وسنتحدث في مبحث أول عن أهداف الحرب في الإسلام، أما المبحث الثاني فنخصصه لدراسة وسائل وأساليب القتال.

المبحث الأول: أهداف الحرب في الإسلام الهدف العام للحرب في الشريعة الإسلامية:

يطلق على الحرب المشروعة في الإسلام "الجهاد" والجهاد يعنى اصطلاحاً بذل الجهد واستقراغ الوسع بالقتال في سبيل الله بالنفس والمال واللسان.

وقد شرع الجهاد لإعلاء كلمة الله، وإعزاز دينه من أذى المشركين. وإفساح الطريق أمام الدعوة الإسلامية، لتواصل سيرها، وتشق طريقها في أمان، ويكون الدين لله.

يقول ﷺ معناه: "جئت لأخرج الناس من ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة"، فالإسلام بطبيعته دعوة عالمية هدفها هداية الناس إلى الخير، وإخراجهم من الضيق الناجم عن الضلال الذي كانوا يعيشون فيه لكي يطلوا على العالم ويروا خلق الله ويعلموا ما ينتظرهم من مصير في الآخرة.

فالإسلام بذلك له هدف سام يتصل برقى الإنسان وإعلاء شأنه، ومن ثم فرض على الرسول أن يبلغ دعوته لكل الناس، وألا يترك شخصاً أو أمة دون أن تصله، إنها رسالة السماء إلى الأرض اختار الله لها رسوله الكريم، فلا بد أن يؤديها على خير وجه.

ولقد جعل يدعو أهل مكة بالحسنى طيلة ثلاث عشرة سنة، وقابل صنوفا من العذاب والاضطهاد هو وأتباعه لم يعرف التاريخ لها مثيلا من قبل، مما جعل الرسول يأمر أتباعه بأن يهاجروا إلى الحبشة ثم اضطر هو بعد ذلك إلى الهجرة إلى المدينة في وقت كانت قريش قد أجمعت أمرها على قتله والخلص منه.

وعندما وصل الرسول ﷺ إلى المدينة أقام مجتمعا سياسيا على أساس عقد اجتماعي قوى وحد فيه كل الجهات معه، وكان من الواضح في الصحيفة التي حررها مع مختلف طوائف المدينة، أنه اتخذ موقفا من قريش، يقدم على مواجهة عدوانها المرتقب عليه.

فهو يعلم أنها حاولت قتله حتى لا تنتشر دعوته في المدينة بعد أن كثر أصحابه فيها مع احتمالات تهديد طريق تجارتهم مع الشام التي تمر قريبا من المدينة كذلك يعلم أنهم يقفون حجر عثرة في وجه الدعوة، ويمنعون الناس بكافة الوسائل من اعتناقها، فلا بد أن يجاهد هؤلاء حتى يخلوا سبيل دعوته لتصل الناس في سهولة ويسر ودون عائق.

والواقع أن الصحيفة التي وقعت في العام الأول للهجرة قد ميزت بوضوح بين قريش باعتبارها عدوا

للمسلمين، وغيرهم من المشركين، فبالنسبة للمشركين الذين يقيمون في المدينة، فقد اعتبروا من جماعة المدينة، لهم حقوق وعليهم واجبات سكانها، ومن هذه الواجبات «أنهم لا يجيرون مالا لقريش ولا يحولون دونه على مؤمن».

وهذه العبارة تشير إلى رفع الحصانة عن الأشخاص الأعداء وأموالهم بالنسبة لسكان المدينة وكان هذا أمرا ضروريا في هذه المرحلة، بل إن الرسول قد عقد هذه الصحيفة لتكوين المجتمع السياسى في المدينة، وبناء دولة الإسلام من ناحية، وإعداد قوة ضخمة يؤمن بها دعوته ومدينته ضد أى عدوان مرتقب، ولكى يواصل مهام تبليغ الدعوة ونشرها.

وقد فرض القتال في العام الثانى للهجرة، وتناول القرآن الكريم دوافع هذا الفرض وحدوده يقول - سبحانه وتعالى - :
«أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا وَإِنْ اللَّهُ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ»
(٣٩) الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتَّتْ صَوَامِعُ وَيَعٍ وَصَلَوَاتُ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا»

(الحج: ٣٩-٤٠)

ويقول - سبحانه وتعالى - :

« كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » (البقرة: ٢١٦).

«وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُم وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ (١٩١) فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ » (البقرة: ١٩١ - ١٩٢).

«يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا » (البقرة: ٢١٧).

«إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ»

(الأنفال: ٧٢)

«وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ» (البقرة: ١٩٣).

«وَأِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (٦١) وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنْ حَسِبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ» (الأنفال: ٦١ - ٦٢).

«وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ» (البقرة: ١٩٠)

هذه الآيات وغيرها توضح الأهداف والبواعث التي تجيز للمسلمين أن يحملوا السلاح ويقاتلوا به كما أنها تشير إلى ضرورة الالتزام بالفضيلة في معاملة الأعداء، وهو ما نتناوله بشيء من التفصيل.

نستطيع أن نجل مبررات الحرب في الشريعة الإسلامية في ثلاثة بواعث هي:

الأول - حماية الحرية الدينية؛

من الحقائق التي تميز الدعوة الإسلامية عن غيرها من الدعوات والرسالات السابقة، صفتها العالمية، فرسالة الإسلام وجدت لتبلغ الناس كافة، وعندما تدرك الشعوب كنهها، لا شك أنها ستؤمن بها، إذ هي تتفق مع فطرة الله التي فطر الناس عليها، ولقد شرع الجهاد لتحقيق هذه الغاية.

ولا يعنى ذلك إكراه غير المسلمين على الدخول فى الدين الإسلامى. وإنما يعنى توضيح أحكام الشريعة لهم، وتحقيق حرية العقيدة أمامهم بحيث إذا ما شاعوا أن يدخلوا فى الإسلام، لم يجدوا عائقا يمنعهم، ولن يتسنى ذلك إلا إذا وقفت الدعوة قوية أمام سلطات البلاد المفتوحة، وقفة تضعها فى موضع القوة التى تجعل الأشخاص يفكرون كثيرا فى عقيدتهم، ويتخلصون من الرواسب المتصلة من أخذ العقيدة من مجرد الميلاد.

لذلك أيضا اتفق المسلمون على وجوب الجهاد، يقول - تعالى - فى هذا المعنى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» (البقرة: ٢١٦).

إذن الهدف الرئيس للقتال فى الإسلام هو نشر العقيدة الإسلامية عن طريق تأمين حرية العقيدة للناس جميعا، حتى يقبلوا على أية عقيدة تروق لهم ويدخل فى هذا الهدف تأمين حرية العقيدة والعبادة لغير المسلمين أيضا، يقول الله - تعالى - فى هذا المعنى: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انتهوا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ»

(البقرة: ١٩٣)

«وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ
وَصَلَواتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ
مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ» (الحج: ٤٠).

فالإسلام يطلق قوى الخير لتتحدى قوى الشر، ولتحمى
عقائد الناس، وبيوت العبادة التى يذكر فيها اسم الله لمنع
هدمها وتخريبها، فهذه كلها حرب فى سبيل الله ودفاع عن
حرية العقيدة.

وهكذا لا تكون الحرب مشروعة فى هذه الحالة ما لم تكن
ضرورية لمنع الإسلام، أو لحماية سائر الأديان، أو لتحقيق
حرية العقيدة بصفة عامة. على أن حمل السلاح ليس الوسيلة
الوحيدة للجهاد. بل إن الوسيلة الأساسية للجهاد، على ما
يقول القرآن الكريم هو الحكمة والموعظة الحسنة:
«ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ»

(النحل: ١٢٥)

«فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ
لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ» (آل عمران: ١٥٩)
«فَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَاداً كَبِيراً»

(الفرقان: ٥٢)

وسيلة الجهاد الكبير هنا القرآن الكريم، فالجهاد الأكبر على ذلك، يكون بالإقناع الحر، المبني على الحكمة القرآنية والمناقشة الهادئة، ولا يكون أبداً بالتهديد أو الإكراه بالسيف. لذلك جاء في معنى المحتاج عن الشافعية (وجوب الجهاد وجوب الوسائل لا المقاصد، إذ المقصود بالقتال، إنما هو الهداية وما سواها من الشهادة، وأما قتل الكفار فليس بمقصود حتى لو أمكن الهداية بإقامة الدليل بغير جهاد، كان أولى من الجهاد) (٨).

وعلى ذلك يكون قتل الكفار ليس مقصوداً لذاته، وأن الإسلام يفضل سلوك السلام بصفة أصيلة، كلما أمكن ذلك، وأن إعلان الحرب هو آخر الدواء الذي يعالج ما استعصى من الأمراض الوبائية القاتلة أو الضارة بمصلحة المجموعة البشرية (٩).

ولعل في عبارات الرسول - عليه السلام - الآتية مصباحاً وضاحاً لإظهار هذه الحقيقة «لا تَتَمَنَوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَسَلُّوْا اللَّهَ الْعَافِيَةَ فَإِذَا لَقِيتُمْهُمْ فَأَصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلِّ السَّيْفِ» (رواه الترمذي).

وهذا النهي الذي ذكرناه ليس محل إجماع من المحدثين ممن كتبوا في العلاقات الدولية في الإسلام.

فقد ذهب البعض (١٠) إلى القول بأن «القتال شرع لتأمين حرية نشر الدعوة الإسلامية وحرية الدين والدفاع عن المسلمين وعدم فتنتهم أو التعرض إليهم» وهو نفس قوله - تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً» (التوبة: ١٢٣) على أساس أنه (يضع الانطلاق بالدعوة الإسلامية هو الأصل الذي ينبثق منه مبدأ الجهاد، وليس هو مجرد الدفاع، كما كانت الأحلام المرحلية أول العهد بإقامة الدولة الإسلامية في المدينة)، وهو يرى أن الله - سبحانه وتعالى - أمر الذين آمنوا أن يقاتلوا الذين يلونهم من الكفار، وأن يظلوا يقاتلون من يلونهم من الكفار، كلما وجدوا هناك من الكفار، ولهذا فقد أمر الله - تعالى - المؤمنين بالغلظة على الكفار والشدة عليهم ليكون ذلك أهيب، وأوقع للفرع في قلوبهم ليجدوا فيكم غلظة مثل قوله - تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ» (التوبة: ٧٣).

وقوله في صفة المؤمنين: «أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ» (١١) (الفتح: ٢٩).

ويوضح الإمام الشافعي هذا الاتجاه بقوله «إنه لا بد أن يستمر القتال للحفاظ على الدعوة الإسلامية بحيث تستمر

كلمة الله هي العليا»، ولا بد أن يعرف موقف كل فرد وكل أمة بعد هذا البلاغ، وعلى ضوء هذا التحديد تكون معاملة الإسلام وأهله للناس، فالمؤمنون إخوانهم، والمعاهدون بهم عهدهم، وأهل الذمة يوفى إليهم بذمتهم، والأعداء المحاربون ومن تخشى خيانتهم ينبذ إليهم (١٢).

وعلى العكس تماماً وجدنا من يقول بأن الإسلام يجعل الأصل في علاقة الدول الإسلامية بالدول الأخرى هو السلم، ذلك أن الدعوة للإسلام لا بد أن تكون بالحكمة والموعظة الحسنة، والإيمان التطوعى ويستدلون على ذلك بالعديد من الآيات، مثل قوله - تعالى - «وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ» (العنكبوت: ١٨).

«فَذَكَرُ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ لِّسِتْ عَلَيْهِمْ بِمُصِيطِرٍ»

(الغاشية: ٢١ - ٢٢)

«لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ» (البقرة: ٢٥٦).

«وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ» (١٣) (يونس: ٩٩).

ونحن نرى الإسلام لا يدعو لقتال غير المسلمين أينما كانوا، كما أنه لا يمنع حمل السلاح لنشر الدعوة الإسلامية، وحماية حرية العقيدة.

وإن كان لا يجوز أبدا إكراه غير المسلمين على الدخول في الإسلام بالحدود التي وضعناها.

الباعث الثاني - الدفاع ضد العدوان؛

تجيز كافة الشرائع لأي فرد أو دولة يعتدي عليه، أن يقوم برد هذا العدوان، ونجد أن هذا الأمر واضح في الشريعة الإسلامية إلى الحد الذي جعل البعض يقرر أنه الباعث الوحيد الذي يجيز القتال في الشريعة، يقول الله - سبحانه وتعالى -:

«وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ» (البقرة: ١٩٠)

ويقول أيضا: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ» (البقرة: ١٩٣ - ١٩٤)

«أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ» (٣٩) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ» (الحج: ٣٩ - ٤٠).

ونلاحظ أن الآيات الكريمة تشير إلى الشروط المقررة في الدفاع الشرعى، وهى شروط اللزوم: أى لزوم فعل الدفاع لرد العدوان، فالآية الأولى تقول:

«فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ» وهى تعنى ألا نقوم بقتال أو نستمر فى قتال ما دام العدو قد كف أيديه عنا، وهذا يتطابق مع شروط اللزوم الذى يتحدث عنه الفقهاء المحدثون.

والشرط الثانى: هو شرط التناسب، بمعنى أن يكون رد العدوان متناسباً مع الفعل الذى يُمارس به العدوان، ولا يجوز التزايد فى هذا الصدد وهذا ما تشير إليه الآيات بوضوح: «وَأَنْ عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ» (نحل: ١٢٦). «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» (المائدة: ١٤٩).

وعليه يحرم الفقه الإسلامى عمليات الانتقام الجماعى من الأبرياء، رداً على الاعتداء الفردي، سواء فى الحرب العادية، أم فى الحرب الأهلية.

الباعث الثالث - الحرب لمنع الظلم:

ذكرنا أن الإسلام يحمى حرية العقيدة لكافة الناس، ويحترم الأخوة الإنسانية، ويأمر المسلم والدولة الإسلامية،

بأن يكون إيجابيا يتعاون مع غيره على البر والتقوى، يقول - تعالى -:

«تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ» (المائدة: ٢).

ويضع القرآن الكريم هذا الواجب العام بشكل تفصيلي عندما يقول - سبحانه وتعالى - : «لَا تُقَاتِلُونَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا» (النساء: ٧٥).

لذا ناصر الرسول ﷺ خزاعة على قريش، بعد أن استنصروا به، وأقر حلف الفضول وقال: إن الإسلام لا يزيدني إلا شدة وقد اتجه الفقه إلى القول بأن هذه المناصرة لا تقتصر على المسلمين فحسب، بل تشمل غيرهم أيضا، إذا كان المستغيث بالمسلمين دولة مظلومة، وتصبح هذه المساعدة واجبة إذا كانت مستندة إلى معاهدة للدفاع المشترك وذلك مصداقا لقوله - تعالى -:

«وَأَن اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ» (الأنفال: ٧٢).

الأسباب التي لا تجيز الحرب في الشريعة:

إن دراسة هذه الأهداف تجعلنا نصل إلى أن أهداف

القتال في الإسلام إنما تأخذ محورها الإنسان، ثم تعمل على تحريره وإخراجه من الضعف والظلم الذي يعيش فيه، إن الحرب تستهدف تحرير الضعيف ومن يعانون ألوانا من الإساءات والاضطهاد من قوى الاستبداد والقهر، فالقضية هنا هي قضية الإنسانية عامة وليست قضية الجماعة الإسلامية وحدها، وهي أيضا حماية الإنسانية من الشر وسفك الدماء.

فالحرب سببها الرئيس أن يقوم العدو على غزو أرض إسلامية غزوا فعليا، ويجوز للدولة الإسلامية أن تخوض حربا مسلحة تأييدا منها لإخوانها الذين يعيشون في دولة أخرى. من ذلك نستبعد من الأسباب المجيزة للحرب في الشريعة المتافع المادية:

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا»

(النساء: ٩٤).

«مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ

تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ
حَكِيمٌ» (الأنفال: ٦٧).

«فَإِنْ اعْتَرَفْتُمُوهُمْ فَلَمْ يُقَاتِلْوْكُمْ وَالْقَوَا إِلَيْكُمْ السَّلَامُ فَمَا جَعَلَ
اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا» (النساء: ٩٠)

وكذلك لا يجيز الإسلام الحرب العدوانية:

«تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ
وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ» (القصص: ٨٣).

«وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ
وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ» (المائدة: ٢)

* * *

المبحث الثاني: وسائل وأساليب القتال المبادئ العامة التي تحكم سلوك المحاربين:

إن قضية الإنسان هي القضية التي حددت أساليب القتال في الفكر الإسلامي، فإن نفس هذه القضية هي التي تحدد أساليب ووسائل القتال. فهذه الأساليب والوسائل يجب أن تراعى حرمة الإنسان وتصور حقوقه.

والواقع أن الفقه الدولي يحاول تحت تأثير مبادئ الإنسانية التي تشبكت على مر القرون - أن يراعى اعتبارين رئيسين فيما يتعلق بأساليب ووسائل الحرب، الاعتبار الأول: هو اعتبار الإنسانية، والاعتبار الثاني هو اعتبار الضرورة.

فبالنسبة لاعتبار الإنسانية، يفرض على المقاتل مجموعة من الالتزامات الواضحة، والتي تقوم في جملتها على احترام كرامة الإنسان وأدميته، على أساس أن العداء بين المقاتلين ليس إلا عداء عارضا، وليس أصيلا، إنه عداء بين الدول أساسا، والأفراد فيه يتقاتلون بوصفهم جنودا للدولة وليسوا كآدميين، وقد استقر الفقه الدولي على أن المقاتل يلتزم بهذا الشأن بواجبين أساسيين.

أحدهما: يتعلق بحماية ضحايا الحرب وهم الأسرى والجرحى والمرضى وكل من نكب بسبب الحرب بصفة عامة، وكذلك يتعلق بضرورة عدم توجيه القتال لغير المقاتلين.

والثاني: يتعلق بأساليب القتال، وهو يتضمن احترام الإنسان وهو يقاتل أخاه بشكل عارض لأدميته، فلا يحاول أن يستخدم أسلحة لا مبرر لها، تحدث بها ألما جسيمة، ولا يمثل أو يغدر به، أو يمتهن كرامته.

أما مبدأ الضرورة وأساسه أن استخدام القوة يجب أن يكون بهدف إضعاف قوة العدو العسكرية وإجباره على الخضوع، وتضفي حالة الضرورة الشرعية على الإجراءات العسكرية التي لا تخالف القانون، والتي من شأنها تحقيق هذا الغرض بمعنى أنها تضفي الشرعية على استعمال أساليب العنف والخداع حتى يقهر العدو ويتحقق الهدف من الصراع المسلح وهو هزيمة العدو وإحراز النصر (١٤).

وسائل القتال؛

يسلم الفقه القانوني، والفكر الإنساني المعاصر بأن الحرب ظاهرة سيئة؛ لذا تحكمها قاعدة أساسية هي أن الدول في العلاقات السلمية يجب أن تفعل أفضل الممكن، أما

فى العلاقات الحربىة فىجب أن تفعل أقل سوء ممكن.
لذلك من المستقر علىه فى القانون الدولى الحديث أن
المحارب لىس مطلقاً فى أن ىستخدم ما ىشاء من الأسلحة،
بل علىه أن ىقصر استخدامهم على ما لا ىحقق أذى كبيراً
بالأفراد مراعاة لإنسانىتهم. كما ىجب علىه أن ىتخلى عن
القتال إذا كفت مقاومة العدو.

كذلك من المقرر ضرورة احترام مبدأ حسن النىة فى
الأعمال الحربىة، فىتم التملىز بن الحىل المشروعة ووسائل
الخدىعة، فالأولى مشروعة والأخرى غير مشروعة.

ونحن نعتقد أن هذه المبادئ قد أسهمت فى تكوينها
الشرىعة الإسلامىة إلى حد كبرى فالقرآن الكرىم ىضع المبدأ
العام فى هذا الخصوص فى العدىد من الآىات الكرىمة من
ذلك قوله - تعالى - : «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ
مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ»
(البقرة: ١٩٤).

وقوله تعالى - : «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا
تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ» (البقرة: ١٩٠).

وقد عبر فقهاء المسلمىن عن ذلك بأنه ىعنى ضرورة
مراعاة الفضىلة فى الحروب فتقوى الله فى الآىة الأولى هى

الفضيلة، وتعنى أنه مع دفع الاعتداء بالمثل، يجب ملاحظة
الفضيلة فلا تنتهك حرمة، ولو انتهكها العدو، فإذا كان العدو
منطلقاً من كل القيود الخلقية والإنسانية لا ننطلق، وإذا كان
العدو يعتدى على الأعراض، لا نعتدى وإذا كان العدو يجوع
الأسرى أو يقتلهم لا نفعل مثله (١٥).

ولعل الوثائق الإسلامية فى هذا الشأن تمثل قيمة كبيرة،
هذه الوثائق بدأها الرسول عندما كان يرسل سراياه وجيوشه
لمقاتلة الأعداء وحذا حذوه فيها الخلفاء الراشدون من بعده،
نجد أقوالاً مضيئة لرسول الله حول الإنسانية فى الحرب،
وكذلك للخلفاء الراشدين من بعده، وإلى جانب هذه الأقوال
نجد الأفعال مبلورة لها وموضحة أبعادها.

فالرسول ﷺ يوصى جيشه قائلاً: تألفوا الناس وتأنوا بهم،
ولا تغيروا عليهم حتى تدعوهم، فما على الأرض من أهل مدر
أو وبر إلا أن تأتونى بهم مسلمين أحب من أن تأتونى
بأبنائهم ونسائهم، وتقتلوا رجالهم.. ويقول: انطلقوا باسم
الله، وبالله، وعلى ملة رسول الله ولا تقتلوا شيخاً فانياً ولا
طفلاً صغيراً، ولا امرأة، ولا تغلوا، وضموا غنائمكم،
وأصلحوا وأحسنوا إن الله يحب المحسنين، ومن وصاياهم إلى

جيشه أيضا: اخرجوا باسم الله تقاتلون في سبيل الله من كفر بالله ولا تغدروا ولا تغلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع.

ونجد وصايا عشر من أبى بكر - رضى الله عنه - إلى أحد قادة الجيوش الإسلامية وهو يزيد بن أبى سفيان يقول له: إنك ستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم فى الصوامع للعبادة، فدعهم وما زعموا، وستجد قوما قد فحصوا أوساط رعيهم من الشعر وتركوا منها أمثال العصائب، فاضربوا ما فحصوا بالسيف، وإنى موصيك بعشر: «لا تقتلن امرأة، ولا صبيا، ولا كبيرا هرما، ولا تقطعن شجرا مثمرا، ولا نخلا وتحرقها، ولا تخربن عامرا، ولا تعقرن شاة ولا بقرة إلا لماكله، ولا تجبن، ولا تغلل».

ونخلص من هذه الوصايا بالعديد من القواعد أولها قاعدة التمييز بين المحاربين وغيرهم: هذه القاعدة العامة تحتاج إلى تفصيل يبين من يجوز قتالهم ومن لا يجوز أن توجه إليهم أعمال القتال.

وهذه القاعدة تصلح للتطبيق فى الزمن الحاضر مع الأخذ فى الاعتبار التطورات الحديثة فى فنون الحرب وأساليبه، ولا بد من توسيع هذه القاعدة العامة لتشمل فئات جديدة.

أولاً - المقاتلون:

توضح العديد من الآيات الكريمة من يجوز توجيه أعمال القتال إليهم. من ذلك قوله - تعالى -:

«وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَانْقُصُوا اللَّهَ وَعَلِّمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ» (البقرة: ١٩٠ - ١٩٤).

ويبدو ظاهراً من الآيات الكريمة أن القتال يكون لمن قاتل المسلمين من الكفار، ولن أخرج المسلمين من ديارهم، كما أنهم إذا استباحوا حرمة الأشهر الحرم وقاتلوا فيها، فيجوز للمسلمين أن يردوا عليهم بالقتل.

ويتفق المفسرون على أن معنى قوله - تعالى -: «وَلَا تَعْتَدُوا» أي لا تبدعوا بقتال الأعداء (١٦).

ثانيا - الفئات التي لا تقاتل؛

وعلى ذلك فمن لا يستطيع الوقوف في ميدان القتال ليقاتل ويبدأ المسلمون بالقتال، لا يجوز قتله، هذا هو المبدأ العام... وقد أعمل المسلمون مقتضياته في تحديد صفات غير المقاتلين الذين لا يجوز توجيه الأعمال العدائية لهم على النحو الآتي:

(١) رجال الدين؛

ما دام رجال الدين لا يحاربون ويفرغون أنفسهم للعبادة فلا يجوز توجيه أعمال القتال إليهم وقد ورد النص على ذلك صراحة في وصية أبي بكر ليزيد بن أبي سفيان ستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم في الصوامع للعبادة، فدعهم وما زعموا. وهكذا يبعد الإسلام المعابد والرهبان عن موضع السيوف، أو أبعدهم عنها إذا شئنا الدقة. وهكذا يجب أن تكون هذه القاعدة محترمة في كافة الأوقات (١٧).

مع ذلك تشير وصية أبي بكر إلى فئة أخرى من رجال الدين البيزنطي هم هؤلاء الذين قد فخصوا أوساط رؤسهم من الشعر، وتركوا منها أمثال العصائب، فهذه الفئة تشترك في القتال بالفعل، ولقد كانوا يدعون إلى القتال بقسوة وشراسة ضد المسلمين ولا يوافقون أبدا على وقف القتال.

ولا شك أن لهذا الحكم أهميته البالغة، ذلك أنه يتمشى مع مبادئ الإسلام الحنيف في تحقيق حرية العقيدة تحقيقاً لقوله تعالى :

«لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ»

(البقرة: ٢٥٦)

فالإسلام قد أمر بحماية هذه الفئة التي من المفروض أنها تعمل على خلاف مصلحة المسلمين، وتبشر بدين آخر، وذلك لكونهم يعبدون الله ويحملون رسالته، إن ذلك يطبق مبدأ وحدة الله ووحدة شرائعه التي جاء الإسلام لتكملتها، بل إن من الأسباب التي تجيز للمسلمين أن يقاتلوا من أجلها تحقيق حرية العقيدة وحرمة أماكن العبادة، لقوله تعالى:

«وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ» (الحج: ٤٠).

وواضح من الآية الكريمة أنه لا فارق بين المساجد وغيرها من أماكن العبادة من ناحية الحرمة (١٨)، وتؤكد السنة القولية هذا الحكم فقد روى عن الرسول ﷺ أنه قال: "لا تقتلوا أهل الأديرة" (١٩).

(٢) النساء:

لهذه الفئة كذلك حضانة خاصة من القتل بحكم أنها لا تقاتل. وقد أكدت السنة العملية ذلك، لقد غضب الرسول ﷺ غضبا شديدا عندما شاهد جثة امرأة في إحدى الغزوات، فأرسل إلى خالد بن الوليد الذي كان في مقدمة الجيش ينهأه عن ذلك وقال : ما كانت هذه لتقاتل مع ذلك (إذا استأسدت المرأة وامتشقت الحسام أو البندقية جاز قتلها) (٢٠).

وحكمة ذلك أنه يفترض في المرأة الرقة وعدم القدرة على القتال المعروف في ذلك الزمان لذا لا تحارب بحسب الأصل، وإذا خالفت المرأة هذه القاعدة، قد انتفت حكمة عدم قتالها، ولعل هذا الاستدراك يتوقع في الزمن الحاضر، وإمكان المرأة أن تمارس فيه ألوانا من الحروب لذا لا يجوز تركها تقاتل دون أن تقتل.

(٣) الأطفال والعجزة:

هم أيضا لا يقاتلون لضعف بنيتهم وعدم قدرتهم على الحرب.

والمقصود بالأطفال الصغار الذين لم يبلغوا سن البلوغ الشرعى، والذي حددته معظم المذاهب بتمام البلوغ الطبيعى أو بتمام الخامسة عشرة من العمر (٢١) .

وقد ثبت النهى عن قتل هذه الفئة من أقوال الرسول ﷺ
الذى قال: «ما بال أقوام تجاوز بهم القتال حتى قتلوا الذرية.
ألا لا تقتلوا الذرية» وكررها ثلاثا ويلحق بالأطفال الكبار
العجزة، والمجانين والمعتوهون والعمى والمقعدون ومقطوعو
اليدين اليمنى، ومقطوعو اليد والرجل من خلاف (٢٢).

وقد اشترط الفقهاء فيمن يصلح كجندى مقاتل، الصحة
والقوة وعدم العاهة الجسدية، وقد استندوا فى ذلك إلى
العديد من الآيات منها قوله - تعالى -:

«لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا
يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ» (التوبة: ٩١). وبمفهوم المخالفة
استثنوا هذه الفئات من المحاربين.

(٤) التجار والزراع،

هناك اتجاه قوى فى الفقه الإسلامى بوجوب عدم
مقاتلة التجار والزراع، ويلحق بهم الصناع وأصحاب المهن
الأخرى، وذلك بحكم أنهم غير محاربين.. ويبدو أن أقلية من
الفقهاء هى التى تتجه إلى ذلك (الأوزاعى، أحمد بن حنبل)
لأن الغالبية رأت الأخذ بحرفية الوصايا الصادرة عن
الرسول ﷺ وعن الخلفاء وهى لا تشير إلى هؤلاء.

ونحن نرى قصر القتال على من يقاتل وفقا للقاعدة العامة
فهؤلاء إذا ما جُنّدوا دخلوا في فئة المحاربين، ولكن طالما بقوا
بدون تجنيد. فهم غير مقاتلين ولا يحل قتلهم.

ويدعم هذا الرأي من كتب من الفقهاء المحدثين في هذا
الموضوع، فالشيخ محمد أبو زهرة يقول: (إن النبي ﷺ قد
نهى عن قتل الضعفاء وهم العمال الذين يستأجرون للعمل: لا
يحاربون، ولا يقومون بعمل فيه تقوية للجيش) (٢٣).

الحالات التي تسقط فيها الحصانة عن غير المقاتلين؛

ذكرنا أن الحصانة تسقط عن هذه الفئات إذا ما
شاركوا في قتال. ولكن هل تسقط في حالات أخرى؟
يبحث الفقهاء في هذا الصدد ما إذا تحرش الأعداء
بالنساء أو الأطفال أو بطوائف مما ذكرت حين الزحف
والتحام القتال، أو حاصروهم في حصن فهل يجوز القتال
على الرغم من تأكيد إصابة هؤلاء؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة: فذهب الحنفية إلى جواز
رميهم؛ لأن في ذلك تحمل الضرر الخاص وهو قتل هؤلاء في
سبيل دفع الضرر العام وهو الدفاع عن الإسلام.

وعلى خلاف ذلك جمهور الفقهاء الذين منعوا ذلك، وأجازه

بعضهم إذا اقتضته ضرورات الحرب القائمة، كأن يتعذر بدونه أمن شر العدو أو القدرة عليه أو دفع الخوف عن المسلمين (٢٤).

وقد عرض ملحق جنيف الأول الذى وافقت عليه الدول فى عام ١٩٧٧م لمسألة مماثلة، فقد نص الملحق على منع التذرع بوجود السكان المدنيين لحماية نقاط أو مناطق معينة ضد العمليات العسكرية، ولا سيما فى محاولة درء الهجوم على الأهداف العسكرية أو تغطية أو إعاقة العمليات العسكرية، كذلك أوجب الملحق على كافة الأطراف أن يبذلوا الرعاية الكافية فى إدارة العمليات العسكرية من أجل تفادى السكان المدنيين والأشخاص المدنيين والأعيان المدنية، كذلك يجب تجنب إقامة أهداف عسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها، كذلك يجب اتخاذ كافة الاحتياطات لحماية المدنيين (٢٥).

وهكذا تسير الوثيقة التى أبرمت عام ١٩٧٧م مع الآراء المتشددة فى الفقه الإسلامى التى قيلت منذ أكثر من عشرة قرون، وهى أقل فى مراعاتها للإنسانية عن آراء مذاهب أخرى فى الفقه الإسلامى كما رأينا.

حماية المدنيين في القتال؛

لم يكتف الإسلام باستبعاد طائفة كبيرة من الأشخاص لم يجر توجييه أعمال القتال إليهم، بل أخذ في اعتباره ضرورة الحفاظ على المدنيين ضد أهوال الحرب بشكل عام.

ولقد رأينا مبدأ صريحاً في هذا الخصوص يحرم قتل الفلاحين عملاً بقول رسول الله ﷺ الذي يحض على ذلك، كما أن العبيد والأرقاء لا توجه إليهم أعمال القتال.

ومن الأساليب الهامة التي من شأنها حماية المدنيين، ضرورة تبليغ الدعوة الإسلامية إلى الإقليم الذي ستم مهاجمته، مع تخييرهم بين خصال ثلاثة، إذا ما قبلوا اثنين منها عصموا الدماء والأرواح من القتل.

أولها الإسلام، وإذا قبل، كان لهم كافة الحقوق وعليهم سائر الواجبات الشرعية. وثانيها العهد، ولسنا بصدد بحث في هذا الموضوع الآن بتفاصيله، ولكن العهد يرتبط عادة بواقع الجزية للمحارب، فتكون إعلاناً بقبول الصلح معه والتعامل السلمي بينه وبين الدولة الإسلامية، وهو ما يمهد السبيل لنشر الدعوة في الإقليم المحتل، ويحقق هدف الجهاد ويعصم الدماء والأرواح كذلك.

والواقع أن هذين الحلين هما اللذان سادا في التاريخ الإسلامي؛ لذا دخلت معظم الأقطار في الدولة الإسلامية، وزالت صفة الحرب عنها.

ولم يتم تطبيق قانون الحرب الإسلامي ببعض الآثار التي قد تكون قاسية على المحاربين. وإذا قصر الفاتحون في اتخاذ هذا الإجراء، فهم يخالفون قاعدة إسلامية محكمة ويكون قتالهم غير شرعي. بكافة الآثار التي تترتب على ذلك. فالقرآن ينهى عن ذلك بشدة «وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتُ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا » (النساء: ٩٤).

لذلك حينما أغار جيش الدول الإسلامية بقيادة قتيبة بن مسلم الباهلي على صفد من أعمال سمرقند بفارس، ولم يقم بدعوتهم إلى هذه الخصال الثلاث، شكوا وضجوا بالشكوى واتجهوا إلى سليمان بن أبي السرى وإلى عمر بن عبدالعزيز على سمرقند.. وقالوا: إن قتيبة غدر بنا وظلمنا وأخذ بلادنا دون أن يبصرنا بشروط الإسلام، وقد أظهر الله العدل والإنصاف، ونرجو أن تأذن لنا بذهاب وفد إلى أمير المؤمنين يشكو ظلامتنا فإن كان لنا حق أخذناه، فإن بنا إلى ذلك

حاجة. فأذن لهم، فلما علم عمر ظلامتهم كتب إلى سليمان يقول: إن أهل سمرقند قد شكوا عليه ظلما أصابهم، وتحاملا من قتيبة عليهم حتى أخرجهم من أرضهم، فإذا أتاك كتابي هذا فأجلس لهم القاضي، فلينظر في أمرهم، فإذا قضى لهم، فأخرج العرب من معسكرهم وردهم إلى ما كانوا عليه قبل أن يظهر عليهم قتيبة. وقد نفذ الوالى أمر الخليفة، وحكم القاضي لأهل صفد بخروج الجيوش الإسلامية من أرضهم، التى تم دخولها بصورة غير شرعية لا يقرها الإسلام، وبعد ذلك يجوز لقتيبة أن يقوم بمناذتهم على سواء، ويعرض عليهم شروط الإسلام فيكون صلحا جديدا أو ظفراً عنوة.

فقال أهل صفد "وقيل أهل السند" بل نرضى بما كان ولا نريد حرباً؛ لأن أهل الرأى منهم قالوا: قد خالطنا هؤلاء القوم يعنى العرب، وأقمنا معهم وأمناهم فإن عدنا إلى الحرب، لا ندري لمن يكون الظفر؟

كذلك نذكر أن الرسول ﷺ قد فرض حصارا اقتصاديا على أهل مكة عندما هم بفتحها، ورغم أنه سبق لهم أن أجاعوه وقومه، إلا أنه عندما وصلت استغاثات تقول بأنه أجاع الأهل وقتل الرجال، أمر بفك الحصار وسمح بدخول الغذاء لهم على الفور.

وأخيرا فإن أبلغ حماية قررت للمدنيين فى تاريخ الحروب كلها، تلك الحماية التى قررها محمد ﷺ لأهل مكة جميعا عندما تم له فتحها.

فبينما توقعوا جميعا الانتقام، إذا به يقول لهم: "لا أقول لكم إلا ما قال أخى يوسف، لا تتريب عليكم اليوم يغفر الله لكم، اذهبوا فأنتم الطلقاء"، وتم هذا الفتح العظيم بدون إراقة دماء وبدون تخريب، وبدون استرقاق لأحد، أو سبى لنساء أو ذرارى.

ومن قبيل حماية المدنيين أيضا عدم جواز توجيه القتال إلى المدن حسب الأصل، وإنما توجه أعمال القتال إلى الحصون والقلاع.

وقد اتفقت معظم المذاهب على ذلك وإن كان الشافعية يرون أنه إذا كان القتال على مسافة قصيرة فليس ثمة ما يمنع المجاهدين من إطلاق آلة الحرب، ولو أدى ذلك إلى مقتل عدد من المؤمنين الأسرى فى يد العدو (٢٦).

الأسلحة المحرمة:

كانت الأسلحة المستخدمة فى العصر الإسلامى هى السهام والنبال والسيوف والتروس، والمواقع البدائية المعروفة

بالعروات والمنجنىقات، وكذلك عرف واستعمل حفر الخنادق وضرب الحصار. لا سيما فى المواقف الحربية الطويلة.

وكانت وسائل النقل تعتمد غالبا على الخيل وسائر الدواب فى البر، وعلى السفن فى البحر، وتبعاً لذلك كان الجيش يتألف من المشاة والفرسان والبحارة.

كما كان العرب يقاتلون عن طريق الكر والفر، وهى تنطوى على اتباع خطة مختلطة من الهجوم والتراجع، بصورة تشبه حرب العصابات اليوم وهذه أوثق فى الجولة، وأمن من العزة والهزيمة.

وبعد السلام اتبع أسلوب الزحف صفوفاً حتى ينظم بين الجند بصورة الصفوف المتماسكة وأن الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفاً كأنهم "بنیان مرصوص"، وتطورت الأسلحة بعد ذلك وتنوعت أنواعها. لذلك صارت الجيوش تنتظم بطرق مختلفة.

ومن استعراض هذه الأسلحة يتبين لنا أنها أسلحة بدائية ولا مفر فى الحروب من استخدامها.

ومع ذلك فقد بحث العديد من الفقهاء أنواعاً جدت عليهم من الأسلحة لم تكن معروفة من قبل، وهى السهام المسمومة، والمنجنىق، والعروات وإلقاء النيران على العدو.

بحث الفقيه المالكي خليل في مختصره الشهير عن الجهاد أنه يحرم استخدام الأسلحة التي يمكن أن تنال المحارب بأضرار تتجاوز ما يمكن أن يحقق لخصمه منفعة، وبحث بالذات استخدام السهام المسمومة، أي غمس السهم في السم ثم قذف العدو به وهو كذلك، مثل هذا العمل لا يتفق مع التعاليم الإسلامية التي تمنع الإسراف في القتل: «وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا» (الإسراء: ٣٣).

كذلك بحث الفقهاء مسألة حرق العدو، وكان الرسول ﷺ يريد معاقبة من اشتد في العداء للإسلام وقتل الأبرياء المسلمين، وأمر بعض جنوده بذلك، ولكنه نهاهم عنه - قبل أن يرحلوا للقتال - وذكر لهم أنه لا يعذب بالنار إلا رب النار. بل إن المنجنيق نظرا لما كان يتبعه من إحراق وتدمير فقد حظر العديد من الفقهاء استخدامه، وأجازوه فقط للضرورات الحربية، وفي حالة عدم التمكن من العدو إلا به (٢٧). وقياسا على ذلك نستطيع أن نقول بتحريم كافة أنواع الأسلحة التي تنطوي على العدوان والإسراف الذي تمنعهما الشريعة، خاصة الأسلحة الحارقة كالقنابل والنابال وغيرها من هذه الأنواع.

معاملة العدو في ميدان القتال:

يعبر الفقهاء المسلمون عن ما يجب على الجنود أن يفعلوه في قتل عدوهم وما لا يجب بعناية جامعة هي عدم الاعتداء وهي تعنى أنه المسوغ للحرب في نظر الإسلام مهما كانت الظروف إلا في حدود الطرق التي أتاحها، وهو دليل محكم غير قابل للنسخ؛ لأن فيه أخباراً بعدم محبة الله للاعتداء، والأخبار لا يدخلها النسخ (٢٨).

ونسوق هنا بعض تطبيقات هذا المبدأ:

١ - من أهم قواعد القانون الإسلامى فى عدم الاعتداء أنه لا يجوز توجيه أعمال القتال على من صار من الأعداء غير قادر عليه. يقول - سبحانه وتعالى - فى ذلك: «فَإِنْ اعْتَرَفْتُمُوهُمْ فَلَمْ يُقَاتِلْوْكُمْ وَالْقَوَا إِلَيْكُمْ السَّلَامُ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا» (النساء: ٩٠).

وعلى ذلك ففى حالة استسلام العدو أو عجزه، يجب أن تتوقف أعمال القتال ومفاد هذه الآية الكريمة، وغيرها، كذلك التى تمنع الاعتداء، أن تمنع الإجهاز على الجرحى، ولكن جمهور الفقهاء يجيز ذلك، باستثناء حروب البغاة فهى التى يجوز الإجهاز فيها على الجرحى، ولا نعرف حكمة التفرقة بين

النوعين من الحرص لدى الفقهاء، وعلى كثرة ما حاولنا أن نقرأ في السير، لم نجد أن الرسول ﷺ قد أجهز على جريح، ولم نجد نصا في الكتاب أو السنة يجيز ذلك؛ لذا نرى عدم جواز ذلك أخذا بالقاعدة العامة التي وضحتها، لكن الإجهاز على الجريح اعتداء، وهو ما ينهى الله عنه.

ويؤثر عن صلاح الدين أنه كان يعالج بنفسه المرضى والجرحى من أعدائه، وهو في نظرنا السلوك الذي يتفق مع تعاليم الإسلام.

٢ - كذلك يمتنع على المسلمين التمثيل بالقتلى لقوله : ﷺ "لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا"، كذلك منع الرسول ﷺ التشويه البدني والتمثيل الوحشي فقال: إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه، ويقول أيضا: إن الله كتب الإحسان في كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة.

كذلك حرم الإسلام حمل الرؤوس إلى الولاة، لذا عندما حمل رأس بطريق إلى أبي بكر استاء من ذلك، وفي رواية أنه قال: «لقد بغيتم» وكتب إلى عماله يقول: لا تبعثوا لي برأس، ولكن يكفيني الكتاب والخبر، وإبانة الرأس مثله.

٣ - ومن هذه المبادئ أيضا أننا نجد الرسول ﷺ يأمر أصحابه بدفن الجثث، وعدم تركها معرضة للتشويه يقول: ﷺ "إذا قتلتم فأحسنوا القتلة"، أمرهم بدفن جثث الموتى فى معركة بدر أول معاركه مع المشركين حتى يتبعوا ذلك فيما بعد.

٤ - كذلك يمنع قتل الأعداء بالتجويع أو التعطيش، حتى إذا كان الأعداء يفعلون ذلك.

وقد وقع فى أيدي صلاح الدين الأيوبي عدد كبير من الأسرى عند استرداد بيت المقدس، وتبين له أنه لا يستطيع إطعامهم، فما كان منه إلا أن أطلق سراحهم، بدلا من أن يببدهم جوعا، ومع ذلك فقد تجمعوا عليه وقاتلوه بعد أن أطلق سراحهم، وما ندم صلاح الدين لأنه يرضى أن يقتلهم فى الميدان من أن يقتلهم عطشا وجوعا، لأن النبي ﷺ نهى عن ذلك.

وقد كانت المقارنة بين هذا الفعل، والفعل الذى قام به أحد القواد الفرنجة الذين كانوا يحاربون صلاح الدين ويدعى - ريتشارد قلب الأسد - مقارنة بين عمل بربرى وعمل نبيل

شريف، ماذا فعل ريتشارد؟ لقد أعطى عهدا لثلاثة آلاف مسلم ألا يقتلهم إذا استسلموا فلما استسلموا قتلهم جميعا، لقد أبصر صلاح الدين الهوة السحيقة بين تفكير الرجل المتمدين وعواطفه، وتفكير الرجل المتوحش ونزواته.

ه - كذلك يمنع الإسلام الغدر في الحروب، وهنا فإن التمييز بين الحيلة والخديعة المعروفة في القانون الدولي الإنساني نجد لها أصلا في المبادئ الإسلامية فالخديعة بهذا المفهوم غير جائزة، أما الحيلة للتغلب على الخصم فهي جائزة.

وفي ذلك يقول الإمام النووي إن العلماء اتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كلما أمكن ذلك إلا أن يكون هناك نقض عهد أو أمان فلا يجوز والقرآن الكريم صريح في ذلك:

«إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ»

(النساء: ٩٠).

«وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا» (النحل: ٩١).

فى الوقت نفسه نجد الرسول ﷺ يكلف نعيم بن مسعود بأن يخذل عنه الأعداء وكان مسلماً حديثاً استطاع أن يوقع الشك بين قريش وبين بنى قريظة، مما كان له أثره على كسب المسلمين للحرب (٢٩)، فالأولى خديعة والثانية حيلة.

٦ - كذلك يمنع الإسلام الإبادة الجماعية. يقول - سبحانه وتعالى: «وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا» ويقول أيضاً: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» .

٧ - وأخيراً لا يجوز للجيش المسلم أن يفسد فى الأرض بالتخريب أو قطع الأشجار أو عقر الحيوان، عملاً بقوله - تعالى -: «وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا»، وإن أجاز الفقهاء الخروج عن هذا المبدأ فى بعض الحالات، حيث أجازوا عقر الكلاب وما يضر من الحيوانات، وأجازوا كذلك عقر الحيوانات إذا كانت لازمة للأكل.

وهذا وارد بنص صريح فى وصية أبى بكر ليزيد بن أبى سفيان. كذلك روى عن ابن مسعود أنه قال: قدم على ابن أخيه من غزاة غزاها، فقال: لعلك حرقت حرثاً؟ قال: نعم؛ قال: لعلك حرقت نخلاً؟ قال: نعم، قال: لعلك قتلت صبياً،

قال: نعم، قال: ليكن غزوك كفانا.

كذلك نهى الرسول ﷺ عن قتل النخلة؛ لأنه إفساد فيدخل
في عموم قوله تعالى: «وَأِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا
وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ» (البقرة: ٢٠٥).
ولأنه نبات ذو روح فلم يجز قتله.

هوامش الباب الثاني

(١) - إن الندوة المصرية الأولى حول القانون الدولي الإنساني والتي عقدت بالقاهرة بالاشتراك بين الجمعية المصرية للقانون الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، قد أولت اهتماماً كبيراً بتعريف هذا المصطلح. وتشير إلى بعض الكتابات التي تناولت المصطلح.

راجع صلاح عامر، مقدمة للتعريف بالقانون الدولي الإنساني ص ١٦، محمد طلعت الغنيمي، نظرة عامة على القانون الدولي الإنساني الإسلامي، ص ١٧،

وقد ميز سيادته بين مصطلحين القانون الإنساني، والقانون الإنساني. ويعنى بالقانون الإنساني: القانون الذي يهتم بحقوق الإنسان وقت الحرب وأثناء النزاع المسلح، أما القانون الإنساني فهو القانون الذي ينظم حقوق الإنسان زمن السلم.

والعميد سيد هاشم، القانون الإنساني والقوات المسلحة، ص ٦٥، يحيى الشيمي، السلاح وأساليب القتال في القانون الدولي، ص ١٠٧، وباللغة الإنجليزية

Veuthey: Introduction to International Humanitarian Law P.12

وقد اعتمدنا على التعريف الذى ساقه إلى حد كبير.
والواقع أن ما يتضمنه هذا المصطلح الجديد هو ما
كان موجوداً فى قانون الحرب إلى حد كبير، وإن كان
الهدف من استخدامه الدلالة على أهمية مبدأ الإنسانية
وجعله محورياً لهذا القانون من ناحية، ومن ناحية
أخرى عدم قصر المعاملة الإنسانية على حالة الحرب
بالمعنى التقليدى - الصراع بين الدول، وإنما مدها
إلى كافة صور النزاعات المسلحة حتى ولو كانت غير
ذات صفة دولية.

راجع تفصيلات عن تطبيقات المبدأ ضمن قانون
الحرب مؤلفنا (قواعد العلاقات الدولية فى القانون
الدولى وفى الشريعة الإسلامية، مكتبة السلام
العالمية ١٩٨١ ص ٧٢٠، وما بعدها.

(٢) - يعرف الجهاد لغة بأنه بذل الجهد والطاقة.
واصطلاحاً بذل الجهد والطاقة بالقتال فى سبيل الله -
عز وجل - بالنفس والمال واللسان أو غير ذلك البدائع
ج ٧ ص ٩٧ .

والسير جمع سيرة، وهى الطريقة والمقصود منها
أصالة، الجهاد المتلقى تفسيره من سيرته وراجع نهاية
المحتاج إلى شرح المنهاج شمس الدين شهاب الدين
الرملي، الجزء ٨ ص ٤١٠ .

ونريد أن ننبه هنا إلى مسألة هامة، هى أن
الشريعة الإسلامية قد وضعت قواعد لحرب المرتدين
والخارجين عن الإمام وأهل البغى تقوم فى جملتها

على رعاية هؤلاء بشكل أفضل من رعاية المقاتلين في الحرب ذات الطابع الدولي.

(٣) عدد الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الآن هو ٥٨ دولة.

(٤) - راجع فردريك دي موليتان، قانون الحرب والقوات المسلحة، معهد هنري دونان، جنيف، الطبعة العربية ١٩٨٤ ص ٥.

(٥) راجع فريدمان، تطور القانون الدولي، مترجم، دار الآفاق الجديدة، بيروت ص ٥٩١، وراجع مؤلفنا، الوسيط في القانون الدولي ج١، طبعة ١٩٧٥ م ص ١٢،

(٦) راجع H. Sultan, La Conception Islamique du Droit International Humanitaire, R. D. P. I. Egyptian 34, Vol, ١٢.

(٧) اعتمدنا في دراسة حقوق الإنسان في الإسلام على مجموعة كبيرة من المراجع نذكر منها: مؤلف فتحي عثمان بهذا العنوان، ومؤلف محسن قنديل بعنوان نظرية الحرب في القرآن (١٩٨١ مطابع روز اليوسف) محمد حسين هيكل، الحكومة الإسلامية، دار المعارف، محمد الصادق عفيفي، المجتمع الإسلامي والعلاقات الدولية، مكتبة الخانجي ١٩٨٠.

(٨) - مغنى المحتاج، ج٤، ص ٢١٠، وراجع لمحمد الصادق عفيفي، المجتمع الإسلامي والعلاقات الدولية، مكتبة الخانجي، ص ١٥

(٩) - وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه

الإسلامي، دار الفكر، بيروت ١٩٦٥ م ص ٩.

(١٠) - نجد هذا الهدف واضحا في عبارات الفقهاء المسلمين من ذلك مثلا ما صرح به الكمال بن الهمام بأن المقصود من القتال هو إخلاء العالم من الفساد الشره الرضوي: ص ٣٠٢.

(١١) - كامل سلامة الدقس، العلاقات الدولية في الإسلام على ضوء الإعجاز البياني في سورة التوبة، دار الشروق ١٩٧٥، ص ٦٤٠ - ٦٤١.

(١٢) - راجع ابن قيم الجوزية في كتابه زاد المعاد ص ٨٠.

(١٣) - ويقول صبحي حمصاني في هذا المعنى: على الجملة نستبين من هذه النصوص الواضحة أن الرسول الكريم فوض بتبليغ رسالته وبالإلذار والتبشير والتذكير بها من دون سيطرة ولا إكراه أما الإيمان بهذه الرسالة، فمتروك إلى اختيار المرء وقناعته. ولا عبرة أو معنى للإيمان المشوب بالعنف والإكراه. وعلى كل فحساب الناس على ذلك يعود إلى الله - تعالى -، الذي يجمعهم في الدار الآخرة، ويفصل بينهم، ثم يجزيهم الثواب والعقاب على ما كانوا يعملون. راجع مؤلفه القانوني والعلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة ١٩٧٥ ص ٣، ومحمد أبو زهرة، نظرية الحرب في الإسلام، المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة

١٩٦٥، ص ٢٣١ محمد عبد الله دراز، القانون الدولي والإسلام. المجلة المصرية للقانون الدولي، ١٩٩٤، ص ١٥١،

(١٤) تفصيلات واسعة عن ذلك في مؤلفنا قواعد العلاقات الدولية، ص ٧٣٣، وما بعدها..

(١٥) بحث الشيخ أبو زهرة، ص ٢٩٩،

(١٦) يقول فضيلة الشيخ أبو زهرة في هذا المعنى: أنه لا يقتل إلا من يكون في الميدان عاملاً في القتال بيديه أو برأيه، ومن لا يقاتل لا يقتل راجع دراسته عن العلاقات الدولية في الإسلام ضمن بحث المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية، ١٩٦٤، ص ٢٦٩،

(١٧) يجب تفسير هذا الحكم على ضوء القاعدة العامة، وهي عدم جواز قتل من لا يقاتل؛ لذا إذا قام رجال الدين بالاشتراك في القتال أو التجريض عليه - كما كان يفعل بعض رجال الدين الرومان في أثناء حروب المسلمين بالشام - فإنهم يقاتلون لأنهم يعتبرون من المقاتلين في هذه الحالة.

(١٨) صبحي محمصاني، القانون والعلاقات الدولية في الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٢، ص ٢٤٠،

(١٩) المبسوط للسرخسي، القاهرة ١٣٢٤، ج ١٠، ص ٦٩

(٢٠) نيل الأوطار للشوكاني، شرح منتقى الأخبار، (١٢٥٥ هـ) المطبعة العثمانية بمصر.

(٢١) صبحى محمصاني، النظرية العامة للموجبات والعقود فى الشرع الإسلامى، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٢٧، ج ٢ ص ٨٨، ويروى عن ابن عمر قوله أنه عرض على رسول الله يوم أحد، وأنا ابن أربع عشرة سنة، فلم يجزني..

.. (٢٢) يقول الله - تعالى - وَلَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ (الفتح: ١٧).

(٢٣) صبحى محمصاني، العلاقات الدولية فى الإسلام ص ٢٩٦

(٢٤) السير الكبير للشيبانى مع شرح السرخسى، حيدر أباد ١٣٣٥، ج ١ ص ٣٣.

(٢٥) راجع للمؤلف، قواعد العلاقات الدولية فى القانون الدولى والشرعية الإسلامية، المرجع السابق ص ٧٣٤.

(٢٦) - نجد تفصيلات هذه القواعد فى العديد من أمهات كتب الفقه التى أشرنا إليها سابقاً، وتوجد دراسات حديثة تناولت العديد منها نذكر: مجيد خدروي، الحرب والسلم فى شريعة الإسلام، الدار المتحدة للنشر بيروت ١٩٣٧، ص ١٣٠ وما بعدها. صبحى محمصاني، القانون والعلاقات الدولية فى الإسلام، مرجع سابق ص ٢٠٩ محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشرعية، الطبعة الثامنة ص ٤٥١ وما بعدها نجيب

الأرمنازي، الشرع الدولي في الإسلام دمشق،
١٣٤٩ هـ، ص ٨٠ وما بعدها.

(٢٧) الإكليل في مختصر خليل لمحمد الأمير،
القاهرة ١٢٢٤ هـ، ص ١٠٣، كتاب الجهاد للطبري ص
٣.

(٢٨) الشيخ سيد سابق، فقه السنة ج ٢ ص ٦١٤،
محمد عفيفي، المجتمع الإسلامي والعلاقات الدولية،
المرجع السابق ص ١٤٧.

(٢٩) راجع الدراسة القيمة التي أعدها الدكتور
محمد طلعت الغنيمي لندوة بعنوان نظرة عامة في
القانون الدولي الإنساني الإسلامي، ص ٣٨، وما
بعدها.

الملاحق

الملحق الأول

وثيقة إنشاء الدولة الإسلامية في المدينة

دراسة على ضوء أحكام القانون العام

مقدمة:

١- لا شك أن ما كتب عن السيرة والسنة حديثاً من مؤلفات ودراسات، يغطي الكثير من نواحي عظمة صاحب الرسالة، ويجلى وجوه الهداية التي تركها صاحب السيرة للناس، ولكن لما كانت دراسة الوثائق من الدراسات التي لم تأخذ حقها في الدراسات الحديثة، مع أن الوثائق أهم من وجهة النظر العلمية من الكتابات المرسلة، لأنها تحمل طابعاً رسمياً وتصدر عن سلطة من سلطات الدولة، لذا ألينا على أنفسنا أن نتناول ما يقع على أيدينا من وثائق الدولة الإسلامية بالدراسة والتمحيص لنتبين من خلالها أحداث الحياة التشريعية والسياسية والاقتصادية للدولة الإسلامية، وكان من الطبيعي أن نبدأ بالوثيقة الأساسية الأولى التي أقامت الدولة الإسلامية، والتي أطلقنا عليها -لهذا السبب- وثيقة إنشاء الدولة الإسلامية.

٢- والتصور العام للوثائق الدستورية في العصور

الحديثة، تأتي من فكرة اجتماع الأفراد الذين يرغبون في إقامة مجتمع سياسي ما - والذي يطلق عليه حديثاً اسم الدولة- وتكوينهم (جمعية تأسيسية) تضع الأسس المتفق عليها لتنظيم علاقات هؤلاء الأفراد ببعضهم البعض وعلى وجه الخصوص بالسلطة التي تحكمهم، إن الجمعية التأسيسية بعبارة أوضح- تضع دستور الجماعة. ومن خصائص هذه الجمعية التأسيسية أنها منشئة وليست منشأة، أى لا توجد سلطة فوقها، إنها الهيئة المكونة للجماعة السياسية. لذا نجد أنها الأسلوب الأمثل لوضع الدساتير الحديثة، والطريقة الوحيدة التي تخلق دستوراً سليماً في نظر فقهاء القانون الدستوري.

وقبل أن يتكلم فقهاء القانون الدستوري عن أسلوب وضع الدستور قام نبينا محمد صلى الله عليه وسلم باتباع هذا الأسلوب المثالي، فقد جمع أصحابه كما جمع مختلف عناصر الأمة من وثنيين ويهود، وأخذ يقرأ عليهم ما تصوره خليفاً بجمع شملهم وتنظيم السلطة السياسية في مدينتهم، وهياً لهم جميعاً تلك العبقريّة الفذة التي راحت تتلمس الأسس القويمة التي تقضى على الفرقة بينهم وتؤمنهم على أموالهم،

وأعراضهم وممتلكاتهم، وتقرر ما كان سائدا بينهم من أعراف صالحة فى إغائة الملهور وإغائة المحتاج، وتضيف إليه، وتنزع من نفوسهم الحقد والغل والحسد، وتجمعهم على قلب رجل واحد فى مواجهة عدوهم، وبالجمللة تضع أسس التعايش السلمى القويم بين فئات ذاقت الكثير من الحروب وفقدان النظام والأمن.

٣- والوثيقة التى نتعرض اليوم لدراستها، هى تلك الوثيقة التى أصدرها الرسول صلى الله عليه وسلم لتحكم العلاقات بين جميع المواطنين فى المدينة غداة وصوله إليها مهاجرا، وتعتبر من بداية الأعمال التى قام بها لتأسيس الأمة فيها. وتأتى أهميتها القانونية من أنها حددت من ناحية عناصر قيام الدولة، وعناصر قيام الدولة من ناحية أخرى فقد وضع الرسول صلى الله عليه وسلم فيها بذور قيام الدولة المسلمة وحدد طبيعة العلاقة بين المسلمين وغيرهم من المواطنين الذين يعيشون معهم فى المدينة المنورة، وهم اليهود. كذلك إهتم بتنظيم عنصر السلطة والسيادة فى الدولة الناشئة، وحدد معالم هذه السيادة بشكل واضح وجلى. بل نجد هذه الوثيقة، تحدد عنصر الإقليم فى الدولة الجديدة، وفى وقت مبكر من

التاريخ، الأمر الذى لم يظهر كعامل محدد للدول الحديثة إلا فى مرحلة متأخرة. فهى وثيقة دستورية متكاملة بكل معانى الكلمة. لكن قبل أن نمضى فى دراسة أهمية الوثيقة، نتعرض لتحديد المفهوم الاصطلاحي للوثائق ونبرز أهميتها فى معرفة الحقائق التاريخية.

مدلول الوثيقة وأهميتها؛

٤- يقصد بالوثيقة، الورقة الرسمية التى تصدر من إحدى الجهات الرسمية فى الدولة، أيا كانت هذه الجهة، ويستوى فى ذلك أن تصدر الوثيقة من الدولة كشخص معنوى عام، أو أن تكون قد قامت بين الأشخاص وقامت الدولة بإقرار ما فيها بالتصديق عليه بشكل رسمي.

وعلى ذلك فالدستور وثيقة، ومختلف القوانين التى تصدرها الدولة تعد وثيقة وهى تعبر عن إرادة الدولة كسلطة صاحبة سيادة وسلطان فى الجماعة وتسمى هذه الوثائق وثيقة عامة.

كذلك تعد عقود الملكية الموثقة على يد موثق رسمي وثيقة خاصة وكذا حجج الأوقاف والوصايا.. الخ.

ويشترط فى الوثيقة على ذلك مجموعة من الشروط هي:

الكتابة:

وهذا شرط رئيسي. على أن أية كتابة لا ينطبق عليها وصف الوثيقة فيجب أن تكون الوثيقة قد كتبت بمادة لينة. ليستبعد من دائرة الوثائق النقوش وهى الكتابة على الأحجار، والمسكوكات وهى الكتابة على النقود، إن كان لها أهميتها فى البحث التاريخى بشكل عام.

الحفظ:

فيجب أن تكون الوثيقة محفوظة. وتحفظ الوثائق فى عصرنا فى الأرشيف أو فى مكان خاص للحفظ، وقد عرفت العديد من الوسائل فى مختلف المراحل التاريخية للدولة الإسلامية، لحفظ الوثائق.

وفى العصور الحديثة نقلت العديد من الوثائق الإسلامية إلى العديد من المتاحف، كما يوجد بعضها فى قصور الحكام والملوك، وإن كنا نأمل أن تحفظ الوثائق الإسلامية - خاصة تلك الموجودة بدور الكتب والمحفوظات - بالطرق الحديثة حتى تقيها من التلف أو الضياع، ويستخدم التصوير فى هذا الغرض الآن (digital).

تضمن الوثيقة لعمل قانوني:

إن الوثيقة يجب أن تحتوى على تصرف قانوني كالبيع

والشراء، والاستبدال أو تتضمن حقوق وواجبات كالدستور والقوانين واللوائح، بالجملة يجب أن تتضمن الوثيقة ما يؤثر في أوضاع الأفراد ومراكزهم، وذلك حتى يخرج من نطاق الوثائق الأوراق التي لا تأثير لها على الأفراد أو مراكزهم.

من هنا تبدو أهمية الوثيقة، فهي كتابة رسمية تتضمن تصرفاً قانونياً موثقاً، فهي أدعى إلى التصديق من الروايات أو الكتابات المجردة كما أن وضع الوثائق الصادرة من الدولة في عصر معين في دائرة الدراسة. يمكننا من معرفة العديد من الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن تاريخ أى أمة يمكن أن يقرأ من وثائقها بسهولة، وبشكل أقرب إلى الواقعية والصدق، كذا تعد الوثائق من مقدمة المصادر التي يرجع إليها في البحوث العلمية والتاريخية (١).

من هنا أليات على نفسى أن أتناول الوثائق الهامة التي صدرت في التاريخ الإسلامى وأن أتعرض لها بالدراسة والتحليل على ضوء متغيرات العصر، والمفاهيم والمصطلحات التي تحدد دراساتنا في العصور الحديثة.

وتنطبق هذه الخصائص على الوثيقة التي نعرضها فقد وردت بنص واحد لدى ابن اسحق ونقلها عنه ابن هشام في سيرته، ثم نقلها المؤرخون بعد ذلك بصيغتها، وهى وإن لم

نعثر عليها محفوظة، إلا أن ابن اسحق من أفاضل رواة السيرة، ولا بد أنه عثر عليها بشكل أو بآخر ودونها بنصها في كتابه، حيث نقلها عنه المؤرخون بعد ذلك، وهي تحتوى على حقوق وواجبات أساسية وواضحة، لذا تنطبق عليها صفة الوثيقة.

وسوف أتناول نصوص هذه الوثيقة بالتحليل، موضحا في البداية الظروف التى وضعت فيها والتكييف القانونى لها، وسوف أتناول بعد ذلك المقومات الأساسية التى يقوم عليها مجتمع المدينة، حيث سأكتفى بذكر ثلاث مقومات هي: التكافل الاجتماعى، حرية العقيدة، المساواة بين سكان المدينة. وقبل ذلك سأعرض لنصوص الوثيقة مقسما إياها إلى بنود حيث سوف أشير إلى البند فيما يلى من صفحات الدراسة (٢).

- نص الوثيقة -

١ - هذا كتاب من محمد النبي، رسول الله، بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب، ومن تبعهم، فلحق بهم، وجاهد معهم.

٢ - إنهم أمة واحدة من دون الناس.

٣ - المهاجرون من قريش على ربيعهم، يتعاقلون بينهم،

- وهم يفدون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
- ٤- وبنو عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
- ٥- وبنو الحراث بن الخزرج على ربعتهم، يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدى عانيها بالقسط والمعروف بين المؤمنين.
- ٦- وبنو ساعدة على ربعتهم، يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
- ٧- وبنو جشم على ربعتهم، يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
- ٨- وبنو النجار على ربعتهم، يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
- ٩- وبنو عمرو بن عوف على ربعتهم، يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
- ١٠- وبنو النبيت على ربعتهم، يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
- ١١- وبنو الأوس على ربعتهم، يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

١٢ - وإن المؤمنين لا يتركون مفرحا بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل.

١٢ ب- وأن لا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه.

١٣ - وأن المؤمنين المتقين، أيديهم على كل من بغى منهم، أو ابتغى دسيعة ظلم، أو أثما، أو عدوانا، أو فسادا بين المؤمنين، وإن أيديهم عليه جميعا، ولو كان ولد أحدهم.

١٤ - ولا يقتل مؤمن في كافر، ولا ينصر كافر على مؤمن.

١٥ - وإن ذمة الله واحدة، يجير عليهم أدناهم، وإن المؤمنين بعضهم موالي بعض، دون الناس.

١٦ - وإنه من تبعنا من يهود، فإن له النصر والأسوة، غير مظلومين ولا متناصر عليهم.

١٧ - وإن سلم المؤمنين واحدة، ولا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله، إلا على سواء وعدل بينهم.

١٨ - وإن كل غازية غزت معنا، يعقب بعضها بعضا.

١٩ - وإن المؤمنين يبئ بعضهم عن بعض، بما نال دماءهم في سبيل الله.

٢٠ - وإن المؤمنين المتقين على أحسن هدى وأقومه.

٢٠ ب- وإن لا يجير مشرك مالا لقريش، ولا نفسا، ولا

يحول دونه على مؤمن.

٢١- وإنه من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة، فإنه قود به، إلا أن يرضى ولى المقتول بالعقل، وإن المؤمن عليه كافة، ولا يحل لهم إلا قيام عليه.

٢٢ - وإنه لا يحل لمؤمن أقر بما فى هذه الصحيفة، وأمن بالله واليوم الآخر، أن ينصر محدثا، أو يؤويه، وإن من نصره، فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه عدل ولا صرف.

٢٣ - وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء، فإن مرده إلى الله وإلى محمد.

٢٤- وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين، ما داموا محاربين.

٢٥ - وإن يهود بنى عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليتهم وأنفسهم، إلا من ظلم وإثم، فإنه لا يوقع إلا نفسه وأهل بيته.

٢٦ - وإن ليهود بنى النجار مثل ما ليهود بنى عوف.

٢٧ - وإن ليهود بنى الحارث مثل ما ليهود بنى عوف.

٢٨ - وإن ليهود بنى ساعدة مثل ما ليهود بنى عوف.

٢٩ - وإن ليهود بنى جشم مثل ما ليهود بنى عوف.

٣٠ - وإن ليهود بنى الأوس مثل ما ليهود بنى عوف.

- ٣١ - وإن ليهود بنى ثعلبة مثل ما ليهود بنى عوف، إلا من ظلم وإثم، فإنه لا يوقع إلا نفسه، وأهل بيته.
- ٣٢ - وإن جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم.
- ٣٣ - وإن لبنى الشطية مثل ما ليهود بنى عوف، وإن البر دون الإثم.
- ٣٤ - وإن موالى ثعلبة كأنفسهم.
- ٣٥ - وإن بطانة يهود كأنفسهم.
- ٣٦ - وإنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد.
- ٣٦ب - وإنه لا ينحجز على ثأر جرح، وإنه من فتك فبنفسه وأهل بيته، غلا من ظلم، وإن الله على أبر هذا.
- ٣٧ - وإن على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وإن بينهم النصح والنصيحة، والبر دون الإثم.
- ٣٧ب - وإنه لا يأثم امرؤ بحليفه، وإن النصر للمظلوم.
- ٣٨ - وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين.
- ٣٩ - وإن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة.
- ٤٠ - وإن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم.
- ٤١ - وإنه لا تجار حرمة إلا بإذن أهلها.

٤٢ - وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث، أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله، وإن الله على أتقى ما فى هذه الصحيفة وأبره.

٤٣ - وإنه لا تجار قريش ولا من نصرها.

٤٤ - وإن بينهم النصر على من دهم يثرب.

٤٥ - وإذا دعوا أبى صلح يصالحوه، ويلبسونه فإنهم يصالحوه ويلبسونه. وأنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك، فإنه لهم على المؤمنين، إلا من حارب فى الدين.

٤٥ ب- على كل أناس حصتهم من جانبهم الذى قبلهم.

٤٦ - وإن يهود الأوس، مواليتهم وأنفسهم، على مثل ما لأهل هذه الصحيفة، مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة، وإن البر دون الإثم، لا يكسب إلا نفسه، وإن الله على أصدق ما فى هذه الصحيفة وأبره.

٤٧ - وإنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم، وإنه من خرج آمن، ومن قعد آمن، بالمدينة، إلا من ظلم وآثم، وإن الله جار لمن بر واتقى، ومحمد رسول الله.

الظروف التى وضعت فيها الوثيقة؛

٥ - الوثيقة التى نضعها تحت دائرة الضوء اليوم كما

ذكرنا من قبل هي إحدى الوثائق التي وضعت مبكرا في التاريخ الإنساني، والتاريخ الإسلامي كذلك، فهي وثيقة في السنة الأولى للهجرة، ومن ثم فإن عمرها يزيد الآن على الأربعة عشر قرنا، ولا بد أن نذكر ذلك جيدا، فقد وضعت الوثيقة في فترة تاريخية عرفت العداء بين دولتي العالم الكبيرتين في تلك الفترة، أي دولة الروم ودولة الفرس، العداء الذي لم يرتب أي حقوق للأعداء في سلم أو حرب، أما شبه الجزيرة العربية، فلم تكن بها دولة بالمعنى الصحيح، كان بها بعض الإمارات والممالك في الطرف الشمالي، وفيما عدا ذلك، فإنها كانت تعيش في فوضى بالغة، كانت في مرحلة الحياة القبلية بكل ما يدل عليه هذا المعنى، وقد وصف القرآن الكريم هذه الحقبة التي عاشها العرب قبل الإسلام، أو في مرحلة الجاهلية كما تسمى تاريخيا، بعبارات موجزة في غاية البلاغة، يقول تعالى «ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ» (٣) فهذه الآية تدل على أن الفساد كان متفشيا في العالم بأسره، وأن الإصلاح والهداية التي قادها الأنبياء، السابقون كانوا قد اختفيا تماما، لحلول الوقت وتقدم العهد، مما هوى بأمم الأرض جميعا إلى حال سيئة من الانحلال (٤).

لم تكن هناك حكومة مركزية تعزز جانب القانون والنظام في البلاد، وكانت شبه الجزيرة منقسمة إلى مناطق نفوذ لا حصر لها، كل قبيلة تؤلف وحدة سياسية منفصلة ومستقلة، ولكي يمكن لأحد أن ينتزع حقه من الآخر، كان عليه أن يلجأ إلى القوة. حقيقة كان هناك سيد لكل قبيلة، ولكنه كان مستقلاً لا يدين بولاء أو طاعة لأية سلطة أخرى.

ويصور وليم موير هذه الحقيقة بقوله وأشد ما يسترعى النظر هو تفرق العرب إلى قبائل لا حصر لها، تتكلم في أغلبها نفس اللغة، ولكنها متفرقة، ومستقلة كل عن الأخرى، لا تعرف الهدوء والاستقرار، وبالإضافة إلى ذلك، فهم في حروب مستمرة بينهم، لاتفه الأسباب تدب الجفوة، وتثار العداوة بلا رحمة ولا هوادة.

«ولهذا كانت كل محاولة للاتحاد العام تذهب هباءً، وكان لابد من إيجاد حل لهذه الفوضى، وأين القوة التي تستطيع إخضاع هذه القبائل وجذبها إلى نقطة الارتكاز» (٥).

لقد أتى محمد صلى الله عليه وسلم وتمت بظهوره المعجزة، لذا يؤكد القرآن الكريم هذا المعنى بقوله «وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ

أَعْدَاءُ فَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا « (٦).

وهكذا كان سكان المدينة وقت الهجرة، طائفة المهاجرين الذين تركوا أوطانهم وأموالهم في مكة فارين بدينهم الجديد إلى المدينة. وطائفة الأنصار من القبيلتين الكبيرتين، الخزرج والأوس، ثم من ظلوا على دينهم من القبيلتين، إلى جانب اليهود، وكانت القبيلتان الكبيرتان منها بنى قريظة وبنى النضير من موالى الأوس، أما بقيتهم فكانوا فرقا شتى في حماية بطون من القبيلتين الكبيرتين الأوس والخزرج.

أما عن الأحوال السياسية والاقتصادية، فلم تكن هناك حكومة أو حتى شخصية يجتمع السكان إليها وإن كان يوم بعثت قد أظهر رجلا يدعى عبد الله بن أبي لعب دورا بارزا في الأحداث، وكاد ينصب ملكا على المدينة من قبل جميع سكانها، ولكن عطلت هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم هذا التنصيب، ثم لغته، مما جعل الرجل وفريق من أتباعه يكونون العداء للإسلام وللرسول صلى الله عليه وسلم، ويتربصون به الدوائر، الأمر الذي وضع فيما بعد، وأنتج طائفة المنافقين.

ورغم الضعف السياسى والاجتماعى الذى كان عليه

اليهود، إلا أنه من الثابت أنهم كانوا يسيطرون على الحياة الاقتصادية في المدينة، بل كانوا يتسلطون على الأموال القليلة للسكان بالربا. وهكذا كانت المدينة تجد هيئة حاكمة غير تبعية كل قبيلة بأعمال أفرادها، فإذا قتل قتيل دفعت ديته، وإذا نشبت معركة، لم يسرفوا في إهراق الدماء، فإذا فر فريق مهزوم لم يتبعوه إلى مأمنه ليبيدوه أو يجهزوا عليه (٧).

التكيف القانوني للوثيقة:

٦- اهتم قلة من مؤرخي السيرة النبوية العرب بهذه الوثيقة. أما غالبيتهم فقد أوردوا نصها فحسب. واعتبروه مجرد موادة بين النبي صلى الله عليه وسلم واليهود في المدينة.

أما المستشرقون فقد تناولوها بالدراسة واهتموا بها اهتماما بالغا، حتى وصفها أحدهم بأنها هدية من السماء، وأطلق عليها الآخر "صفة دستور المدينة" أو "قانون حياة المجتمع في المدينة" أو "ميثاق العمل الإسلامي".

ونحن نلاحظ أن هذه الوثيقة ليست معاهدة بالمعنى الصحيح، لأن المعاهدة في الإسلام تكون عادة بين المسلمين وغير المسلمين، في حين أن هذه الوثيقة بين أطراف مسلمة بعضها البعض، كما أن أطرافها غير المسلمين أيضا.

كما أن هذه الوثيقة ليست حديثاً من الأحاديث المروية عن الرسول، لذا لوحظ أنها تخلوا من الرواية، ومن ثم فقد رجح العديد من الباحثين أنها وجدت مكتوبة، لذا وضعت في كتب السيرة مثل ابن هشام، وابن إسحاق بنصها إذ أنها لو نقلت بالرواية لذكروا سلسلة الرواة كعادتهم في أيسر الأمور.

وإذا ما رجعنا إلى الأحوال التي كانت سائدة وقت صدور هذه الوثيقة وإلى أطرافها وموضوعها، وإلى الطريقة التي صيغت بها، ومع مراعاة لغة وأسلوب العصر، فإننا نجد أنها كتبت بين الرسول وأهل المدينة لإقامة صيغة للتعايش المشترك بينهم، فهي بلا جدال عقد اجتماعي بالمعنى السياسي. لقد وجدت بين الرسول صلى الله عليه وسلم -الذي ارتضاه أهل المدينة كحاكم أعلى بينهم ومن ثم حرصت على النص على أطراف العقد بوضوح وتفصيل كامل، فقد ذكرت الوثيقة كافة بطون القبيلتين العربيتين، ومن تبع كل منهما من يهود المدينة فضلاً عن المهاجرين. وقد استغرق ذكرهم البنود من ١-١١ من الوثيقة.

وليس أدل على وضوح الصيغة التعاقدية من ذكر العبارات الأولى من الوثيقة، إذ بها « هذا كتاب من محمد

النبي، رسول الله، بين المؤمنين والمسلمين من قريش، وأهل
يثرب، ومن تبعهم، فلحق بهم، وجاهد معهم». فالوثيقة بينه من
ناحية، وبين سكان المدينة بمختلف فئاتهم من ناحية أخرى.
وموضوع العقد إقامة حكومة المدينة، وتحديد مختلف
الروابط العامة -على وجه الخصوص- بين هؤلاء السكان.
والمتمعن في بقية النصوص يستخلص كيف اهتم الرسول
صلى الله عليه وسلم ببناء الأمة، أى تحديد الروابط
السياسية والاجتماعية والقانونية بين فئة السكان المؤمنين أو
المسلمين، وبناء الدولة كذلك. فالرسول صلى الله عليه وسلم
رغم إقامته للدولة على أساس العقيدة، فإنه لم يغفل أهمية
وضع فئات السكان الأخرى التى تعيش معه فى مكان واحد
فى الدولة الجديدة، فى الموضع الذى يجعلهم يتفاعلون معه
ويشعرون بالولاء لدولتهم الجديدة، ويؤدون واجبهم نحوها فى
الذود والدفاع عنها، وصيانة أمنها الداخلى والخارجى،
والحفاظ على البناء الأساسى الذى وطده الرسول فى يثرب.
كذلك تظهر لنا الوثيقة أهمية عنصر الإقليم فى إقامة
الدولة، ويدخل فى ذلك تحديد هذا الإقليم وتمييزه عن أقاليم
الدول الأخرى، ولعله من المفاهيم المبكرة فى فن إقامة الدول

تحديد الإقليم لبيان حدود السلطة المقامة فيه، والنطاق الذى تسرى فيه أوامر السلطة التى أقيمت فى المدينة، وما يربط هذه السلطة بفئات الجماعات المجاورة لها.

كذلك حدد الرسول صلى الله عليه وسلم فى وقت مبكر العلاقات التى يجب أن تقوم بين السلطة التى أقامها فى المدينة، والوحدات الأخرى ذات الطبيعة الدولية، وكيف أنها علاقات سلم ومهادنة كقاعدة عامة، فيما عدا أعدائه من قريش، هؤلاء الذين ناصبوه العداء وأخرجوه وصحبه من ديارهم وأموالهم، وتتبعوه أينما ذهب هو والفئة المسلمة معه، ليفتنوهم عن دينهم ويعيدونهم إلى حياة الوثنية والجاهلية، فالعلاقات معهم يجب أن تكون علاقة عداء، ومن ثم منع الرسول التعامل معهم أو إجارتهم فى المدينة.

وهكذا نجد أنفسنا أمام لجنة تأسيسية هى كل بطون المدينة والمهاجرين إليها فضلا عن قائدها ونبيها، تضع عقدا اجتماعيا ترسى فيه مبادئ دستورية توضح أساس التعامل بين مختلف فئات المجتمع، وبينهم وبين الجماعات المجاورة لهم، إننا أمام عقد حقيقى لم يفترضه «جون لوكس» لينفى حق السلطة فى الاستبداد وليجعل من الأمة سيدة حياتها دون حاكمها، عقد صحيح، لم يذهب روسو يخلق فى الآفاق

ليفسر كيف أن الشعب هو الذي تعاقد مع نفسه ليبنى حياة دستورية لا يسود فيها الحاكم إلا بقدر ما أعطاه الشعب في هذا الخيال.

٧- والواقع أن ما تضمنته الوثيقة من مبادئ، إنما كانت بمثابة الخطوط الأساسية التي سارت عليها الدولة بزعامة رسولها، لذا فشأنها شأن المبادئ الدستورية تضع الكليات وتترك المجال لأدوات وتشريعات أخرى لكي تضع التفاصيل، تلك التفاصيل التي أولاها الرسول صلى الله عليه وسلم عنايته طوال حياته، لذا فإن العديد من الأعمال والوثائق اللاحقة من القرآن الكريم والسنة القولية أو الفعلية أو التفسيرية قد تكفلت بوضع هذه التفاصيل وأوضحت المعنى الحقيقي للمبادئ التي وردت بالوثيقة، كذلك فإن التحديات العديدة التي واجهت الرسول صلى الله عليه وسلم وهو يطبق هذه المبادئ، قد ألفت الضوء على العديد من أحكامها.

ويؤكد أهمية الأعمال اللاحقة، أن الوحي لم يكن قد اكتمل بعد وقت كتابة الوثيقة، بل ظل ينزل على الرسول حتى وفاته، أي استمر قرابة ثلاثة عشر عاما بعد كتابة هذه الوثيقة، ولاشك أن الوحي قد تضمن أحكاما جديدة وعلم الرسول

والمسلمين العديد من الأمور، وحسم لهم العديد من المشاكل
التي واجهتهم في المدينة.

على أنه قد أثبتت العديد من المسائل حول هذه الوثيقة
والقيمة التي تمثلها في الوقت الحاضر ومن أهم هذه المسائل،
مسألة ما إذا كانت الوثيقة قد كتبت في وقت واحد أم في
أوقات مختلفة، وهل تمثل وثيقة واحدة أم أكثر؟

وحدة الوثيقة أم تعددها؛

٨- ذهب البعض إلى القول أن الوثيقة لم تكتب في وقت
واحد، وعلى مرحلة واحدة بل على مرحلتين وفي وقتين (٨).
وأساس هذا الرأي، هو أن الرسول صلى الله عليه وسلم
واجه في البداية القبائل العربية المتفرقة، والعناصر المختلفة
والمتباينة للمسلمين معه، فاستهدف توحيدهم في البداية،
باعتبارهم العمود الفقري لبناء دولته الجديدة. لذلك فإن
القسم الأول من الوثيقة والذي يتمثل في البنود من ١-٢٣
يعكس هذه العملية، فالوثيقة هنا تتحدث عن العلاقة بين
المسلمين وبين القبائل العربية الموجودة في المدينة من الأوس
والخزرج. لذا يرجح أنه كتب في البداية، كتعاقد بينهم.

أما القسم الثانى من الوثيقة، فهو يتحدث عن علاقة المسلمين باليهود، ويقيم الأسس المختلفة لهذه العلاقة، ويبدو أنه كتب فى مرحلة لاحقة، بل يذهب هذا رأى إلى أنه "كانت هناك مجموعة من المعاهدات عقدت فى فترات مختلفة بين الأطراف المذكورة، تشمل أحيانا فقرات متشابهة ثم ضمت إلى بعضها البعض فى فترة متأخرة، وجمعت فى وثيقة واحدة" (٩).

ويدعم وجهة نظره بحجة أساسية هى ظاهرة تكرار نفس الالتزامات فى نفس الوثيقة، مثل الالتزام الوارد فى البند (٢٣) والذي تكرر ذكره فى البند (٤٢) بالإضافة إلى أن الرسول واجه - فى الواقع - مشكلتين:

المشكلة الأولى،

توحيد القبائل العربية فى المدينة، إذ كانت تقوم مقام العمود الفقرى للدولة الجديدة، وكانت هذه المهمة مليئة بالمصاعب والمشاكل فلم تكن هذه القبائل قد قبلت الإسلام، إذا استمرت بطون وقبائل بأسرها على وثنياتها، وكانت المرونة السياسية وروح الوفاق لازمتين إذا كان لمثل هذه الوحدة أن تتم.

أما المشكلة الثانية:

فقد وجدت في وقت لاحق وتتمثل في ضرورة استغلال قوة هذا التجمع القبلي وتكاتفه للتأثير على القسم اليهودي من سكان المدينة بغرض كسب تعاونهم، والاستفادة مما يبذلون من عون لمجابهة أى خطر خارجي والتصدي له كجبهة متماسكة، وروح التسامح والوفاق هي الوسيلة لتحقيق ذلك. إذن:

الاتفاق بين المهاجرين والأنصار تم في المرحلة الأولى، ثم جاء الاتفاق مع اليهود في مرحلة متأخرة، مما يؤكد على حقيقة أن الوثيقة لم تكتب في وقت واحد وليست وثيقة واحدة.

ونحن نرى أنه من الصعب إقرار هذا الرأي، فضلا عن ورود الوثيقة بنصها بشكل متكامل في كتب السيرة، نجد أن الحاجة إلى العمليتين التي يشير إليهما الرأي الأول قد وجدت في وقت مبكر، ومنذ وصول الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فالأعداء كانوا قد تربصوا لقتله، وقد هاجر إلى المدينة والسيوف تلاحقه فليس من المعقول -وهو يضع البناء الدستوري والسياسي لدولته الجديدة أن يترك العناصر

الأساسية التي يمكن أن تعاديه وهم اليهود وغير المسلمين-
دون أن يوضح العلاقة الأساسية بينهم وبين العناصر التي
اتبعت الرسول صلى الله عليه وسلم من سكان المدينة، أما
ظاهرة تكرار نفس الالتزامات في نص الوثيقة، فهي لتأكيد
المعنى الهام الذي عبرت عنه، خاصة أن التكرار جاء للفكرة
التي تضع السلطة بيد الرسول، سواء بالنسبة للمسلمين، أو
بالنسبة لغيرهم من سكان المدينة.

كذلك نجد الصيغة والعبارات التي وضعت بها الوثيقة
واحدة، بحيث يصعب الفصل بينها واعتبار أنها وضعت في
تواريخ منفصلة.

وأخيرا فإن القول بتعدد أجزاء الوثيقة، قد جاء على سبيل
الافتراض الذي يخلو من أى دليل تاريخي أو واقعي.

الفرع الأول: عناصر بناء الدولة في المدينة

٩- تقوم الدولة الحديثة إذا ما توافر لها عناصر ثلاثة:
شعب، إقليم، سلطة. بدون هذه العناصر لا يمكن أن تقوم
الدولة، فيجب أن يكون هناك مجموعة من الناس على قدر
معين من التجانس، يعيشون على إقليم واحد وتظلمهم سلطة
سياسية تنظمهم وتحكمهم (١٠).

وعلى أى وضع وفى أى تاريخ، لا يمكن أن نتصور الدولة إلا بهذا الحد الأدنى من العناصر الأساسية لبناء الدول. ومع ذلك فإن قوة الدولة وضعفها، وتقدمها وتأخرها، إنما تعتمد على عناصر أخرى، أهمها مدى تفوق السكان، والكم ليس هو العنصر الحاسم فى هذا الصدد، بل الكيف هو الأهم، وقد كشفت تجربة الإسلام عن أهمية الكيف هذه، إذ غلبت قلة من الأفراد المتميزين فى أخوتهم وعقيدتهم، كثرة ساحقة ذات حضارات أقدم وتجارب أوسع، وولجت هذه القلة أسباب التقدم العلمى والاقتصادى والثقافى باتحادهم وتعاونهم(١١).

من هنا فإذا كان يكفى لوجود الدولة أن توجد جماعة بشرية كافية فإن الدول تعطى أهمية كبيرة لضرورة وجود قدر من الانسجام والتجانس فى هذه الجماعة، أى أن تكون أمة.

والأمة تعنى اصطلاحاً «جمع من الناس يرتبطون بروابط مشتركة من وحدة الجنس والدين واللغة والعادات». مما لا شك فيه أن الدولة التى تقوم على أمة واحدة هى أفضل من الدولة التى تحتوى أكثر من أمة، كما أنه من الواجب أن تضم الأمة الواحدة دولة واحدة، لا أن نوزع الأمة

الواحدة على أكثر من دولة، من هنا كانت دعاوى تقرير المصير، وكانت الوثائق الدولية الحديثة حريصة على أن تكفل هذا الحق لكل أمة لم تنل حقها في تكوين دولة أو الانفصال عن دولة أو الاتحاد مع دولة أخرى (١٢).

وتشهد على أرض يثرب عملية بناء ضخمة، تمت في العام الأول للهجرة فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يبحث عن إقليم الدولة، الإقليم الذى يأوى إليه لى يتمكن من نشر دعوة الإسلام، وبناء الأمة الإسلامية، وإظهار كلمة الله فى الأرض، فلقد أقسم على ذلك من قبل عندما عرض عليه سادة قريش أن يكون أكثرهم مالا أو أعزهم جاها، فقال «والله لو وضعوا الشمس فى يمينى والقمر فى شمالى على أن أترك هذا الأمر، ما تركته حتى يظهره الله أو أهلك دونه».

وجد الرسول ضالته فى المدينة بعد أن استحالت إقامته وإمكان نشر دعوته بمكة، لذا اهتم بأمر هذا الإقليم، فحدده وجعله حرما آمنا لمن يأوى إليه، كما أقامه أهل يثرب سلطانا دنيويا إلى جانب كونه الزعيم الدينى والنبي المرسل لهم، ومن ثم تولى شئون دينهم ودنياهم فى هذا الوادى الجديد. وإذا ما تتبعنا حياة الرسول فى المدينة نجده قد اهتم بالنسبة للعوامل الدينية بما يلي: المآخاة بين المهاجرين والأنصار، وضع

الوثيقة التى نتحدث عنها وهى وثيقة دستور المدينة، بناء المسجد الذى اعتبر وحدة دينية واجتماعية وسياسية فى نفس الوقت، فرض الأذان وصلاة الجماعة.

من هنا كانت الأهمية الفائقة لهذه الوثيقة، إذ بدأ الرسول صلى الله عليه وسلم أعمال التنظيم والتشريع بها، فقد تضمنت وضع اللبنة الأساسية لبناء المجتمع الإسلامى، ولتحديد علاقة المسلمين بغيرهم ممن يعيشون معهم فى المدينة، ثم علاقة الدولة الإسلامية بالدول الأخرى، أو إذا شئنا الدقة بالجماعات الأخرى الموجودة خارج المدينة، وخاصة قريش.

وقبل المضى فى دراسة ما قررته هذه الوثيقة فى شئون إقامة الدولة نود أن نشير إلى أن هذه الوثيقة هى أولى الوثائق التى أعلنها الرسول صلى الله عليه وسلم لتنظيم الدولة، قبل الغزوات والفتوح، وانتشار الإسلام، لذا فإن أحكامها أقرب إلى القواعد العامة، ونرجح أن بعض المبادئ التى تضمنتها قد تغير على ضوء المسيرة الواسعة للدعوة الإسلامية، وسنشير إلى ذلك عند عرضنا لهذه المبادئ، لكن تبقى العديد من المبادئ التى أسستها قائمة، كما أن لها دائما ولايتها على فن تأسيس الدول، وأسس إقامة الروابط

بين الجماعات المتنافرة، وجمعها على كلمة واحدة، وتحويلها
-في زمن قياسي- من الفرقة والتشتت إلى الوحدة والتجمع،
ومن الضعف والتمزق إلى القوة والتآزر.

المطلب الأول

إقليم الدولة الإسلامية

١٠- اختار الله مدينة يثرب لتكون الإقليم الأول للدولة
الإسلامية. ويبدو أن ظروفها الجغرافية والبشرية والسياسية
كانت تؤهلها تماما لهذه المهمة. فهي قريبة من مكة بشكل
يسهل بعد ذلك نشر الدعوة في العالم باعتبار مكة في وسط
العالم تقريبا، وموضع تقديس جماعات كثيرة.

من ناحية أخرى، فلقد كان سكان يثرب يعيشون على
الزراعة، وقليل من التجارة، ومن المعروف أن السكان
يمارسون الزراعة أكثر إيمانا بقوى الغيب من غيرهم، كما
أنهم أقبل لأفكار التنظيم والالتفاف حول حكومة مركزية.

والواقع أن فكرة الدولة قد تأخرت في الجزيرة العربية
كثيرا، إذ أن مصر وبلاد ما بين النهرين كان قد وجد فيها
دول تعتمد على الإقليم منذ وقت بعيد، وإذا لم يتمكن الرسول
صلى الله عليه وسلم من تغيير الوضع البدائي لمكة، فإنه يمم
شطر المدينة، بعد أن بايعه بعض أهلها، وأرسل إليها بعض

أصحابه.

١١- كانت يثرب مدينة صغرى لا يوجد بها نظام ولا دولة، كانت تعيش فيها قبائل تتقاتل مع بعضها، مثل آلاف البلدان التى ما برز فيها فكر ولا انتصر فيها دين، ولكنها تغيرت فجأة حيث دخلتها روح جديدة وبعبارة أخرى، لقد دخلها محمد صلى الله عليه وسلم بروح المدينة (١٢).

إن أكواخ المدينة وأطامها ووديانها وجبالها لم تكن تزيد عن أى بلد آخر فيه جماعة من الناس، غير أن اجتماع الكوخ إلى الكوخ والجدار إلى الجدار والبيت إلى البيت والأطم إلى الأطم يخلق كائنا جديدا وشخصية جديدة غير التى تفاد من هذه المفردات منفصلة من بعضها البعض وتكون لها كيان وذاتية وهيئة خاصة وسمة روحية، فتبدأ حياة جديدة تجعل أحد أهلها يقول «البلد يريد كذا ويقصد كذا»، فكأنه يتكلم بلسان الجماعة، وكأنه تفحص شخصية البلد (١٤).

ورغم أن البعض يرى أن فكرة الإقليم لم تظهر أهميتها إلا فى مرحلة متقدمة من التاريخ الإسلامى حيث رتب الفقهاء آثارا هامة على دار الإسلام ودار الحرب، إلا أننا نرى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد اهتم بفكرة إقليم الدولة،

ورتب عليه منذ البداية، وفي الوثيقة التي نقدمها للشرح الآن، العديد من الأحكام.

١٢- فقد ورد بالوثيقة أن يشرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة. ويبدو وأهمية هذا إذا أخذنا في اعتبارنا تاريخ المدينة. لقد كان تاريخا دمويا، شهد حروبا متوالية، فقد أفنى يهود العمالقة سكان المدينة الأصليين، وقاتل الأوس والخزرج بشدة، قتالا دام عشر سنوات متصلة، وشهد مأس دموية كالذي عرف في يوم بعاث.

لذا كانت أهمية تحريم جوف المدينة، أى تحريم قتل الأنفس ونهب الأموال، بل تحريم قطع الشجر وقتل الطير. إن المأثور في ذلك أن الله حرم مكة، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد حرم المدينة أى جعلها حرما آمنا لكل مخلوقات الله. ويروى أن رجلا قدم من مكة فسأله عائشة في حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم كيف تركت مكة فذكر من أوصافها الحسنة ما غرغرت منه عينا الرسول، وقال للقادم لا تشوقنا ودع القلوب تفر، ودعا «اللهم حبيب إلينا المدينة كما حبيب إلينا مكة وأشد، وبارك لنا في مدها وصاعها وصححها لنا، اللهم إن إبراهيم عبدك وخليك ونبيك دعاك

لمكة، وأنا عبدك ونبيك أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك مكة ومثله معه».

وقد استجاب الله لدعاء رسوله، فقد صارت المدينة أعظم موطن للإسلام وأكبر عاصمة تمت منها فتوحاته الكبرى، صارت مدينة قوية تحت الممالك وسرى فيها نور الدعوة والهداية قويا وضاء لينير بقاع كثيرة من العالم.

وإذا كانت فكرة تحديد التخوم ووضع ما يميز إقليم دولة عن أخرى، فكرة حديثة العهد نسبيا، إلا أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد اهتمدى إليها، فقد ورد فى بعض المراجع أن الرسول صلى الله عليه وسلم أرسل بعض أصحابه لكى يضعوا أعلاما على حدود حرم المدينة بين لابتيها شرقا وغربا وبين جبل ثور فى الشمال، وجبل عير فى الجنوب، ووادى العقيق داخل الحرم (١٥).

١٣- كذلك نلاحظ فى العديد من البنود التى وردت بالوثيقة، ترتيب أحكام على اتخاذ المدينة إقليم الدولة الإسلامية. من ذلك ما جاء بالبند (٤٤) من التزام على كافة السكان من المسلمين ويهود ومشركين الذين اشتركوا فى الصحيفة بالدفاع عن المدينة إذ ذكرت «وإن بينهم النصر على

من دهم يثرب»، وفي البند (٤٧) الذى فرض الأمان لكل السكان إذ ورد به إن من خرج آمن، ومن قعد آمن بالمدينة، إلا من ظلم وأثم.

وأخيراً فقد فرض الرسول صلى الله عليه وسلم تدبير أمن هام فى ظل ظروف الحرب بينه وبين قريش وإخراجه من بلده، إذ خشى من تسرب أخباره إليها مما قد ينتج عنه أضرار كبيرة بالدولة والدعوة الإسلامية، فقد اشترط فى البند (٣٦) من الوثيقة - أنه لا يخرج منهم واحد - وسيرد أن المقصود هنا المسلمون واليهود والمشركون - إلا بإذن محمد صلى الله عليه وسلم.

هذا الذى قررته الوثيقة بأهمية اتحاد إقليم محدد تقوم عليه الدولة الإسلامية، خاصة فى سنواتها الأولى، ويظهر سبقاً فريداً فى بيان أهمية تحديد إقليم الدولة.

المطلب الثانى

السلطة والسيادة

١٤- ليس من هدفنا أن ندخل فى خلاف فقهى ظهر حديثاً حول السيادة فى الدولة الإسلامية، ومتى بدأت تظهر، وهل الرسول أوجد حكومة أم لا، لأن هدفنا من الدراسة التى

نقدمها اليوم، يقتصر على تحليل نصوص الوثيقة، ودلالات معانيها أساسا.

ومع ذلك فلسنا فى حاجة إلى بذل جهد عقلى كبير لكى نستخلص أن هذه الوثيقة بمفردها تقيم السلطة أو الحكومة الإسلامية وتضعها بيد الرسول صلى الله عليه وسلم. لقد نصت الوثيقة على تكوين أمة واحدة من الناس، ووضعت حقوقا والتزامات متبادلة على عاتق أفراد هذه الأمة، وأرست قواعد فى التعامل فى الجرائم والديات ودخول المدينة والخروج منها، بل تقدمت إلى الحديث عن الجهاد والالتزام بالإنفاق والأمن المتبادل.. الخ فهل يعنى ذلك ألا إقامة سلطة وتنظيم أمر؟

بالإضافة إلى ذلك فإن تحليلنا لبعض النصوص يوصلنا إلى السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولمن تكون.

١٥-نقرأ البند (٤٢) حيث يقول «أنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث (١٦) واشتجار يخاف فساد، فإن مرده إلى الله وإلى محمد صلى الله عليه وسلم وإن الله على أتقى ما فى الصحيفة وأبر»، كذلك نص البند (٢٣) الذى يقول زوأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله وإلى محمد.

فهذه هى سلطة الفصل فى المنازعات بين أهل الوثيقة من مسلمين ويهود وكفار، ثابتة بشكل منفرد للرسول صلى الله عليه وسلم، بمعنى آخر، تكل الوثيقة السلطة القضائية بكاملها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

١٦- أما السلطة التنفيذية، فواضح أنها بيد الرسول صلى الله عليه وسلم، ويكفى أن نذكر هنا البند الذى يجعل الخروج من المدينة بإذنه صلى الله عليه وسلم، والبند الذى يحرم جوف المدينة.

١٧- أما عن السلطة التشريعية فإنها لا تثبت فى معنى تشريع الأحكام ابتداء- إلا إلى الله جل جلاله فالوحي ينزل بالأحكام التى يسير عليها المسلمون طوال فترة حياة الرسول «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» (١٧)، ولا يتصور أن يضع الرسول هذه الأحكام التنظيمية الواسعة إلا إذا كانت له هذه السلطة، فوضع الصحيفة والقواعد التى تضمنتها، إنما تكشف عن سلطة تشريعية واسعة بهذا المعنى.

المطلب الثالث

عنصر الشعب

١٨- تقوم الدول الحديثة على وجود الشعب. وشعب الدولة هم الأفراد الذين يرتبطون برابطة سياسية وقانونية، ونظر إليهم بوصفهم عنصرا في تكوين الدولة- على أنها وحدة واحدة- فكما أن الدولة إقليما واحدا، فإنه لها شعب واحد. ووحدة شعب الدولة، وحدة قانونية وليست لزاما وحدة طبيعية، لأنها تنشأ عن وحدة النظام القانوني المشروع بالنسبة للأفراد المكونين لهذا الشعب، ومن ثم فإن هذا الشعب يعتبر وحدة قانونية ولو ضم أفرادا من أصل مختلف يتكلمون لغات متباينة ويدينون بأديان مختلفة.

ويعتبر الفرد من شعب الدولة إذا أدرج ضمن النطاق الشخصي لمشروعية نظامها القانوني، ويحدد القانون الدولي مدى هذا النطاق الشخصي بطريقة غير مباشرة، أى عن طريق تحديد إقليم الدولة (١٨).

١٩- ولا شك في أنه كلما كان الشعب يمثل وحدة طبيعية كلما أدى ذلك إلى تفوقه وإلى جعل الدولة التي يكونها قوية

ومتقدمة، والعكس صحيح، فالوحدة القانونية وحدها ليست كافية لجعل الشعب قويا متجانسا، بل يجب أن يشمل إقليم الدولة شعبا متجانسا، أى أمة، وهو أمر قد يبدو صعبا خاصة فى بداية تأسيس الدول. ويكشف لنا عن ذلك فوستيل دى مولانج صاحب المؤلف الهام «المدينة العتيقة» فهو يقول «لا ينبغي أن نجهل أن الشعوب الفطرية تحاول أمرا معضلا إذا أرادت إنشاء جماعات منظمة. وأنه ليس من الهين إنشاء صلة اجتماعية بين مخلوقات شديدة التفرق، كثيرة القلب، مغالية فى الحرية، ولا بد لجمع كلمتها، وتأسيس قواعد عامة فيها، وتعويدها على السمع والطاعة لأمرها، وإذلال هواها لعقلها، وعقل فردها لعقل جمهورها، من شيء أقوى من القوة وأجل من المنفعة، وأوثق من المذاهب الفلسفية، وأثبت من العقود الملزمة، شيء يصل إلى كل قلب ويأخذ بكل شغاف» (١٩).

وهكذا كانت المشكلة صعبة أما الرسول صلى الله عليه وسلم فليس الأمر يتصل بجماعات متنافرة لم تتعود على الخضوع لسلطة أو الالتفاف حول شخص بحسب، بل أن الأمر يتصل بعناصر غير متجانسة ويقوم غير قومه، ومنهم يهود ووثنيون، ومنهم أيضا المسلمون المهاجرون من مكة، ومن الأنصار أهل المدينة.

فماذا حدث فى المدينة؟

٢٠- لقد قام الرسول صلى الله عليه وسلم بعملية من أهم العمليات التى جرت فى العالم، وهى عملية المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وجعلهم أمة واحدة من دون الناس، ثم كتابة هذه الوثيقة التى وضحت الحقوق والواجبات المتبادلة بينهم من ناحية، وطبيعة العلاقة بينهم وبين العناصر الأخرى التى يتشكل منها شعب المدينة من ناحية أخرى.

بعبارة أخرى أقام الرسول صلى الله عليه وسلم العلاقات بين المسلمين على أساس الإخاء والتكافل الاجتماعى، ثم وادع اليهود وعمل على ترغيبهم على الدخول فى الدين الجديد، باعتبار أنهم أصحاب كتاب، وأنه خاتم المرسلين والأنبياء، ويبدو أنهم كانوا يتطلعون إلى مبعث نبي جديد فى هذه الفترة كانت العلاقات بينهم وبينه فى هذه الفترة فى أزهى صورها. وجلسوا إليه فى فناء منزل (دمنة بن الحارث) فى ظلال النخيل وهو يقرأ عليهم الصحيفة.

لذا قد يكون من المناسب أن نعرض لما جاء بهذه الصحيفة بخصوص العلاقة بين المسلمين بعضهم البعض، ثم علاقتهم باليهود باعتبار وجودهم معه فى إقليم واحد، هو يثرب. كما

أنه قد يكون من الأهمية بمكان أن نفرق بين ما إذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد أعطى اعتباراً لوجود عناصر وثنية مشتركة بين سكان المدينة، وما هي حقوقهم وواجباتهم قبل الرسول ومن معه.

أولاً، العلاقة بين المسلمين؛

٢١- لا شك أن الوثيقة تعد نقطة بدء في عملية هامة، تعد من أهم أحداث التاريخ، لأنها عملية بناء للرجال، وهي أشد أعمال البناء على الإطلاق. لقد تعب الفلاسفة والحكماء وهم يتصورون مجتمعاً مثالياً يقوم على التآلف والتآخي بين أفرادهم فما نجحوا سوى في الكتابة والتصور، أما خلق أمة متجانسة قوية، وتأسيس جماعة بهذه الروح التي عجب منها كافة من تصدى للكتابة في التاريخ الإسلامي، فهو أمر خص الله سبحانه وتعالى به نبيه صلى الله عليه وسلم.

فماذا جاء بالوثيقة بهذا الخصوص، وكيف كون الرسول

صلى الله عليه وسلم شعب دولته؟

جاء البند الأول من الوثيقة يقول:

"هذا كتاب محمد النبي، رسول الله، بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب، ومن تبعهم فلحق بهم،

وجاهد معهم.. إنهم أمة واحدة من دون الناس".
وتعنى الأمة "الجماعة"، وهى تعنى أيضا الطريقة والدين.
يقال فلان لا أمة له، أى لا دين له ولا نحلة. يقول سبحانه
وتعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ» (٢٠) أى كنتم خير أهل دين.
فهذا البند يبين بوضوح أساس الرابطة بين شعب الدولة
الإسلامية فهو الإسلام والإيمان ثم الصلة العفوية بالنسبة
لغير المسلمين والذي عبرت الوثيقة عنه بقولها (ومن تبعهم
فلحق بهم) .

وتبدو أهمية هذه الرابطة إذا ما تذكرنا الرابطة التى
كانت تربط بينهم من قبل. لقد كانت رابطة القبيلة بكل ما
يترتب على ذلك من آثار وأهمها التفاخر والأنساب، والنصرة
فى الحق والباطل، وعدم الخضوع لسلطة أو نظام. لقد كانت
الهمجية تسيطر عليهم، وكان خلافا هينا على أى أمر كفيل
بإشعال حرب مستمرة وإقامة عداوة مستحكمة، وثأرا يتوارثه
الخلف عن السلف.

لذلك وصفت الحقبة التى عاش فيها العرب قبل الإسلام
بالجاهلية، وليس المقصود بالجهل هنا عدم العلم، بل عدم
الحلم. ونذكر هنا بيتا شهيرا فى معلقة عمرو بن كلثوم:

ألا لا يجهلن أحد علينا

فنجهل فوق جهل الجاهلينا (٢١)

لذا غير الدين الإسلامى هذه الرابطة القبلية، وأبدلها برابطة دينية، قوامها المساواة بين كل الناس، وعدم التمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون، أو الدين أساسا لتحديد أمور فى الدولة الجديدة.

بعبارة أخرى، لم يعتبر الإسلام فى تكوين الدولة الجديدة، الجنسية، أو العنصرية ولا حتى التوطن فى بلد معين، وإنما وحد بين الجميع بالفكرة أو العقيدة التى يعتنقها الكل عن رضا وإيمان. وهكذا أسس الرسول صلى الله عليه وسلم على رابطة الأخوة الدينية، قررت الأخوة الدينية بين المسلمين على أنها شأن طبيعى من شئون المؤمنين يتحقق من تلقاء نفسه بمجرد الإيمان ويستتبع جميع آثاره من حقوق وواجبات. وقد غلبت أخوة الإيمان كل صلة سواها حتى صلة النسب فنسى المرء بها قبيلته، وخرج على عشيرته، وخاصم الولد أباه، وقاتل الأخ أخاه. ويقول سبحانه وتعالى فى ذلك « لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ

كَانُوا ءَابَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ» (٢٢)
ما اصطلح بها المتخاصمون واجتمع عليها المتفرقون،
فنسيت عدوات الجاهلية، وأهدرت دماؤها وتراثها، وأصبح
المرء يجلس آمنا مطمئنا في ملا أو خلوة مع من قتل أباه أو
أخاه وهو لا يخشى انتقامه، ولا يتوقع أذاه (٢٣).

٢٢- كذلك كان شأن العقيدة الإسلامية في العرب، فقد
ظهر الإسلام في عنفوان تلك البعثة النفسية، فأصاب بدعوته
شاكلة القلوب، ودانت له العرب، فأصلح بينهم، وجمع كلمتهم،
وحينئذ نفروا من البادية وانتشروا في أقطار الأرض، تنقاد
لهم أعنة الأمم انقيادا يشبه المعجزات وأخرجوا للناس على
حين غرة، عددا كبيرا من الرجال الأكابر ومشاهير القادة
ومؤسسي الملك (٢٤).

الإخاء الإسلامي؛

٢٣- حرص الرسول صلى الله عليه وسلم على تحقيق ما
جاء بهذه الصحيفة من أن المسلمين أمة واحدة وعمل في
سبيل ذلك بجهد كبير.

فقد حارب محمد صلى الله عليه وسلم العصبية الجاهلية

وقال (ليس منا من دعا إلى العصبية)، واعتبرها نعمة جاهلية، وقد بلغه أن بعض صاحبه عير آخر بأبيه، فقال عليه السلام له (إنك امرؤ فيك جاهلية)، وردا على سؤال لأحد أصحابه يقول فيه: أمن العصبية أن يحب الرجل قومه؟ فقال صلى الله عليه وسلم مفرقا بين المحبة والتعصب القبلى (ليس من العصبية أن يحب الرجل قومه، إنما العصبية أن يعين قومه على الظلم).

ونقرأ فى ذلك كلمات لأستاذنا/ الشيخ أبو زهرة يقول فيها:

"أنَّ النبى صلى الله عليه وسلم كان وهو يعمل على إنشاء المدينة الفاضلة التى كانت الصورة المثالية التى كان يحلم بها الفلاسفة ولم يحدوها ولم يستطيعوا تحقيقها، رأى المسلمون قبائل شتى، وإن العصبية لها بقايا فى نفوس بعضهم، فآلف بينهم بعقد، سمى فى التاريخ الإسلامى بالإخاء، فجعل كل رجل أخا لرجل يشاطره ماله وعيشه من غير أن تزول الملكية، بل هو بمقتضى الأخوة الإسلامية يعطى أخاه طيبة نفسه راضيا: فآخى بين المهاجرين والأنصار، وآخى بين الأنصار بعضهم البعض (٢٥)".

إن هذا الإخاء عملية فريدة فى التاريخ الإنسانى كله، والغريب أنها تمت بشكل قانونى، لقد دعا الرسول أصحابه من المهاجرين والأنصار، وأخذ يواخى بينهم كل باسمه، ولم يستثن نفسه من القاعدة فأخى بينه وبين على بن أبى طالب، وأصبح هذا العمل بالشكل التعاقدى (٢٦) .

إن هذا العمل جعل من أهم معجزات الرسول صلى الله عليه وسلم إقامة تلك الأمة الواحدة المتجانسة، ربما كظاهرة فريدة فى العالم كله. فقد تمكن صلى الله عليه وسلم فى خلال ثلاثة عشر عاما أن يهدى ثلاثمائة مؤمن ومؤمنة إلى الصراط المستقيم، رغم الاضطهاد والقسوة الذى لقيها من أعدائه، لقد نفت فى صحابته من روحه القوية، فأوجد ثلاثمائة روح قوية فتية، لم تتزعزع ثقتها فيه لحظة واحدة، ووقفت إلى جانبه على الرغم مما ذاقته من صنوف العذاب، وفضلوا ترك الديار وركوب الصعاب، وفراق الأهل على تركه والتجلى عنه.

يقول السير وليم موير المعروف بهجومه على الرسول صلى الله عليه وسلم وعلى الإسلام واصفا هذه الظاهرة الفريدة فى تكوين البشر: (فى وقت قصير كهذا انقسمت مكة حزينين متعادين بسبب ما جاء به محمد فأنمحت الفوارق

القديمة الأصل، المورثة، فوصل العصبية والقبيلة، وأصبح هناك مؤمن وغير مؤمن وكان المؤمنون يتحملون صنوف الأذى والاضطهاد بصبر عجيب، مفضلين الأذى على ترك دينهم العزيز، لقد تركوا الديار والخلان والأموال ويمموا شطر الحبشة حتى تمر العاصفة، ثم تركوا مع النبي بلدهم الذي يحبونه حتى الجنون تركوا كل هذا وهاجروا إلى المدينة...)(٢٧).

وفي المدينة حدثت نفس المعجزة بشكل أقوى، لقد تصالحت قبيلتي الأوس والخزرج تحت لواء العقيدة الجديدة. ولم تعد تلك الحروب المدمرة التي ظلمتهم ردحا طويلا من الزمان تحدث بينهم، وتمت كذلك عملية تاريخية عملية المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار.

٢٤- والواقع أن أغلبية المهاجرين مع الرسول، كانوا يعيشون في مكة في بحبوحة من العيش، وها هم قد غادروا ديارهم ووفدوا ضيوفا على المدينة، فأخى النبي بينهم وبين الأنصار إخاء فريدا في تاريخ العالم، إخاء وفاء وإخلاص، وأصبح لكل رجل من الأنصار أخ من المهاجرين يشاطره داره وماله وإبله وتجارته. وفي رأى كثير من المحللين، كانت

روابط الأخوة الجديدة أوثق من الأخوة الحقيقية التي تقوم على رابطة الدم، وقد كان الرجل إذا مات، يرثه أخوه في العقيدة لا في الدم، حتى حرم الله ذلك في قوله تعالى: «وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ» (٢٨) ، لقد استجاب المهاجرون والأنصار لدعوة الرسول للتآخي بينهم ومنذ ذلك اليوم أصبح كل مدني له أخ مكّي.

ومن العبث أن نحاول التعبير بالألفاظ عن مقدار ما وصلت إليه من الإخلاص والسمو تلك الأخوة في الله، تلك الأخوة التي فاقت أخوة الدم لأنها دينية سماوية، فكل تلك القلوب التي تآخت في حب الله لم تعد إلا قلوبا واحدا قويا يخفق في صدور عديدة كان كل أخ يحب لأخيه أكثر ما يحبه لنفسه (٢٩).

لذا وصف المولى جل شأنه هذه الوحدة في محكم آياته فقال تعالى: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ

وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا» (٣٠).

ودعاهم إلى التمسك بهذه الوحدة بشدة وعدم التفريط فيها فى العديد من الآيات كقوله تعالى «وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ» (٣١).

«وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ» (٣٢)، «وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا» (٣٣)، «إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ» (٣٤).

كما أشار الله سبحانه وتعالى إلى تعدى هذه الظاهرة لحدود القدرة الإنسانية وإلى الطابع الإلهى فيها فى أكثر من آية من ذلك قوله تعالى: «هُوَ الَّذِى أَيْدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ. وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» (٣٥).

وقد عنى القرآن الكريم فى آيات أخرى بالثناء على

عناصر الأمة المسلمة بعد أن تم لها عملية المؤاخاة من ذلك قوله تعالى «وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ. أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ. وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا» (٣٦) .

٢٥- والواقع أن هذا الإخاء هو أهم ما شد انتباه كل من كتب عن الإسلام وعن رسوله، فهذا توماس أرنولد يصور هذه الظاهرة بقوله زوقد جمعت فكرة الدين المشترك تحت زعامة واحدة شتى القبائل في نظام سياسى واحد، ذلك النظام الذى سرت مزاياه فى سزعة تبعت على الإعجاب، وإن فكرة واحدة كبرى هى التى حققت هذه النتيجة، تلك هى مبدأ الحياة القومية فى جزيرة العرب الوثنية».

وهكذا كان النظام القبلى لأول مرة - وإن لم يقض عليه نهائيا - شيئا ثانويا بالنسبة للشعور بالوحدة الدينية، وتلك

المهمة الضخمة بالنجاح، فلما انتقل محمد إلى جوار ربه، كانت السكينة ترفرف على أكثر جزء من شبه الجزيرة العربية بصورة لم تكن القبائل العربية تعرفها من قبل، مع شدة تعلقها بالتدمير وأخذها بالثأر وكان الدين الإسلامى هو الذى مهد السبيل لهذا الائتلاف.

كذلك أوضح الدكتور/ حسن إبراهيم أهمية هذه العملية بقوله: كان من أظهر آثار الإسلام أنه آخى بين المسلمين على اختلاف قبائلهم ومراتبهم، وأحل الوحدة الوطنية محل الوحدة القومية، فأصبحوا متساوين جميعاً، لا فرق بين السيد والعبد، وغدوا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً، وقد من الله على المسلمين بقوله:

«وَأَنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنْ حَسِبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أُيْدِكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ. وَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» (٣٧).

كذلك أوضح أن الوثيقة التى عرضناها قد وجدت بين جميع المسلمين على اختلاف شعوبهم وقبائلهم، واستطاع الرسول صلى الله عليه وسلم أن يجعل منهم أمة واحدة. ألف

الإسلام بين قلوبها، وأوجد التعاون والتضامن بين أفراد هذه الجماعة، على أساس أن الزمالة في الدين متقدمة على غيرها من الصلات حتى صلة القرابة.

٢٦- ولعل ذلك هو ما يفسر حرص الرسول صلى الله عليه وسلم على هذه الوحدة الوطنية وتحمله الكثير - هو شخصيا - في سبيل صيانتها وبقائها. ونذكر هنا حادثتين فحسب للدلالة على هذا الحرص:

الحادثة الأولى:

جرت بعد غزوة حنين، فطبقا لقواعد الأنفال، أعطى الرسول صلى الله عليه وسلم لسادات قريش من مال الفير، فأدى ذلك إلى تهامس الأنصار، وجعلوا يتحدثون إلى بعضهم البعض، وقال بعضهم (لقى والله رسول الله قومه).

ولقد كان بإمكان الرسول أن يأخذ من قال ذلك بالشدة، ولكنه استدعى الأنصار حتى يقضى على أى بادرة للفتنة أو للتأثير على البناء الضخم الذى أقامه، ومن ثم دار بينه وبينهم حوار يعد من أفضل وثائق الأدب السياسى والإنسانى.

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: يا معشر الأنصار مقالة بلغتني عنكم وجدة وجدتموها في أنفسكم.

قال الأنصار: منا من يقول ذلك ونحن نؤيده.
قال الرسول: ألم أتكم ضلّالا، فهداكم الله وعالة فأغناكم
الله وأعداء فألف بين قلوبكم؟

قال الأنصار: بلى والله ورسوله آمن وأفضل.
فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ألا تجيبوني يا معشر
الأنصار.

فقالوا: وبم نجيبك يا رسول الله؟ لله ورسوله المن
والفضل.

وقال النبي: أما والله إن شئتم لقلتم ولصدقتم "أتيتنا
مكذبا فصدقناك ومخذولا، فنصرناك، وطريدا، فأويناك،
وعائلا فأسيناك".

أوجدتم يا معشر الأنصار في العلالة من الدنيا تألفت بها
قوما ليسلموا، ووكلتكم إلى إسلامكم؟ ألا ترضون يا معشر
الأنصار أن يذهب الناس بالشاة والبعير، وترجعوا برسول
الله إلى رحابكم، فوالذي نفس محمد بيده، لولا الهجرة لكنت
امراً من الأنصار، ولو سلك الناس شعبا وسلكت الأنصار
شعبا لسلكت شعب الأنصار).

وماذا نتوقع من تأثير لهذا القول على القول على أفئدة

وقلوب قوم مؤمنين؟ لقد امتلأت قلوبهم بالفرحة وغامت عيونهم بالدمع، الرسول منهم ومعهم وسيرجعون إلى المدينة به، رغم أنه فتح مكة، وكان يمكن أن يتخذها عاصمة له، لطالما تاقت نفسه وقلبه إلى بيته وكرمه وأرضه، ولكن الله حبيب إليه موطن الإيمان وعاد مع الأنصار إلى المدينة حيث لم يبرحها إلا في أوقات قليلة، وتوفى في النهاية ودفن هناك.

أما الحادثة الثانية:

فكانت إحدى حوادث الرد على مكائد اليهود الذين ظلوا يمارسونها لهدم التضامن الاجتماعي الكبير الذي أقامه الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة وترويتها كتب السنة كالآتي: (مر أشاس بن قيس بالأوس والخزرج وقد ألف الإسلام بين قلوبهم بعد تناحرهم سبع سنين في يوم بعثت وأشاس هذا يهودى مدفوع من قومه لتفرقة المسلمين، فقال (والله ما لنا معهم إذا اجتمعوا من قرار، فعمد أشاس إلى فتى من اليهود، فقال له جالسهم وارو لهم ما قاله كل فريق في آخر أيام العداوة، ففعل، وتنازعوا وتواعدوا للقتال ونادوا (يا للأوس، يا للخزرج)، وأخذوا السلاح، ونزعوا للحرب فائتج صدر أشاس وانسحب المهيج في نعومة وتركهم يتطاحنون،

فجاء النبي ﷺ وقال: (يا معشر المسلمين: الله الله - أبدعوة الجاهلية وأنا بين أظهركم بعد أن هداكم الله إلى الإسلام وألفكم به وقطع عنكم أمر الجاهلية واستنقذكم به من الكفر؟ فبكوا وتعانقوا واصطلحوا). ونزل في ذلك قوله تعالى «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ مَنۢ ءَامَنَ تَبَغُّونَهَا عِوَجًا» (٣٨).

العلاقة مع اليهود:

٢٧- تقول الوثيقة إن (من تبعنا من اليهود، فإن له المعروف والأسوة غير مظلومين، ولا متناصر عليهم)، وتقول الوثيقة في آخر إن (يهود بنى عوف ومواليهم وأنفسهم أمة من المؤمنين، لليهود دينهم، وللمؤمنين دينهم إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوقع إلا نفسه وأهل بيته، وإن ليهود بنى النجار مثل ما ليهود بنى عوف، وإن ليهود بنى الحارث مثل ما ليهود بنى عوف، وإن ليهود بنى جشم مثل ما ليهود بنى عوف، وإن ليهود بنى ساعدة مثل ما ليهود بنى عوف، وإن ليهود بنى الأوس مثل ما ليهود بنى عوف، إلا من ظلم، فإنه لا يوقع إلا نفسه وأهل بيته، وإنه لا يخرج، أحد منهم إلا بإذن محمد صلى الله عليه وسلم، وإن بينهم النصر على من حارب أهل

الصحيحة، وإن بينهم النصيحة والنصر للمظلوم).
(وإنهم إذا دعوا اليهود إلى صلح حليف لهم فإنهم
يصالحوه، وإن دعونا إلى مثل ذلك، فإنه لهم على المؤمنين إلا
من حارب الدين).

(إن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين)
على أن المبدأ الذى يحكم العلاقة بين الرسول والمسلمين
من ناحية واليهود من ناحية أخرى، هو الذى ورد فى البند
الأول والذى يقرر:

(إن المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب، ومن تبعهم،
فلحق بهم، وجاهد معهم أمة واحدة من دون الناس).
وهذا النص لا يدخل فى نطاق الوطنية الإسلامية
للمسلمين فحسب، بل (من تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم).
وقد يفهم من هذا النص أن أمة الإسلام تشمل من تبع
المسلمين الأولين وصار مسلما مثلهم، ولكن إمعان النظر فى
الوثيقة يجعلنا ننتهى إلى أن الوثيقة قصدت إدخال غير
المسلمين فى الأمة بشرط اللحاق بهم والجهاد معهم (٢٩).

وتزكى هذا التفسير العديد من النصوص الأخرى التى
وردت بالوثيقة والتى ذكرناها آنفا، منها البند (٢٥) والذى

يقرر أن يهود بنى عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليتهم وأنفسهم، إلا من ظالم وأثم فإنه لا يوقع إلا نفسه وأهل بيته. وقد بينت النصوص التالية المساواة بين كافة فرق اليهود في كافة الحقوق، حتى لا يقف هذا الحكم على يهود بنى عوف.

٢٨- من ذلك نرى أن الطوائف التي تعيش بالمدينة تلحق بالأمة المسلمة ولها نفس حقوقها وعليها نفس واجباتها، بشروط هي:

(١) أن ترضى هذه الطوائف بالدخول في العقد الاجتماعي الذي أبرمه الرسول مع المواطنين، فيتمتعون بنفس الحقوق ويلتزمون بنفس الالتزامات. تقول الوثيقة إن (من تبعنا من يهود فإن لهم النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم).

(٢) ألا يخرج عن مقتضيات العقد الاجتماعي بأن يخل ما بين الجماعة أو يظلم فردا من أفرادها (لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم وأنه من خرج من المدينة آمن، ومن قعد آمن، إلا من ظلم وأثم).

(٣) أن يشارك في الجهاد مع المسلمين ضد من يهاجم المدينة. وقد وضع هذا المعنى في أكثر من موضع من الوثيقة

(أن بينهم النصر على من دهم يشرب)، (وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة).

(٤) المشاركة فى الأعباء المالية، فقد نصت الوثيقة صراحة على أن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، (وعلى كل أناس حصتهم من النفقة). فاليهود كانوا طائفة موجودة فى المدينة، ومن ثم لهم حقوق مثل مختلف المواطنين فيها، كما وأن إشراكهم فى عهد يلزمهم بنصرة الدولة الإسلامية الناشئة، أمر له أهميته فى تأمين الدولة الإسلامية فى بداية نشأتها لذلك يرى أبو عبيد القاسم بن سلام فى كتابه الأموال أن هذا العهد حدث فى بداية قدوم الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة قبل أن يقوى الإسلام ويظهر، وقبل أن يؤمر بأخذ الجزية من أهل الكتاب.

وحقيقة أن الوثيقة تجعل مكانا له أهميته ليهود فى المدينة باعتبارهم من عناصر شعبها، غلبت على هذه الوثيقة حتى رأينا كثيرا من المؤرخين يقولون بأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد عمل على أن ينظم المدينة ويوحد بينها، ويجمعها تحت جامعة الإنسانية العامة ويقيم التعاون على أساس من الإخاء العام الذى يربط بين الإنسان وأخيه الإنسان، فكتب

كتابا بين المهاجرين والأنصار بين فيه ما يجب على المؤمنين والمسلمين بعضهم البعض من التكافل والتعاون والتناصر ووادع فيه اليهود وعاهداهم بشرط أن يكونوا مع المسلمين يدا واحدة على من دهم يثرب أو حارب أهلها، وأن يتفقوا مع المؤمنين ما داموا محاربين، على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم (٤٠).

العلاقة مع أعداء الإسلام؛

٢٩- تمثل هذه الوثيقة نقطة بداية هامة لكل من يرغب في معرفة العلاقات الدولية في الإسلام، وبالذات علاقة المسلمين مع غيرهم من غير المسلمين. وقد بينا طبيعة العلاقة التي أقامها الرسول صلى الله عليه وسلم بينه وبين يهود المدينة. ويثور التساؤل عما إذا كان الإسلام قد اعترف بعلاقات سليمة مع غير المسلمين وغير اليهود؟

ونجد في هذه الوثيقة إجابة على هذا التساؤل.

فالوثيقة تميز بوضوح بين قريش باعتبارها عدو المسلمين، وغيرهم من المشركين فبالنسبة لغير قريش ممن يقيمون بالمدينة فالوثيقة تشملهم، سواء لأنهم من بطون القبائل التي عدتها الوثيقة واعترفت بها وأعطتها نفس حقوق المسلمين، وسواء إذا ما قرأنا نص البند (٣١) من الوثيقة والذي ورد

به.

(أنه لا يجبر مشرك مالا لقريش، ولا يحول دونه على مؤمن)

فالمشركون الذين شملهم العقد الاجتماعي، عليهم واجب أساسي بحكم كونهم من مجتمع المدينة المتحالفين مع الرسول، فعليهم ألا يجبروا أحدا من قريش، أو مالا له، كما لا يجوز لهم أن يمنعوا المسلمين من أخذ أموال قريش التي تقع في أيديهم.

فكل من يعيش في المدينة له الحقوق الواردة في الوثيقة، بلا تفرقة بين مسلم وغير مسلم، أما بالنسبة لمن لا يعيشون في المدينة، فإنه ينبغي التفرقة بين الأعداء وغير الأعداء فالأعداء، وقد كانوا في وقت كتابة الوثيقة قريش، فقد أخرجوا الرسول صلى الله عليه وسلم وصحبه من بلدهم وديارهم وأموالهم، وعذبوهم قبل ذلك، وتآمروا على الرسول ليقتلوه ويستأصلوا الدين الإسلامي، بلا سبب إلا أن يقول ربنا الله ويدعوهم للهداية ولم يقف الأذى حتى عندما هاجروا إلى المدينة، بل استمر، فلا ننسى أن قريش أرسلت من يقتفى أثر الرسول ورصدوا مكافأة ضخمة لمن يأتي به أو برأسه،

وما برحوا يمارسون العداء لدعوته ولدينه، ومن هنا كانت مبادلة العداء بالعداء، ومحاولة الرسول إنشاء قوة ضخمة فى المدينة يواجه بها عدوان قريشاً، فضلاً عن أنه مما لاشك فيه أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يستهدف دخول بلده، ومواجهة من يصدون الناس عن دعوته فلو أعطت قريش للرسول الفرصة للدعوة ولم يقفوا فى سبيله ويمنعوا الناس عن الاستماع له، بصرف النظر عن إيمانهم واتباعها، لأمكن له نشر الدين بين العرب الذين يحجون إلى الكعبة.

العلاقة مع باقى الشعوب؛

٣٠- وهكذا نجد الرسول صلى الله عليه وسلم قد وضع الترتيبات الكفيلة بإنشاء هذه القوة، ومن ثم كان سعيه إلى إقامة الدولة والسلطة المنظمة حتى يمكنه أن يحقق غرضه، لذا كان مبادلته قريش موقف العداء، دون باقى المشركين سواء الذين يسكنون المدينة أو الجزيرة العربية أو غيرها من الأقطار حيث لم تمنع الوثيقة قيام علاقات سليمة بين المدينة وبينهم.

وهذا أبلغ رد نقدمه على ما يشاع عن أن الإسلام يفرض الحرب المستمرة على كل الناس حتى يكونوا مسلمين، وأنه لا

سلم على الإطلاق بين دار الإسلام ودار الحرب، تلك الدعوى
التي نجد لها أساسا في كتابات العديد من الفقهاء المسلمين
في تقسيمهم الديار إلى دار إسلام ودار حرب، ودار عهد،
والتي تلقفها العديد من المستشرقين ليرتبوا عليها العديد من
النتائج من أهمها أن الإسلام لم يقم إلا بحد السيف، وأنه
يعلن حربا على كل ما يخالفونه في الرأي حتى يسلموا.

ومع أننا لا نستهدف تناول هذه القضية فيما نكتبه الآن،
إلا أننا سنعرض للنصوص التي وردت في هذه الوثيقة تدعم
هذا الاستنتاج. ونجد في الوثيقة بهذا الخصوص بندين:

الأول: قرر أن المسلمين إذا دعوا اليهود إلى صلح حليف
لهم فإنهم يصلحونه، وإن دعونا إلى مثل ذلك، فإن لهم على
المؤمنين، إلا من حارب الدين.

الثاني: قرر أنه لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في
سبيل الله إلا على سواء عدل بينهم.

فالنص الأول يلزم المسلمين أن ينضموا إلى تحالف مع
اليهود وقبائل غير مسلمة إذا ما وافق اليهود على مخالفة
حلفاء المسلمين، من غير المسلمين طبعاً، ولا يمكن أن يتم
التحالف على النصر إلا إذا كان الدين الإسلامي يجيز

التعامل مع غير المسلمين ممن لا يقيمون فى الدولة الإسلامية بالطبع.

أما النص الثانى فيجيز للمسلمين محالفة غير المسلمين على حقن الدماء بشرط أن يكون ذلك على أساس ما يتفق مع العدالة والمساواة.

الفرع الثانى: المقومات الأساسية لمجتمع المدينة

٣١- تهتم الوثائق الدستورية لكل دولة بتوضيح الأسس التى يقوم عليها المجتمع، والمبادئ الرئيسية التى قبل الناس العيش وفقا لها. والحقوق والحريات العامة التى تعطى لمن يعيشون فى الوطن، فضلا عن تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، إنها مسائل أساسية فى كل دستور حديث وفى أى وثيقة تستهدف تحديد أسس بناء أى دولة.

وتعكس هذه الوثيقة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تسود كل جماعة، كما تعبر عن الفلسفات الخاصة لغالبية أفراد الجماعة وما ترغب أن تحكم به من مقومات.

ومهما قيل فى ثبات الدساتير وعدم قابليتها للتعديل، فلا شك أن ذلك لا يمكن أن يكون صحيحا؛ لأن الدستور يوضع

فى وقت معين، وفى ظل ظروف لابد أن ينالها التغيير والتعديل بحكم تطور الحياة الإنسانية وعدم ثباتها على حال. على أساس هذا الفهم نستطيع أن نوضح العديد من المفاهيم التى وضعت لحكم الدولة الإسلامية فى القرن الهجرى الأول، والتى استمر التشريع السماوى فى النزول على النبى الكريم صلى الله عليه وسلم بعد وضع هذه الوثيقة بما يزيد على عشر سنوات، ولابد أن يكون القرآن الكريم قد أضاف إلى مقومات الحياة الإسلامية الكثير خلال هذه الفترة، كما أن نمو القوة الإسلامية خلالها والاحتكاك المستمر بينها وبين الجماعات الأخرى المتحالفة معها والمعادية لها، قد أضاف العديد من الأسس إلى مقومات الحياة الإسلامية، وغير ذلك الكثير من الأسس التى رأى رسول الله أن ينظم مجتمع المدينة بها فى السنة الأولى بل فى الأيام الأولى لوصوله إلى المدينة، من هنا لابد من أن يأخذ الباحث فى اعتباره الظروف المختلفة للدولة الإسلامية التى أدت إلى استمرار دوام بعض المبادئ التى وضعت فى الوثيقة، وبالعكس تغير هذه المبادئ وتجعل قيمتها نسبية وهى بالجملة ليست أحكاما كثيرة.

مع ذلك لا يستطيع المرء إلا أن يحنى رأسه إجلالا لهذا
السبق التاريخى فى وضع وثائق بناء الدول، وفى صياغة
مبادئ وأسس تتضمنها الوثائق الدستورية الحديثة منذ أن
بدأت الدول تعرف هذا المصطلح فى القرن السادس عشر
الميلادى حتى الآن.

والواقع أن العديد من المقومات التى تتضمنها الدساتير
الحديثة تمثل تفصيلات تترتب على إقرار مقوم أساسى، كما
أن للزمن دوره فى صياغة العديد منها بحكم قيام مؤسسات
تعليمية وصحية واجتماعية مختلفة لم تكن موجودة من قبل،
وعندما نأتى إلى الوثيقة نجدها متقدمة تماما فى هذا
المجال، بل نجدها قد أوردت تفصيلات فى المبادئ الرئيسية
التي ينبغى أن تقوم عليها العلاقات الاجتماعية فى الجماعة
الجديدة، وسنهتم بإبراز هذه المقومات.

أولاً: التكافل الاجتماعى بين سكان المدينة

٣٢- جعلت الوثيقة فى المقام الأول التكافل الاجتماعى بين
المواطنين فى الدولة الجديدة بمختلف عناصرها المسلمة وغير
المسلمة، وتجلت عبقرية الرسول صلى الله عليه وسلم فى فن
بناء الأمم والجماعات فى تحديده لأهم عناصر التكافل
الاجتماعى الذى يجب أن تقوم عليه الأمة الجديدة.

(١) التضامن فى المسئولية عن الجنايات،

تتحدث البنود من الثالث إلى الحادى عشر عن مبدأ إعطاء البيانات وأخذها وتوضح تفصيلا العناصر المختلفة للأمة الجديدة من مسلمين ومقيمين من يهود وغير مسلمين، وتقرر ما كان سائدا بينهم من قبل فى طريقة معالجة حالات القتل، دون الأخذ بالثأر الذى ساد المدينة فترة طويلة وكاد يقضى على سكانها.

هذا العرف إذن من الأعراف المفيدة والنافعة للأمة، وفى إقراره كنظام للدولة الجديدة ما يقويه، ويجعل الخروج على مبادئ الأمة وقوانينها؛ لذا اهتمت الوثيقة اهتماما بالغاية.

صاغت الوثيقة -على ذلك- مبدأ من المبادئ التى عمت الدولة الجديدة هو مبدأ التضامن فى المسئولية بين بطون القبائل عما يحدث من أحد أفرادها من جرائم.

هذا المبدأ هو الذى أمكن به حقن مزيد من الدماء بين الأوس والخزرج قبل وصول الرسول إلى المدينة، إذ تم عد من قتل من كل فريق، ودفعت كل قبيلة دية من قتل من القبيلة الأخرى. أقر الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الوضع وجعله من المقومات الأساسية للدولة الجديدة، فألزم سكان المدينة بأن يقيموا ما كان سائدا بينهم من قبل من قيام كل بطن من

بطون القبائل التي ذكرت الوثيقة اسمها تفصيلاً بإعطاء
المعاقل وفداء من لا يستطيع منهم أن يدفع الدية تضامناً بين
الجميع.

وإن كان زاد على ذلك في هذه الرواية حكماً يتمشى مع
الدين الإسلامي الذي جاء به، لاستئصال هذا الداء العضال
الذي فرق العرب وجعلهم أعداء.

فقد ورد في البند (٢١) أنه من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بيته
فإنه قود به، إلا أن يرضى ولي المقتول بالعقل، وإن المؤمنين
عليه كافة، ولا يحل لهم إلا قيام عليه.

أنه تأكيد لمبدأ الكل في سبيل الفرد والفرد في سبيل الكل
الذي تحاول المجتمعات الحديثة أن تقنع أفرادها بالعيش وفقاً
له، وهو أيضاً صورة مبكرة من صور الأمن الجماعي فقد
ألزم العقد الاجتماعي المؤمنين أن يتضامنوا ضد من يقتل
أحدهم كافة، وأنهم عليه جميعاً ولا يحل لهم إلا القيام عليه،
إنه نفس الحكم الديني الذي ورد في القرآن الكريم في قوله
تعالى «مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا
بِفَيْسِرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ
جَمِيعًا» (٤١).

٢٣- على أن التضامن فى المسئولية فى هذا المجتمع الجديد، والتعاون بين الجميع على رفع الظلم لا يقتصر على حالة القتل فحسب، بل يمتد ليتناول كافة صلات البغى أو الظلم أو الإثم أو العدوان أو الفساد. ولو كان المحدث أو المفسد ولد أحد المؤمنين. ورد فى البند (١٣) من العقد أن (المؤمنين أيديهم على كل من بغى منهم أو ابتغى دسيعة ظلم أو إثما أو عدوانا، أو فسادا بين المؤمنين، إن أيديهم عليه جميعا ولو كان ولد أحدهم). كذلك ورد بالوثيقة تأكيد لهذا المعنى يمنع إيواء المجرم أو نصره (فلا يحل لمؤمن أقر بما فى هذه الصحيفة، وأمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثا أو يؤويه. وأن من نصره، فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه عدل ولا صرف).

هذه المبادئ التى وضعت فى بداية قيام الدولة الإسلامية فى المدينة تبدو- فى نظر أى باحث فى السياسات الجنائية الحديثة - متقدمة جدا، فهى كفيلة بمنع الأخذ بالتأثر، ذلك الداء الذى لا يزال ساريا فى العديد من أجزاء العالم الإسلامى، ومنه مصر.

فالقوانين الجنائية الحديثة كثيرا ما لا تكون رادعة فتخيب

آمال الناس فى العدالة فيلجئون إلى القصاص بأيديهم مما يشيع الفوضى فى المجتمع، ولو طبقت هذه المبادئ الرشيدة لانتهى هذا الداء العضال من مجتمعاتنا.

كذلك تؤدى قواعد الإثبات وتحديد الأدلة فى القوانين الجنائية الحديثة إلى مشاكل عديدة من أهمها ظاهرة إفلات المجرمين من العدالة، ونظام الوثيقة يقيم تضامنا فى المسئولية بين بطون القبائل يؤدى إلى ملافاة هذه الظاهرة، وإن كنا ننبه إلى اهتمام الوثيقة بإقامة المسئولية الجنائية الشخصية فى حالة التوصل إلى معرفة المجرم، بل نجد فيها نصوصا قاطعة فى ذلك كالنص الذى يقول (أنه لا يأتى امرؤ بحليفه، وأن النصر للمظلوم)، والنص الذى يقول (أما من ظلم، فإنه لا يوقع إلا نفسه..).

(٢) الضمان الاجتماعى؛

٣٤- أقرت الدساتير الحديثة مبدأ الضمان الاجتماعى كعنصر رئيسى لقيام التكافل الاجتماعى ومؤداه أن الدول الحديثة تقوم بإعانة من لا يستطيع أن يكسب قوت يومه بسبب عجز أو مرض، وإن كان مدى التقدم فى إقرار هذا

المبدأ يختلف من دولة إلى دولة، ولم يصل تطبيقه إلى مستوى كبير إلا فى قليل من الدول الأوروبية الحديثة.

أما الإسلام فقد توسع فى تطبيقه، وأقام نظام الدولة الإسلامية عليه بفرض الزكاة ووضع نظاماً لتوزيع أموال من بيت المال على المحتاجين وكانت هذه الوثيقة بداية لتقرير مثل هذا المبدأ عندما ذكرت بوضوح (إن المؤمنين لا يتركوا مفرحاً - أى مثقلاً بالدين- أن يعطوه بالمعروف فى فداء أو عقل).

إذن لابد أن تمتد الجماعة يدها إلى المثقل بالدين -سواء لكثرة العيال- وهو المعنى الذى ورد فى القواميس لكلمة (مفرح)- أو لغير ذلك من الأسباب (٤٢)، وقد ذكرت الوثيقة التزام المؤمنين بأن يعطوه بالمعروف ما دام محتاجاً (٤٣)، وخصت بالذكر حالتى الفداء من الأسر أو إعطاء الدية، وإن كان هذا التخصيص قد أتى للتنبيه إلى أهمية هاتين الحالتين، الأولى لحقن الدماء بين الجماعات المسلمة، والثانية لرد الفرد المؤمن الذى بأيدي الأعداء إلى الجماعة.

وسواء ذكر الالتزام يقتصر على هاتين الحالتين، أو يمتد إلى كافة صلات حاجة المؤمن إلى المال، فإن البداية التى تمثلها هذه الوثيقة من الأمور الهامة وفى إقرارها كمبدأ

دستورى ما يكفل تناولها بالتنظيم المفصل فى القوانين لو استعملت لغة عصرنا وهذا التفصيل الذى لا يغطى فى معظم تشريعات دول العالم كافة الحالات، ولا أهمها، إنما الإسلام فى التشريعات اللاحقة، فقد غطاها، وفى هذه الوثيقة تنبيه لأهم ما يتصل بها من أمور بناء الدولة.

ثانياً: حسن الجوار؛

٣٥- اهتم الإسلام بإقامة العلاقات الاجتماعية فى المجتمع الإسلامى على عناصر أخلاقية واضحة من ذلك الحض على حسن الجوار، والقرآن الكريم يوصى بالجيران خيراً سواء كان ذا قربى، أو جاراً أجنبياً، كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم ظل يوصى بالجار وينقل أن الله سبحانه وتعالى ما زال يوصيه حتى ظن صلى الله عليه وسلم أنه سيورثه. وفى عبارات قليلة صاغت الوثيقة حقيقة الموقف الإسلامى من هذه المسألة إذ ورد بها (إن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم).

ثالثاً: العقيدة فى الدولة الجديدة؛

٣٦- حرصت الصحيفة على تأكيد حرية الرأى وحرية العقيدة لأهل الصحيفة فالبند (٢٥) يقرر أن يهود بنى عوف

أمة مع المؤمنين لليهود ومواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوقع إلا نفسه وأهل بيته.

وحرصت البنود التالية من الصحيفة أن تذكر نفس الحق بالنسبة لكافة بطون اليهود (البنود من ٢٦ إلى ٣٥).

والملاحظ أن هذا الحق قد قرر ليس لأهل المدينة فقط، بل لليهود خارج المدينة أيضا بصريح ما ورد في البند (٣٥) الذى يقول إن بطانة يهود كأنفسهم، وقد فسرت البطانة بأنهم اليهود خارج المدينة.

رابعاً: مبدأ المساواة بين عناصر الدولة:

٣٧- وضعت الوثيقة مبدأ أساسياً تقوم عليه العلاقات بين أهل المدينة، وتقوم كافة الدول الحديثة عليه، وهو مبدأ المساواة بين الناس أمام القانون.

كذلك ورد فى البند (١٥) أن ذمة الله واحدة، يجير عليهم أديانهم، وإن المؤمنين موالى بعض، دون الناس (٤٤).

وبالنسبة للمساواة بين المسلمين وبقية أطراف العقد الاجتماعى، فقد ورد فى العديد من النصوص مثل: (وإن يهود الأوس، ومواليهم وأنفسهم، على مثل ما لأهل هذه الصحيفة، مع البر المحصن من أهل هذه الصحيفة، وإن البر دون

الإثم)، وقد أكدت العديد من البنود تمتع سائر اليهود باختلاف البطون التي ينتمون إليها، بنفس هذه الحقوق التي يتمتع بها يهود الأرض، وهى الحقوق التي يتمتع بها أهل هذه الصحيفة (٤٥).

الملحق الثاني

كتاب أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه

إلى الأشرار النخعي لما ولاه مصر

تهديد

١- نشرت منذ حوالى عشر سنين دراسة عن الصحيفة أو دستور المدينة فى مجلة الجمعية المصرية للقانون الدولى بعد أن تحدثت عنها فى محاضرة عامة ألقيتها بهذه الجمعية. وقدمها وعلق عليها المغفور له بإذن الله الدكتور محمد طلعت الغنيمي. كانت لغة الصحيفة تختلف عن اللغة التي نستخدمها اليوم فى كتاباتنا القانونية؛ لأنها كتبت منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة، إذ أن الوثيقة المذكورة أعلنها الرسول عليه الصلاة والسلام فى تأسيسه لدولة المدينة فى العام الأول للهجرة. وكانت هذه الوثيقة كما وصفها بعض المستشرقين

أمراً هاماً أو " لقيه " على حد تعبيره. فلم يكن أحد يتوقع أن يجد وثيقة تليت في منزل يهودية هي -دمنة بنت الحارث وشهدتها ووافق عليها أهل المدينة بمختلف بطونهم وطوائفهم من يهود ووثنيين ثم مهاجرين وأنصار.

٢- وكان البعد السياسى الهام فى الوثيقة هو التنبه إلى فن إنشاء المجتمع السياسى الذى يقوم على توحيد شعب ذى ديانات وأصول مختلفة فى ظل دولة عقائدية هى الدولة الإسلامية وأن يكون الأساس الذى يجمع هذا الشعب هو الموافقة على دستور يعطى الحقوق ويفرض الواجبات ويحدد العلاقات بين السكان وما يجب أن تكون عليه وكذلك يحدد العلاقة بين أصدقاء الدولة وأعدائها فى عمل قانونى غير مسبوق على حد علمي.

وكنت أمل أن أستمّر فى نشر وثائق من نفس الأهمية بعد دراستها والتعليق عليها وتحديد الأبعاد القانونية فيها وتقريبها من اللغة القانونية المستخدمة فى الوقت الحاضر.

٣- وقد كان السبب الرئيسى فى عقد ندوة عن حقوق الإنسان فى الإسلام فى مدينة الرياض هو إظهار مبادئ ومفاهيم الإسلام المثبوتة فى الوثائق لأسباب عديدة هي:

أ- إن هذه الوثائق ذات أهمية فائقة فى تحديد رؤية

المسلمين لحقوق وواجبات المواطن في الدولة الإسلامية سواء
أكان مسلماً أم غير مسلم.

ب- إن هذه الوثائق لم تتل حظها في الدراسات العديدة
التي تمت حول الإسلام وشريعته ومصادرها ونظريته للإنسان
وحفظه لكرامته.

ج- إن هذه الوثائق تكشف عن رؤية صائبة وبعد رأى
ونفاذ بصيرة لدى المسلمين وقادتهم، وتمثل سبقاً في تناول
قضايا وموضوعات لم يقم به غير المسلمين إلا بعد سنوات أو
قرون عديدة.

د- إن قضايا حقوق الإنسان وحياته قد تم تناولها في
السنوات الأخيرة بشكل مكثف وتم مناقشة الوثائق الدولية
الحديثة فيها ومقارنتها بمبادئ الإسلام في هذا الخصوص،
لكن الوثائق التي صدرت عن الدولة الإسلامية وحكامها
وحكمائها وقادتها لم يتم تناولها بالشكل المطلوب.

لذا سيكون أحد المحاور الهامة لهذه الندوة هو تناول
وثائق متصلة اتصالاً وثيقاً بحقوق الإنسان وحياته وبما تم
التعبير عنها بلغة مختلفة.

وفي إطار يتناسب مع حقائق الإسلام ودور العقيدة

الإسلامية فى صياغة مختلف الأحكام التشريعية والدستورية
والقانونية بشكل عام.

٤- ويهمنى أن أتناول إحدى الوثائق الهامة الآن وهى
هذا الكتاب الهام الذى وجهه الإمام على بن أبى طالب كرم
الله وجهه إلى واليه على مصر الأشتر النخعى بعد أن
اضطربت الأحوال فى عهد الوالى السابق محمد بن أبى بكر
رضى الله عنه، إن الكتاب يمثل وثيقة هامة من وثائق الدولة
الإسلامية، ويضع أسساً هامة يجب على الحكام جميعهم أن
يراعوها فى علاقاتهم بالشعب الذى يحكمونه. وقد اهتم
الإمام محمد عبده بهذا الكتاب ووجد أنه يستحق الشرح
والتوضيح. كما أن الشيخ أحمد محمد أحد الكتاب الذين
عملوا فى مكتبة الأزهر قد تنبه إلى أهميته فأخرجه من كتاب
مطول لكى يسهل تداوله ويقبل العلماء على دراسته وتناوله،
ويسعدنى أن أوضح الأبعاد المتصلة بحقوق الإنسان وحياته
فى هذا الكتاب.

● وقبل قيامى بهذا التناول يسعدنى أن أوضح الحقائق

التالية:

١- إن روح العقيدة الإسلامية والتى تتجلى فى وجوب

التقرب من الله وجعل كل ما يفعله الإنسان المؤمن من خير يبتغى به ثواب الله وابتغاء عذابه واضحة تمام الوضوح فى هذه الوثيقة وهو بعد لا نجد فى الوثائق الحديثة التى تتناول حقوق الإنسان وحرياته.

وهى وثائق الأساس الأول فيها هو الفصل بين الأحكام القانونية والدستورية وبين أحكام الدين والعقيدة أى الأساس العلماني.

٢- إن هناك العديد من الحقوق التى لا نجد لها فى المفاهيم التقليدية لنظرية الحقوق والحريات العامة بالمفاهيم الغربية. وهذه مسألة هامة يجب أن ننتبه إليها من الآن. فلا شك أن صياغة الحقوق بالمفاهيم الغربية الحديثة يختلف عن الصياغة التى تولاهها فقهاء المسلمين، وهنا فإنه يمكننا دائماً أن نستدعى الصياغات الإسلامية للحقوق والحريات، ونوطين أنفسنا على استخدامها، كما أننا يمكن أن نتحدث عن حقوق وردت فى الوثائق الإسلامية لا نجد لها فى المواثيق الحديثة.

٣- إن هذا الكتاب يركز على الحقوق السياسية، وبالذات على تلك الحقوق التى يجب أن يراعيها الحاكم فى تعامله مع المحكومين ومن هنا فإننا نقول إن الحكم بالتشريعات التى

أنزلها الله على رسوله أحد حقوق الإنسان. ورد المشكلات التي تواجه الحاكم ولا يجد لها حكماً صريحاً في كتاب أو سنة هو حق من حقوق الإنسان، بل إن تطبيق شرعة الله في الأرض هي أول وأهم حقوق الإنسان، لأنها تخرج الناس من عبادة الإنسان إلى عبادة الله، وتحقق أقصى قدر من السمو الخلقي في تعامل الإنسان مع أخيه الإنسان.

كذلك تهتم هذه الوثيقة اهتماماً بالغاً بتنبيه الحاكم إلى ضرورة تقوى الله، بما يحمله هذا المعنى من الخوف من الله ومراعاة ما يجوبه علينا من أمور في تعاملاتنا مع بعضنا البعض، ويسود في الوثيقة ضرورة تحقيق العدالة والإنصاف في المجتمع الإسلامي وهو في تقديرى من أهم حقوق الإنسان التي ربما لا نجد تعبيراً مباشراً عنها في الوثائق الحديثة. ونظراً للطابع السياسى لهذه الوثيقة ولأنها صدرت في وقت اضطربت فيه الأمور وكان المسلمون يعيشون في ظل الفتنة الكبرى عقب مقتل عثمان بن عفان رضى الله عنه، والتنازع على الخلافة بين الإمام على كرم الله وجهه، ومعاوية بن أبى سفيان، فنجد اهتماماً واضحاً بالشروط الواجب

توافرها فيمن يتولى أمر المسلمين، وبالواجبات المتبادلة بين الراعى والرعية وبالأسلوب الذى يجب أن يتم التعامل به مع العمال والزراع وأصحاب الحرف.

كذلك يعتبر من حقوق الإنسان اختيار الأصلح لحكمهم ومن حقوقهم أيضاً أن يكون أخذ حقوق الدولة وفقاً للشرع الإسلامى مع الترفق بضعيفهم، وعدم إرهاب أحد فى تحصيل الزكاة أو الخراج.

وهكذا نمضى فى تتبع الحقوق والواجبات التى تحتويها هذه الوثيقة الهامة من وثائق الدولة الإسلامية. ونبدأ بعرض نص الوثيقة وشرح الإمام محمد عبده لها، ثم نتناول بالتفصيل مبادئ حقوق الإنسان التى وردت فيها.

نص الوثيقة

مقتبس السياسة وسياج الرياسة

كتاب أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه
ورضى عنه إلى الاشترا النخعى لما ولاه على مصر حين
اضطرب محمد بن أبى بكر وهو أطول عهد وأجمع كتبه
للمحاسين.

شرح ألفاظه اللغوية حضرة صاحب الفضيلة العالم
الكامل الأستاذ الشيخ محمد عبده مفتى أفندى الديار
المصرية شرحاً غايةً فى الإيجاز والإفادة، وقد أذن حفظه الله
بطبعه.

حقوق الطبع محفوظة

طبع على نفقة أحمد محمد كاتب كتبخانة الأزهر الشريف

سنة ١٣١٧ هـ

طبع بالمطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم بمصر.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

حمد الله على مترادف نعمه أفضل ما نطق به اللسان.
وشكره على متناسق كرمه أكد واجب على كل من أوتى قوة
البيان والصلاة والسلام على من أعجز بنوابع كلمه مداره
الفصحاء. وعلى آله وأصحابه قادة أعظم البلغاء، وبعد فلما
كانت وظيفتى وهى الاشتغال بالكتابة فى مكتبة الجامع
الأزهر الشريف من شأنها أنى أطلع على معظم ما فى هذه
المكتبة من الأسرار الجليلة وأتصفح كثيراً من كتبها المفيدة
فبينما أنا أطلع فى كتاب منها إذ عثرنى حسن حظى على
عهد جليل لفارس حلبة البيان أمير المؤمنين وخليفة رسول الله
سيدنا على بن أبى طالب كرم الله وجهه إلى الأثر النخعي
لما ولاه على مصر حين اضطرب محمد بن أبى بكر ورأيت أنه
قد جمع أمهات السياسة وأصول الإدارة فى قواعد حوت من

فصاحة الكلم وبلاغة الكلام وحسن الأسلوب ما لا يمكن لعاجز مثلى أن يصفه فدهشت جداً لما لم أجد لهذا الكتاب تداولاً على ألسن المتكلمين بالعربية خصوصاً المشتغلين بتعلمها من طلبة الأزهر والمدارس مع أنه كان من الواجب أن مثل هذا الكتاب يحفظ في الصدور لا فى السطور وفكرت فى سبب ذلك فرجحت أنه يرجع إلى أمرين أولهما ندرة وجود الكتاب المشتمل على هذا العهد وعدم تيسر الحصول عليه لكثير من الطلاب ثانيهما ما اعتدناه من التكاثر عن مطالعة الكتب إذا كانت كبيرة الحجم فأخذت على نفسي أن أزيل هذين المانعين وذلك بطبع هذا العهد مستقلاً عن الكتاب ليكون فى زهادة ثمنه وصغر حجمه ما يحدو بمرقادى البلاغة والساعين وراء تحصيل ملكة الإنشاء إلى الحصول عليه ومطالعة المرة بعد المرة، بل حفظه كما أنى أخذت على نفسي أيضاً أن أنشر تباعاً ما أقف عليه من أمثال هذا الكتاب النفيس على أن أؤدى بذلك بعض ما يجب على من الخدمة للغتى وأمتى ودينى والله المستعان وهو حسبى وبه ثقّتي.

(أحمد محمد)

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما أمر به عبد الله على أمير المؤمنين مالك بن الحارث
الأشتر في عهده إليه حين ولاه مصر جباية خراجها وجهاد
عدوها واستصلاح أهلها وعمارة بلادها.

أمره بتقوى الله وإيثار طاعته واتباع ما أمر به في كتابه
من فرائضه وسننه التي لا يسعد أحد إلا باتباعها ولا يشقى
إلا مع جحودها وإضاعتها وأن ينصر الله سبحانه بقلبه ويده
ولسانه فإنه جل اسمه قد تكفل بنصر من نصره وإعزاز من
أعزه.

وأمره أن يكسر نفسه عند الشهوات ويزعها (٤٦) عند
الجمحات فإن النفس أماراة بالسوء إلا من رحم الله. ثم اعلم
يا مالك أنى قد وجهتك إلا بلاد قد جرت عليها دول قبلك من
عدل وجور وأن الناس ينظرون من أمورك في مثل ما كنت

تتنظر فيه من أمور الولاية قبلك ويقولون فيك ما كنت تقول فيهم
وإنما يستدل على الصالحين بما يجزى الله لهم على ألسن
عباده فليكن أحب الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح.

فمالك هواك وشح بنفسك عما لا يحل لك (٤٧) فإن الشح
بالنفس الإنصاف منها فيما أحببت أو كرهت وأشعر قلبك
الرحمة للرعية والمحبة لهم واللفظ بهم ولا تكونن عليهم سبعا
ضاريا تغتتم أكلهم فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين أو
نظير لك في الخلق يفرط منهم الزلل (٤٨) وتعرض لهم العلل
ويؤتى (٤٩) على أيديهم في العمد والخطأ فاعطهم من عفوك
وصفحك الذي تحب أن يعطيك الله فوق من ولاك وقب
استكفاك أمرهم (٥٠) وابتلاك بهم ولا تنصب نفسك لحرب
الله فإنه لا يدرى لكونه لا غنى بك عن عفوه ورحمته ولا تندمن
على عفوه ولا تبجحن بعقوبة (٥١) ولا تسرعن إلى بادرة
وجدت منها مندوحة ولا تقولن إنى مؤمر أمر فأطاع (٥٢) فإن
ذلك ادغال في القلب ومنهكة للدين وتقرب من الغير.

وإذا حدث لك ما أنت فيه من سلطانك أبهة أو مخيلة (٥٣)
فانظر إلى عظم ملك الله فوقك وقدرته منك على ما لا تقدر
عليه من نفسك فإن ذلك يطامن إليك من طماجك (٥٤) ويكف

عنك من غربك ويفيء إليك بما عزب عنك من عقلك إياك
ومساماة الله في عظمتة (٥٥) والتشبه به في جبروته فإن الله
يذل كل جبار ويهين كل مختال. أنصف الله وأنصف الناس
من نفسك ومن خاصة أهلك ومن لك فيه هوى من رعيته؛
فإنك إلا تفعل تظلم ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون
عباده ومن خاصمه الله أدحض حجته (٥٦) وكان الله حرباً
حتى ينزع و يتوب. وليس شيء أدعى إلى تغيير نعمة الله
وتعجيل نقمته من ظل على ظلمه فإن الله سميع دعوة
المضطهدين وهو للظالمين بالمرصاد.

وليكن أحد الأمور إليك أوسطها في الحق وأعمها في
العدل وأجمعها لرضا الرعية فإن سخط العامة يجحف برضى
الخاصة وإن سخط الخاصة (٥٧) يغتفر مع رضا العامة
وليس أحد من الرعية أثقل على الوالى مؤونة في الرخاء وأقل
معونة له في البلاء وأكره.

للإنصاف وأسأل بالإلحاف (٥٨) وأقل شكراً عند الإعطاء
وأبطأ عذراً عند المنع وأضعف صبراً عند ملومات الدهر من
أهل الخاصة (٥٩) وإنما عماد الدين وجماع المسلمين (٦٠)
والعدة للأعداء العامة من الأعداء العامة من الأمة فليكن

صغوك لهم وميلك معهم. ليكن أبعد رعييتك منك وأشنأهم
عندك أطلبهم لمعائب الناس (٦١) فإن في الناس عيوباً الوالى
أحق من سترها (٦٢) فلا تكشفن عما غاب عنك منها فإنما
عليك تطهير ما ظهر لك والله يحكم على ما غاب عنك فاستر
العورة ما استطعت يستر الله منك ما تحب ستره من رعييتك.
أطلق عن الناس عقدة كل حق (٦٣) واقطع عنك سبب كل وتر
وتغاب عن كل مالا يصح لك ولا تعجلن إلى تصديق ساع
فإن الساعى غاش وإن تشبهه بالناصحين. ولا تدخلن فى
مشورتك بخيلاً يعدل بك عن الفضل (٦٤) ويعدك الفقر ولا
جباناً يضعفك عن الأمور ولا حريصاً يزين لك الشر بالجور
فإن البخل والجبن والحرص من غرائز شتى (٦٥) يجمعها
سوء الظن بالله.

إن شر وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيراً ومن شركهم
فى الآثام فلا يكونن لك بطانة (٦٦) فإنهم أعوان الأثمة
وإخوان الظلمة وأنت وأجد منهم خير الخلف (٦٧) ممن له مثل
آرائهم ونفادهم وليس عليه مثل أصارهم وأوزارهم (٦٨) ممن
لم يعاون ظالماً على ظلمه ولا آثماً على إثمه أولئك أخف عليك
مؤونة وأحسن لك معونة وأحنى عليك عطفاً وأقل لغيرك
ألفاً (٦٩) فاتخذ أولئك خاصة لخلواتك وحفلاتك. ثم ليكن أثرهم

عندك أقولهم بمر الحق لك (٧٠) وأقلهم مساعدة فيما يكون منك مما كره الله لأوليائه واقعاً من هواك حيث وقع (٧١) وألصق بأهل الورع والصدق ثم رضهم على ألا يطروك (٧٢) ولا يجحوك بباطل لم تفعله فإن كثرة الإطراء تحدث الزهو وتدنى من العزة.

ولا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء فإن في ذلك تزهيداً لأهل الإحسان وتدريباً لأهل الإساءة على الإساءة وألزم كلاً منهم ما ألزم نفسه (٧٣).

واعلم أنه ليس شيء بادعى إلى حسن ظن راع برعيته من إحسانه إليهم (٧٤) وتخفيفه المؤونات عليهم وترك استكراهه إياهم على ما ليس قبلهم، فليكن منك في ذلك أمر يجتمع لك به حسن الظن يقطع عنك نصيباً طويلاً، وإن أحق من ساء ظنك به لمن ساء بلاؤك عنده.

ولا تنقض سنة صالحة عمل بها صدور هذه الأمة واجتمعت بها الألفة وصلحت عليا الرعية ولا تحدثن سنة تضر بشيء من ماضى تلك السنن فيكون الأجر لمن سننها والوزر عليك بما نقضت منها وأكثر مدارس العلماء ومناقشة الحكماء (٧٥) في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك وإقامة ما استقام به الناس قبلك.

واعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض ولا غنى ببعضها عن بعض. فمنها جنود الله. ومنها كتاب العامة والخاصة (٧٦) ومنها قضاة العدل. ومنها عمال الإنصاف والرفق. ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس. ومنها التجار وأهل الصناعات. ومنها الطبقة السفلى من ذوى الحاجة والمسكنة. وكلاً قد سمي الله سهمه (٧٧) ووضع على حده فريضة في كتابه أو سنة نبيه صلى الله عليه و آله عهداً منه عندنا محفوظاً.

فالجنود بإذن الله حصون الرعية وزين الولاية وعز الدين وسبل الأمن وليس تقوم الرعية إلا بهم لا قوام للجنود إلا بما يخرج الله لهم من الخراج الذى يقوون به فى جهاد عدوهم ويعتمدون عليه فيما يصلحهم ويكون من وراء حاجتهم (٧٨). ثم لا قوام لهذين الصنفين إلا بالصنف الثالث من القضاة والعمال والكتاب لما يحكمون من المعاهد (٧٩) ويجمعون من المنافع ويؤمنون عليه من خواص الأمور وعوامها. ولا قوام لهم جميعاً إلا بالتجار وذوى الصناعات فيما يجتمعون عليه من مرافقهم (٨٠) ويقيمونه من أسواقهم ويكفونهم من الترفق بأيديهم ما لا يبلغه رفق غيرهم.

ثم الطبقة السفلى من أهل الحاجة والمسكنة الذين يحق
رفدهم ومعونتهم وفي الله لكل سعة ولكل على الوالى حق
بقدر ما يصلحه وليس يخرج الوالى من حقيقة ما ألزمه الله
من ذلك إلا بالاهتمام والاستعانة بالله وتوطين نفسه على لزوم
الحق والصبر عليه فيما خف عليه أو ثقل. فول من جنودك
أنصحهم فى نفسك لله ولرسوله وإمامك وأنقاهم جيئاً (٨١)
وأفضلهم حلاً ممن يبطئ عن الغضب ويستريح إلى العذر
ويرؤف بالضعفاء وينبو على الأقوياء (٨٢) وممن لا يثيره
العنف ولا يقعد به الضعف. ثم الصق بذوى الأحساب (٨٣)
وأهل البيوتات الصالحة والسوابق الحسنة ثم أهل النجدة
والشجاعة والسخاء والسماحة فإنهم جماع من الكرم وشعب
من العرف ثم تفقد من أمورهم ما يتفقد الوالدان من ولدهما
ولا يتفاقم فى نفسك شيء قويتهم به (٨٤) ولا تحقرن لطفاً
تعاهدتم به (٨٥) وإن قل فإنه داعية لهم إلى بذل النصيحة لك
وحسن الظن بك ولا تدع تفقد لطيف أمورهم اتكالا على
جسيمها فإن اليسير من لطفك موضعاً ينتفون به وللجسيم
موقعاً لا يستغنون عنه.

وليكن أثر رؤوس جنودك عندك (٨٦) من واساهم فى معونته

وأفضل عليهم من جدته بما يسعهم. ويسع من ورائهم من
خلف أهليهم حتى يكون همهم هماً واحداً في جهاد العدو
فإن عطفك عليهم (٨٧) يعطف قلوبهم عليك وإن أفضل قرة
عين الولاة استقامة العدل في البلاد وظهور مودة الرعية وإنه
لا تظهر مودتهم إلا بسلامة صدورهم ولا تصح نصيحتهم إلا
بحيبتهم على ولاة أمورهم (٨٨) وقلة استئصال دولهم وترك
استبطاء انقطاع مدتهم فافسح في آمالهم وواصل في حسن
الثناء عليهم وتعدد ما أبلى ذور البلاء منهم (٨٩) فإن كثرة
الذكر لحسن أفعالهم تهر الشجاع وتحرض الناكل إن شاء
الله. ثم اعرف لكل امرئ منهم ما أبلى ولا تضيفن بلاء امرئ
إلى غيره (٩٠) ولا تقصرن به دون غاية بلائه ولا يدعونك
شرف امرئ إلى أن تستصغر من بلائه ما كان عظيماً.

واردد إلى الله ورسوله ما يضلحك من الخطوب (٩١)
ويشتبه عليك من الأمور فقد قال تعالى لقوم أحب إرشادهم
(يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر
منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) فالرد
إلى الله الأخذ بمحكم (٩٢) كتابه والرد إلى الرسول الأخذ
بسنته الجامعة غير المفرقة (٩٣). ثم اختر للحكم بين الناس

أفضل رعيته (٩٤) في نفسك ممن لا تضيق به الأمور ولا
تمحكه الخصوم (٩٥) ولا يتمادى في الزلة ولا يحصر من
الفىء إلى الحق إذا عرفه (٩٦) ولا تشرف نفسه على
طمع (٩٧) ولا يكتفى بأدنى فهم دون أقصاه (٩٨) أوقفهم في
الشبهات (٩٩) وأخذهم بالحجج وأقلهم تبرماً بمراجعة الخصم
وأصبرهم على تكشف الأمور وأصبرهم عند اتضاح الحكم
ممن لا ... ،،،

يزدهيه إطراء (١٠٠) ولا يستميله إغراء. وأولئك قليل. ثم
أكثر تعاهد قضائه (١٠١) وأفسح له في البذل ما يزيل
علته (١٠٢). وتقل معه حاجته إلى الناس وأعطه من المنزلة
لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك (١٠٣) ليأمن بذلك
اغتيال الرجال له عندك فانظر في ذلك نظراً بليغاً فإن هذا
الدين قد كان أسيراً في أيدي الأشرار يعمل فيه بالهوى
ويطلب به الدنيا.

ثم انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختباراً (١٠٤) ولا
تولهم محاباة وأثره فإنها جماع من شعب الجور والخيانة
وتتوخ منهم أهل التجربة والحياء (١٠٥) من أهل البيوتات
الصالحة والقدم في الإسلام المتقدمة فإنهم أكرم أخلاقاً

وأصبح أعراضاً وأقل في المطامع إشرافاً وأبلغ في عواقب الأمور نظراً. ثم أسبغ عليهم الأرزاق (١٠٦).

فإن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم وحجة عليهم ان خالفوا أمرك أو ثلموا أمانتك (١٠٧) ثم تفقد أعمالهم وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم (١٠٨) فإن تعاهدك في السر لأموهم حدودهم (١٠٩) على استعمال الأمانة والرفق بالرعية. وتحفظ من الأعوان فإن أحد منهم بسط يده إلى خيانة اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك (١١٠) اكتفيت بذلك شاهداً فبسطت عليه العقوبة في بدنه وأخذته بما أصاب من عمله ثم نصبته بمقام المذلة ووسمته بالخيانة وقلدته عار التهمة.

وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم. ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله. ولكن نظرك في عمارة الأرض وأبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة أضر البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلاً فإن شكوا ثقيلاً (١١١) أو علة أو انقطاع شرب أو بالة أو إحالة أرض إغتمرها غرق وأجحف بها عطش خففت عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم.

ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم فإنه نخر

يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك مع استجلابك حسن ثنائهم وتبجحك باستفاضة العدل فيهم (١١٢) معتمداً أفضل قوتهم (١١٣) بما ذخرت عندهم من أجمامك لهم والثقة منهم بما عوتهم من عدلك في رفقك بهم. فربما حدث من الأمور ما إذا عولت فيه عليهم من بعد احتملوه طيبة أنفسهم به (١١٤) فإن العمران محتمل ما حملته وإنما يؤتى خراب الأرض من أعواز أهلها وإنما يعوز أهلها الإشراف أنفس الولاة على الجمع (١١٥) وسوء ظنهم بالبقاء وقلة انتفاعهم بالعبر.

ثم انظر في حال كتابك (١١٦) فول على أمورك خيرهم وأخص رسائلك التي تدخل فيها مكائلك وأسرارك بأجمعهم لوجود صالح الأخلاق (١١٧) ممن لا تبطره الكرامة فيجتري بها عليك في خلاف لك بحضرة ملاء...

ولا تقصر به الغفلة (١١٨) عن إيراد مكاتبات عمالك عليك وإصدار جواباتها على الصواب عنك فيما يأخذ لك ويعطى منك ولا يضعف عقداً اعتقده لك ولا يعجز عن إطلاق ما عقد عليك (١١٩) ولا يجهل مبلغ قدر نفسه في الأمور فإن الجاهل بقدر نفسه يكون بقدر غيره أجهل. ثم لا يكون اختيارك إياهم على فراستك واستنامتك (١٢٠) وحسن الظن منك فإن الرجال يتعرفون لفراسات الولاة بتصنعهم وحسن خدمتهم (١٢١) وليس وراء ذلك من النصيحة والأمانة شيء ولكن اختبرهم

بما ولوا للصالحين قبلك فاعمد لأحسنهم كان فى العامة أثراً
وأعرفهم بالأمانة وجهاً فإن ذلك دليل على نصيحتك لله ولن
وليت أمره واجعل لرأس كل أمر من أمورك رأساً منهم (١٢٢)
لا يقهره كبيرها ولا يشنت عليه كثيرها ومهما كان فى كتابك
من عيب فتغايبت عنه ألزمته (١٢٣). ثم استوص بالتجار
وذوى الصناعات (١٢٤) وأوص بهم خيراً المقيم منهم
والمضطرب بماله (١٢٥) والمترفق ببدنه فإنهم مواد المنافع
وأسباب المرافق وجلا بها من المباعد والمطارح فى برك
وبحرك وسهلك وجبالك وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها (١٢٦)
ولا يجترئون عليها.

فإنهم سلم لا تخاف بائقته (١٢٧) وصلاح لا تخشى غائلته
وتفقد أمورهم بحضرتك وفى حواشى بلادك. واعلم مع ذلك
أن فى كثير منهم ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً (١٢٨) واحتكاراً
للمنافع وتحكماً فى البياعات وذلك باب مضررة للعامة وعيب
على الولاية.

فامنع من الاحتكار فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وآله منع منه وليكن البيع بيعاً سمحاً بموازين عدل وأسعار لا

تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع (١٢٩) فمن قارف
حكره بعد نهيك إياه (١٣٠). فنكل به وعاقب فى غير إسراف.
ثم الله الله فى الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم
والمساكين والمحتاجين وأهل البوسى والزمنى (١٣١) فإن هذه
الطبقة قانعا ومعترا (١٣٢) واحفظ الله ما استحفظك من حقه
فيهم واجعل لهم قسماً من بيت مالك وقسماً من غلات
صوافى الإسلام فى كل بلد (١٣٣) فإن للأقصى منهم مثل
الذى للأدنى.

وكل قد استرعيت حقه. فلا يشغلنك عنهم بطر (١٣٤) فإنك
لا تعذر بتضييعك التافه (١٣٥) لأحكام الكثير المهم فلا
تشخص همك عنهم (١٣٦) ولا تصعر خدك لهم وتفقد أمور
من لا يصل إليك منهم ممن تقتحمه العيون (١٣٧) وتحقره
الرجال. ففرغ لأولئك ثقتك (١٣٨) ومن أهل الخشية والتواضع
فليرفع إليك أمورهم ثم اعمل فيهم بالأعذار على الله يوم
تلقاه (١٣٩) فإن هؤلاء من بين الرعية أحوج إلى الإنصاف من
غيرهم وكل فاعذر إلى الله فى تأدية حقه إليه. وتعهد أهل
اليتيم (١٤٠) وذوى الرقة فى السن ممن لا حيلة له ولا ينصب
للمسألة نفسه وذلك على الولاة ثقيل. والحق كله ثقيل. وقد
يخففه الله على أقوام طلبوا العاقبة فصبروا أنفسهم ووثقوا
بصدق وعد الله لهم.

واجعل لذوى الحاجات منك قسماً (١٤١) تفرغ لهم فيه شخصك وتجلس لهم مجلساً عاماً فتتواضع فيه لله الذى خلقك وتقعده عنهم جندك وأعوانك (١٤٢) من أحراسك وشرطك حتى يكلمك متكلمهم غير متتعتع (١٤٣) فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى غير موطن (١٤٤) (لن تقدس أمة (١٤٥) لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوى غير متتعتع). ثم احتمل الخرق منهم والعى (١٤٦) ونح عنه الضيق والأنف (١٤٧) يبسط الله عليك بذلك أكناف رحمته ويوجب لك ثواب طاعته وأعط ما أعطيت هنيئاً (١٤٨) وأمنع فى إجمال وأعذار. ثم أمور من أمورك لا بد لك من مباشرتها. منها إجابة عمالك بما يعى عنه كتابك (١٤٩).

ومنها إصدار حاجات الناس يوم ورودها عليك مما تخرج به صدور أعوانك (١٥٠) وأمض لكل يوم عمله فإن لكل يوم ما فيه واجعل لنفسك فيما بينك وبين الله أفضل تلك المواقيت وأجزل تلك الأقسام (١٥١) وإن كانت كلها لله إذا صلحت فيها النية وسلمت منها الرعية.

وليكن فى خاصة ما تخلص فيه لله دينك إقامة فرائضه التى هى له خاصة فأعط الله من بدنك فى ليك ونهارك ووف

ما تقربت به إلى الله من ذلك كاملاً غير مثلوم ولا منقوص (١٥٢) بالغاً من بدنك ما بلغ وإذا قمت في صلاتك للناس فلا تكونن منفراً ولا مضيعاً (١٥٣) فإن في الناس من به العلة وله الحاجة ،وقد سألت الرسول عليه الصلاة والسلام حين وجهنى إلى اليمن كيف أصلى بهم فقال (صل بهم كصلاة أضعفهم وكن بالمؤمنين رحيماً) .

وأما بعد فلا تطولن احتجاجك عن رعيتك فإن احتجاج الولاة عن الرعية شعبة من الضيق وقلة علم ما احتجبوا دونه فيصغر عندهم الكبير ويعظم الصغير ويقبح الحسن ويحسن القبيح ويشاب الحق بالباطل وإنما الوالى بشر لا يعرف ما توارى عنه الناس به من الأمور وليسست على الحق سمات (١٥٤) تعرف بها ضروب الصدق من الكذب وإنما أنت أحد رجلين .

إما امرؤ سخطت نفسك بالبذل فى الحق ففيم احتجاجك (١٥٥) من واجب حق تعطيه أو فعل كريم تسديه ، أو مبتلى بالمنع فما أسع كف الناس عن مسألتك إذا يتسوا من ذلك (١٥٦) مع أن أكثر حاجات الناس إليك مما لا مؤونة فيه عليك من شكاة مظلمة (١٥٧) أو طلب إنصاف فى معاملة .

ثم للوالى خاصة وبطانة فيهم استئثار وتناول وقلة

إنصاف في معاملة فاحسم مادة أولئك بقطع أسباب تلك الأحوال (١٥٨) ولا تقطعن لأحد من حاشيتك وحامتك قطيعة (١٥٩) ولا يطمعن منك في اعتقاد عقدة تضر بمن يليها من الناس في شرب أو عمل مشترك يحملون مؤونته على علم غيرهم فيكون مهناً ذلك الهم دونك (١٦٠) وعيبه عليك في الدنيا والآخرة.

وألزم الحق من لزمه من القريب والبعيد وكن في ذلك صابراً ومحتسباً واقعاً ذلك من قرابتك وخاصتك حيث وقع وابتغ عاقبته بما يثقل عليك منه فإن مغبة ذلك محمودة (١٦١). وإن ظنت الرعية بك حيفاً فاصحر لهم بعذر (١٦٢) واعدل عنك ظنونهم بأصحارك فإن في ذلك رياضة منك لنفسك ورفقاً برعيتك وأعداراً تبلغ به حاجتك من تقويمهم على الحق.

ولا تدفعن صلحاً دعاك إليه عدوك ولله فيه رضى فإن في الصلح دعة لجنودك (١٦٣) وراحة من همومك وأمناً لبلاك. ولكن الحذر كل الحذر من عدوك بعد صلحه فإن العدو ربما قارب ليتغفل (١٦٤) فخذ بالحزم واتهم في ذلك حسن الظن. وإن عقدت بينك وبين عدوك عقدة أو ألبسته منك

ذمة (١٦٥) فحط عهدك بالوفاء وارع ذمتك بالأمانة واجعل نفسك جنة. دون ما أعطيت (١٦٦) فإنه ليس من فرائض الله شيء الناس أشد عليه اجتماعاً مع تفرق أهوائهم وتششت أرائهم من تعظيم الوفاء بالعهود (١٦٧) وقد لزم ذلك المشركون فيما بينهم دون المسلمون (١٦٨).....

لما استوبلوا من عواقب الغدر (١٦٩) فلا تغدرن بذمتك ولا تخيسن بعهدك (١٧٠) ولا تختلن عدوك. فإنه لا يجترئ على الله إلا جاهل شقي. وقد جعل الله عهده وذمته أمناً أمضاه بين العباد برحمته (١٧١) وحريماً يسكنون إلى منعته ويستفيضون إلى جواره (١٧٢) فلا أدغال ولا مدالسة (١٧٣) ولا خداع فيه. ولا تعقد عقداً تجوز فيه العلل (١٧٤) ولا تعولن على لحن قول بعد التأكيد والتوثيق، ولا يدعونك ضيق أمر لزمك فيه عهد الله إلى طلب انفساخه بغير الحق فإن صبرك على ضيق أمر ترجو انفراجة وفضل عاقبته خير من غدر تخاف تبعته وأن تحيط بك من الله فيه طلبه (١٧٥) فلا تستقل فيها دنياك ولا آخرتك. إياك والدماء وسفكها بغير حلها فإنه ليس شيء أدعى لنقمة ولا أعظم لتبعة ولا أحرى بزوال نعمة وانقطاع مدة من سفك الدماء بغير حقها والله سبحانه مبتدئ بالحكم بين العباد فيما تسافكوا من الدماء يوم القيامة.

فلا تقوين سلطانك بسفك دم حرام فإن ذلك مما يضعفه ويوهنه بل يزيله وينقله ولا عذر لك عند الله ولا عندى فى قتل العمد لأن فيه قود البدن (١٧٦). وإن ابتليت بخطأ وأفرط عليك سوطك (١٧٧) أو سيفك أو يدك بعقوبة فإن فى الوكزة فما فوقها مقتلة فلا تطمحن بك نخوة سلطانك على أن تؤدى إلى أولياء المقتول جقمهم.

وإياك والإعجاب بنفسك والثقة بما يعجبك منها وحب الإطراء (١٧٨) فإن ذلك من أوثق فرص الشيطان فى نفسه ليمحق ما يكون من إحسان المحسنين.

وإياك والمن على رعيته بإحسانك أو التزيد فيما كان من فعلك (١٧٩) أو أن تعدهم فتتبع موعده بخلفك فإن المن يبطل الإحسان والتزيد يذهب بنور الحق والخلف يوجب المقت عند الله والناس (١٨٠) قال الله تعالى «كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون» (الصف: ٣) .

وإياك والعجلة بالأمور قبل أوانها أو التسقط فيها عند إمكانها (١٨١) أو اللجاجة فيها إذا تنكرت (١٨٢) أو الوهن عنها إذا استوضحت. فضع كل أمر موضعه وأوقع كل أمر موقعه.

وإياك والاستئثار بما الناس فيه أسوة (١٨٣) والتغابى عما يعنى به مما قد وضع للعيون فإنه مأخوذ منك لغيرك

وعما قليل تنكشف عنك أغطية الأمور وينتصف منك للمظلوم.
أملك حمية أنفك (١٨٤) وسورة جدك وسطوة يدك وغرب
لسانك واحترس من كل ذلك بكف البادرة (١٨٥) وتأخير
السطوة حتى يسكن غضبك فتملك الاختيار ولن تحكم ذلك
من نفسك حتى تكثر همومك بذكر المعاد إلى ربك.
والواجب عليك أن تتذكر ما مضى لمن تقدمك من حكومة
عادلة أو سنة فاضلة أو أثر عن نبينا محمد صلى الله عليه
وسلم أو فريضة في كتاب الله عز وجل فتقتدى بها. شاهدت
مما عملنا به فيها وتجتهد لنفسك في اتباع ما عهدت إليك في
عهدي هذا واستوثقت به من الحجة لنفسى عليك لكيلا تكون
لك علة عند تسرع نفسك إلى هواها.

وأنا أسأل الله بسعة رحمته وعظيم قدرته على إعطاء كل
رغبة (١٨٦) أن يوفقنى وإياك لما فيه رضاه من الإقامة على
العذر الواضح إليه وإلى خلقه (١٨٧) مع حسن الثناء في
العباد وجميل الأثر في البلاد وتمام النعمة وتضعيف الكرامة
(١٨٨) وأن يختم لى ولك بالسعادة والشهادة إنا إليه راغبون.
والسلام على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله الطيبين
الطاهرين وسلم تسليماً كثيراً والسلام.

دراسة تحليلية للحقوق التي وردت بالوثيقة أولاً: الحق في أن يحكم الإنسان بشريعة الله

وهو من الحقوق التي لا تقررها المواثيق الحديثة لحقوق الإنسان لأنها جميعاً تستبعد أحكام السماء وتجعل مرجعيتها ما تراه نافعاً للبشر. وصالحاً لهم. لكن لأن المنهج الإسلامى مختلف والمرجعية الأساسية فى الحكم هى لله ولأحكام الشريعة فإن هذا الحق يعد أحد الحقوق الرئيسية للإنسان الذى يجب عدم التفريط فيه على الإطلاق، وهو يحقق الآتى:

١- عدم تسلط الحاكم فرداً أو هيئة أو جماعة، كذا فهو لا يسمح للسلطة التشريعية بإصدار تشريعات تحقق مصالح فئة على فئة أو تغلب إرادة جماعة على جماعة.

٢- وكنتيجة لذلك تقوم بضبط مقررات الحكام والهيئات وإخضاعها للمعايير التى نزلت من السماء لحكم الأرض.

٣- ولكى يجبر الحاكم على التراجع عن كل ما يخالف أحكام الله، فإن هيئة قضائية كالمحكمة الدستورية العليا فى مصر على سبيل المثال يمكنها أن تلغى كل قانون أو لائحة أو قرار يثبت لديها عدم دستوريته، والدستورية تعنى التطابق

بين أحكام الشريعة وبين القانون أو القرار. وهو الأمر القائم كما قلت في مصر وفي بعض الدول الإسلامية الأخرى التي يعتبر دستورها الشريعة الإسلامية هي المرجعية لسلامة العمل القانوني وبالتالي ألغت الكثير من القوانين التي تخالف الشريعة.

ولنرجع لوصايا على للأشتر النخعي بهذا الخصوص:

١- أمره بتقوى الله وإيثار طاعته، واتباع ما أمر به في كتابه من فرائضه وسننه التي لا يسعد أحد إلا باتباعها ولا يشقى إلا مع جحودها وإضاعتها.

٢- وأمره بأن يرد إلى الله ورسوله ما يضلعه من الخطوب مما يشتبه عليه من الأمور إتباعاً لقوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول» فالرد إلى الله الأخذ بمحكم كتابه والرد إلى الرسول الأخذ بسنته الجامعة غير المفرقة.

٣- وبالنسبة لضمانة تطبيق العدل والحكم بما أنزل الله أمره باختيار أفضل رعيته للحكم بين الناس ممن لا يضيق به الأمور، ولا تمحكه - أي يغضبه الخصوم، ولا يتمادى في

الزلة ولا يصر من الفياء إلى الحق إذا عرفه بمعنى لا يضيق صدره من الرجوع إلى الحق... ولا يكتفى بأدنى فهم دون أقصاه أى لا يكتفى فى الحكم بما يبدو له بأول فهم دون أن يأتى على أقصى فهم بعد التأمل والتمحق فى الأمور. وتمضى الرسالة تتكلم عن الشروط الواجب توافرها فى القضاة فتقول: «وأخذهم بالحجج ،وأقلهم تبرماً بمراجعة الخصم وأصبرهم على كشف الأمور، وأصرحهم عن اتضاح الحكم ممن لا يزدهيه إطراء ،ولا يستمليه إغراء».

٤- أما واجبات الوالى أو الدولة الآن وما ينبغى أن تقدمه للقضاة فتلخصها الرسالة بقولها «أكثر تعهد قضائه أى تتبعه بالاستكشاف والتعرف والتأكد من سلامة الأحكام ومن توافر الشروط السابقة بالقضاة. ويوصيه بأن يقسم لهم فى البذل ما يكفى لإزالة علتة أى أكثر له المكافأة والأجر حتى يكون ما يأخذه يكفيه فى المعيشة وفى حفظ المنزلة وتقل معه حاجته إلى الناس، وأعطه من المنزلة لديك ما لا يطمح فيه غيره من خاصتك، ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك ، فانظر فى ذلك نظراً بليغاً فإن هذا الدين كان أسيراً فى أيدي الأشرار يعمل فيه بالهوى ويطلب به الدنيا».

ثانياً: حق الإنسان فى أن يحكم بالعدل

تعتبر العدالة إحدى القيم الرئيسية التى يجب أن تحققها للناس أى حكومة ناجحة. ولا يمكن أن يكون هناك حكم ناجح إلا إذا كان عادلاً والعدل كما هو سائر بين العرب هو أساس الملك. وتشيع فى رسالة على رضى الله عنه أفكار العدالة وضرورة تحقيقها فى أكثر من موضع. لذا العدل يعد أحد أهم الحقوق التى وردت فى هذه الرسالة.

ونجد الإمام على ينبه الأشر فى بداية الرسالة إلى أنه سيحكم مصر، وهى بلد كبير سبق أن حكمها قبله حضارات وأمم سابقة يجب التنبه إلى كيف ساسوا هذه البلاد ليعتبر بتجربتهم ويحكم بخبرتهم وبالذات فى مسائل العدل والإنصاف. ويقول الخطاب:

«أعلم يا مالك أنى وقد وجهتك إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلك من عدل و جور، وأن الناس يفتظرون من أمورك فى مثل ما كنت فيه من أمور الولاية قبلك، ويقولون فيك ما كنت تقول فيهم ، وإنما يستدل على الصالحين بما يجرى الله لهم على ألسن عباده فليكن أحب الذخائر إليك ذخيرة العمل

الصالح، فمالك هواك وشح بنفسك عما لا يحل لك فإن الشح بالنفس الإنصاف منها فيما أحببت أو كرهت...، ويعنى ذلك أن الشح بالنفس ليس إبقاؤها كل ما تحب بل من الحرص عليها أن تحمل على ما تكره إن كان ذلك من الحق فرب محبوب يعقب هلاكاً، ومكروه يحمد عاقبة».

ونجده بعد ذلك يخاطبه على النحو الآتي: «أنصف الله وأنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك ومن لك فيه هوى من رعيته فإنك إلا تفعل تظلم ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عبادته ومن خاصمه الله أدخض حجته وكان لله حرباً حتى ينزع ويتوب. وليس شيء أدعى إلى تغيير نعمة الله وتعجيل نقمته من إقامة على ظلم فإن الله سميع دعوة المضطهدين وهو للظالمين بالمرصاد».

«وليكن أحب الأمور إليك أوسطها فى الحق وأعمها فى العدل وأجمعها لرضا الرعية».

ونجد فى هذا الكتاب بلورة لحق لا يتحقق بسهولة الآن وهو الحق فى الشكوى وتفرغ ولى الأمر لإقامة العدالة بين الناس بنفسه، وبشكل سريع لا تؤخر فيه عمل اليوم إلى الغد وهذه عبارة الخطاب «واجعل لذوى الحاجات منك قسماً تفرغ

لهم فيه شخصك وتجلس لهم مجلساً عاماً فتتواضع فيه لله الذى خلقك وتقعد عنهم جندك وأعوانك، من حراسك وشرطك حتى يكلمك متكلمهم غير متتعتع فأنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله يقول: «لن تقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوى غير متتعتع». ثم احتمل الخرق منهم والعى ونح الضيق والأنف يبسط الله عليك بذلك أكناف رحمته ويوجب لك ثواب طاعته وأعط ما أعطيت هنيئاً وامنع فى إجمال وإعذار».

«ثم أمور من أمورك لا بد لك من مباشرتها. منها إجابة عمالك بما يعى عنه كتابك ومنها إصدار حاجات الناس يوم ورودها عليك مما تخرج به صدور أعوانك، وأمض لكل يوم ما فيه واجعل لنفسك فيما بينك وبين الله أفضل تلك المواقيت وأجزل تلك الأقسام وإن كانت كلها لله إذا صلحت فيها النية وسلمت منها الرعية».

ومن أسس العدالة، والمساواة بين الناس، والإحسان إلى المحسن، والإساءة إلى المسيء وأخذه بذنبه لذا ينبه على الأشتى إلى أنه «لا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء فإن فى ذلك تزهيداً لأهل الإحسان وتدريباً لأهل الإساءة على الإساءة» وألزم كلاً منهم ما ألزم نفسه».

ويقول الإمام محمد عبده فى شرح هذه الفقرة :إن المسيء
ألزم نفسه استحقاق العقاب والمحسن ألزم نفسه استحقاق
الكرامة.

ومن وجوه العدالة التى نبه إليها الكتاب كذلك، حسن ظن
الحاكم برعيته حتى تسود الثقة بينه وبينهم وعدم تكليفهم إلا
بمقدورهم عملاً بقوله تعالى « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها
ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو
أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من
قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا
وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين »

(البقرة - ٢٨٦)

لذا نستطيع أن نستخلص حقاً من حقوق الإنسان لا
تحدث عنه الوثائق الحديثة هو حقه فى ألا يكلف إلا بما يقدر
عليه.

ويعتبر هذا الحق أساساً من أسس العدالة وتطبيقاً لهدف
هام من أهداف الشريعة الإسلامية وهو رفع الحرج والتيسير
على الناس. وننقل هنا عبارات الإمام على - كرم الله وجهه :
« واعلم أنه ليس شيء بأدعى إلى حسن ظن راع برعيته ومن

إحسانه إليهم، وتخفيفه المؤونات عنهم، وترك استكراهه إياهم على ما ليس قبلهم. فليكن منك في ذلك أمر يجتمع لك به حسن الظن برعيتك، فإن حسن الظن يقطع عنك نصيباً طويلاً وإن أحق من حسن ظنك به لمن حسن بلاؤك عنده، وإن أحق من ساء ظنك به لمن ساء بلاؤك عنده.»

ثالثاً: حق الإنسان في اختيار عناصر صالحة لحكمه

يضع الإمام على خبرته في الناس لواليه على بلد همام كمصر، ويعطيه خصائص من يتولى مشورته فيستبعد هؤلاء من المشورة: «لا تدخلن في شورتك بخيلاً يعدل بك عن الفضل ويعدك الفقر، ولا جباناً يضعفك عن الأمور ولا حريصاً يزين لك الشر بالجور فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله.»

وممن يجب استبعادهم كذلك «إن شر وزراءك من كان للأشرار قبلك وزيراً ومن شاركهم في الآثام فلا يكونن لك بطانة، فإنهم أعوان الأثمة وإخوان الظلمة» وعلى العكس فإنه يجب أن يستعمل بدلاً منهم «ممن له مثل آرائهم ونفادهم وليس عليه مثل أصرارهم وأوزارهم ممن لم يعاون ظالماً على ظلمه ولا آثماً على إثمه أولئك أخف عليك مؤونة وأحسن لك

معوونة وأحنى عليك عطفاً وأقل لغيرك إلفاً».

● أما الصفات التي يجب أن يتحلى بها خاصة الإمام

وأهل مشورته فهي:

١ - من الذى يقول لك الحق ولو كان مرأاً. «ليكن أثرهم

عندك أقولهم بمر الحق لك».

٢- من لا يساعدك على ما تهوى مما يكره الله «وأقلهم

مساعدة فيما يكون منك مما كره الله لأولئك واقعاً من هواك

حيث وقع».

٣ - أن يكون من أهل الورع والصدق «والصق بأهل

الورع والصدق».

٤ - ضرورة منع المقربين من إطراء الوالى.

«رضهم على ألا يطروك، ولا يبجحوك أى يفرحوك بنسبة

عمل عظيم إليك لم تكن فعلته بباطل لم تفعله فإن كثرة

الإطراء تحدث الزهو وتدنى من العزة».

ويكمل هذا الحق ضرورة مراقبة الحاكم للموظفين حتى لا

يسيئوا معاملة الناس وواجبه فى أن يكون قريباً من الناس،

يعرف مشاكلهم، ويتولى بنفسه إنصاف المظلوم، يقول

الخطاب:

«وأما بعد فلا تطولن احتجاجك عن رعييتك فإن احتجاج

الولاية عن الرعية شعبة من الضيق وقلة علم بالأمور والاحتجاب منهم يقطع عنهم علم ما احتجبوا دونه فيصغر الكبير ويعظم الصغير ويقبح الحسن ويحسن القبيح ويشاب الحق بالباطل وإنما الوالى بشر لا يعرف ما توارى عنه الناس به من الأمور وليست على الحق سمات تعرف بها ضروب الصدق من الكذب وإنما أنت أحد رجلين، إما امرؤ سخت نفسك بالبذل فى الحق فقيم احتجاجك من واجب حق تعطيه أو فعل كريم تسديه. أو مبتلى بالمنع فما أسرع كف الناس عن مسألتك إذا يئسوا من ذلك، مع أن أكثر حاجات الناس إليك مما لا مؤونة فيه عليك من شكاة مظلمة أو طلب إنصاف فى معاملة .»

ثم إن للوالى خاصة وبطانة فيهم استئثار وتناول وقلة إنصاف فى معاملة فاحسم مادة أولئك بقطع أسباب تلك الأحوال، ولا تقطعن لأحد من حاشيتك وحاميتك قطيعة، ولا يطمعن منك فى اعتقاد عقدة تضر بمن يليها من الناس فى شرب أو عمل مشترك يحملون مئنته على غيرهم فيكون مهناً ذلك لهم دونك وعيبه عليك فى الدنيا والآخرة .»

شدد الخطاب على احترام الحق فى الحياة، وحذر الوالى

فى أن يتم التعدى على هذا الحق، أو يتهاون فى معاقبة من يسابه من أحد من الناس يقول: «إياك والدماء وسفكها لغير حلها فإنه ليس شيء أذى لنقمة ولا أعظم لتبعة ولا أخرى بزوال نعمه وانقطاع مدة من سفك الدماء بغير حقها. والله سبحانه وتعالى مبتدئ بالحكم بين العباد فيما تسافكوا من الدماء يوم القيامة. فلا تقوين سلطانك بسفك دم حرام فإن ذلك يضعفه ويوهنه بل ويزيله وينقله ولا عذر لك عند الله ولا عندى فى قتل العمد لأن فيه قوة البدن».

وإذا كان القتل على سبيل الخطأ، أو إذا كان ضرباً أفضى إلا موت من قبل الوالى نفسه، فإن القاتل يلتزم بدفع الدية إلى أولياء المقتول «وإن ابتليت بخطأ وأفرط عليك سوطك أو سيفك أو يدك بعقوبة فإن فى الركزة فما فوقها مقتلة فلا تطمحن بك نخوة سلطانك عن أن تؤدى إلى أولياء المقتول حقهم».

خامساً: الحق فى الخصوصية

نصت المواثيق الحديثة لحقوق الإنسان على حق الإنسان فى الخصوصية، من ذلك ما ورد فى العهد الدولى لحقوق المدنية والسياسية من أنه لا يجوز تعريض أى شخص على

نحو تعسفى أو غير قانونى للتدخل فى خصوصياته أو شئون أسرته أو بيته أو مراسلاته ولا لآى حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته (المادة ١٧).

أما عبارة الإمام على بن أبى طالب -كرم الله وجهه فقد وردت على النحو الآتى:

«ليكن أبعد رعييتك منك وأشنأهم عندك أطلبهم لمعائب الناس فإن فى الناس عيوباً الوالى أحق من سترها فلا تكشفن عما غاب عنك منها فإنما عليك تطهير ما ظهر لك والله يحكم على ما غاب عنك فاستر العورة ما استطعت يستر الله منك ما تحب ستره من رعييتك ».

سادساً: حق العامل فى أجر يكفيه

. وهو من حقوق الإنسان الآن، ويرتبط تماماً بالحق فى العمل، والحق فى أجر يكفى الحاجة. وخطاب الإمام على ينبه إلى أهمية هذا الحق، وإلى ضرورة أن يعطى الوالى لمن يقومون على أمر الناس حقهم من بيت المال. يقول الكتاب:

«واعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض ولا غنى بعضها عن بعض، فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العدل، ومنها عمال الإنصاف والرفق

ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس،
ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوى
الحاجة والمسكنة، وكلاً قد سمى الله سهمه ووضع على حده
فريضة فى كتابه أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وآله عهداً
منه عندنا محفوظاً».

«فالجنود بإذن الله حصون الرعية وزين الولاية وعز الدين
وسبل الأمن وليس تقوم الرعية إلا بهم ثم لا قوام للجنود إلا
بما يخرج الله لهم من الخراج الذى يقوون به فى جهاد
عدوهم ويعتمدون عليه فيما يصلحهم ويكون من وراء حاجتهم
ثم لا قوام لهذين الصنفين إلا بالصنف الثالث من القضاة
والعمال والكتاب لما يحكمون من المعاهد، ويجمعون من المنافع
ويؤتمنون عليه من خواص الأمور وعوامها. ولا قوام لهم
جميعاً إلا بالتجار وذوى الصناعات فيما يجتمعون عليه من
مرافقهم، ويقيمونه من أسواقهم ويكفونهم من الترفق بأيديهم
مالاً يبلغه رفق غيرهم».

سابعاً: الحق فى الضمان الاجتماعى

كذلك يولى كتاب الإمام الطبقة الضعيفة عناية خاصة
ويوجب أن يعطوا ما يكفيهم من بيت المال حيث لكل فئة
حقوق فيه وهذه هى عبارة الخطاب: «ثم الطبقة السفلى من

أهل الحاجة والمسكنة الذين يحق رفدهم ومعونتهم، وفي الله لكل سعة ولكل على الوالى حق بقدر ما يصلحه وليس يخرج الوالى من حقيقته ما ألزمه الله من ذلك إلا بالاهتمام والاستعانة بالله وتوطين نفسه على لزوم الحق والصبر عليه فيما خف عليه أو ثقل .»

فهذا هو الحق فى الضمان الاجتماعى يجب على الوالى أن يعطيه للفقراء والمحتاجين، فهو إذاً ليس حقاً مستحدثاً وإنما له أصل فى الإسلام منذ وقت طويل.

« ثم الله الله فى الطبقة السفلى من الذين لاحيلة لهم والمساكين والمحتاجين، فإن فى هذه الطبقة قانعاً ومعتراً، واحفظ الله ما استحفظك من حقه فيهم واجعل لهم قسماً من بيت مالك وقسماً من غلات صوافى الإسلام فى كل بلد، فإن للأقصى منهم مثل الذى للأدنى وكل قد استرعيت حقه. فلا يشغلنك عنهم بطر فإنك لا تعذر بتضييعك التافه، لإحكام الكثير المهم فلا تشخص همك عنهم ولا تصعر خدك لهم وتفقد أمور من لا يصل إليك منهم ممن تقتحمه العيون وتحقره الرجال. ففرغ لأولئك ثقتك من أهل الخشية والتواضع فليرفع إليك أمورهم ثم اعمل فيهم بالأعذار إلى الله يوم تلقاه

فإن هؤلاء من بين الرعية أحوج إلى الإنصاف من غيرهم وكل فاعذر إلى الله في تأدية حقه إليه يوم تلقاه. وتعهد أهل اليتيم، وذوى الرقة في السن ممن لا حيلة له ولا ينصب للمسألة نفسه وذلك على الولاة ثقيل. والحق كله ثقيل. وقد يخفف الله على أقوام طلبوا العاقبة فصبروا أنفسهم ووثقوا بصدق موعود الله لهم .»

ثامناً، الحق في الوفاء بالعهد

وهو حق أساسى من حقوق الإنسان ،ولكنه يظهر أكثر فى التعامل مع الأعداء، ويقول الكتاب: «ولا تدفعن صلحاً دعاك إليه عدوك ولله فيه رضا فإن فى الصلح دعة لجنودك وراحة من همومك وأمناً لبلادك ولكن الحذر كل الحذر من عدوك بعد صلحه، فإن العدو ربما قارب ليتغفل، فخذ بالحزم واتهم فى ذلك حسن الظن. وإن عقدت بينك وبين عدوك عقدة أو ألبسته منك ذمة، فحط عهدك بالوفاء وارع ذمتك بالأمانة واجعل نفسك جنة دون ما أعطيت فإنه ليس من فرائض الله شيء الناس أشد عليه اجتماعاً مع تفرق أهوائهم وتشتت آرائهم من تعظيم الوفاء بالعهود وقد لزم ذلك المشركون فيما بينهم دون المسلمين لما استولوا من عواقب الغدر، فلا تغدرن

بذمتك ولا تخيسن بعهدك، ولا تختلن عدوك. فإنه لا يجترئ
على الله إلا جاهل شقي. وقد جعل الله عهده وذمته أمناً
أفضاه بين العباد برحمته، وحريماً إلى منعه ويستفيضون
إلى جواره فلا أدغال ولا مدالسة، ولا خداع فيه. ولا تعقد
عقداً تجوز فيه العلل ولا تعولن على لحن قول بعد التأكد
والتوثقة ولا يدعونك ضيق أمر لزمك فيه عهد الله إلى طلب
انفساخه بغير الحق فإن صبرك على ضيق أمر ترجو انفراجه
وفضل عاقبته، خير من غدر. تخاف تبعته وإن تحيط بك من
الله فيه طلبة، فلا تستقيل فيها دنياك ولا آخرتك .»

الخلاصة: وهكذا حاولنا أن نستخلص ما ورد في الرسالة
من الحقوق ولكن الرسالة في الواقع من أبلغ الوثائق معنى
ولفظاً ويجب أن تدرس هي وغيرها ويركز على ما فيها من
قواعد ومبادئ أخرى لا تتصل بالضرورة بحقوق الإنسان
وحرياته، وإنما تتصل بدستور العلاقة بين الحاكم والمحكوم
بشكل عام، وهي تتناول فنوناً واضحة للتعامل تنبع من تعاليم
الإسلام وأسسها ويدخل غالبها في باب السياسة
الشرعية. ونود التركيز على أن أهم ضمان للحقوق هو تقوى
الله سبحانه وتعالى والإحساس بأنه يراقبنا في السر والعلن،

وتقوية المحكومين بالثقة فيهم بشريعة الله سبحانه وتعالى.
وقد ورد بالوثيقة العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
بالمفهوم الحديث، تعرضنا لبعضها وهو الحق فى العمل
والأجر العادل، وفى حد من الدخل تكفله الدولة لمن يحتاج
إليه، لكن الوثيقة متضمنة لحقوق أخرى كثيرة، إننى أكتفى
الآن بباب هام لدراسات لوثائق هامة موجودة بكثرة فى
تاريخنا وتحتاج إلى كثير من الصبر للكشف عن معانيها
ولبيان ما فيها من أحكام تفصل المجل من أحكام الكتاب
والسنة. وترينا كيف فهم القادة والأئمة والعلماء هذه
النصوص، وكيف قاموا بتطبيقها فى حياة الأمة الإسلامية
إننا نحتاج إلى الكشف عن كنوزنا واستخدام بضاعتنا بدلاً
من الجرى وراء غيرنا، واستخدام معايير لحياتنا تختلف عن
الأصالة التى نجدها فى تاريخنا وتراثنا.

وبعد، فإله نرجو أن يوفقنا ويسدد خطانا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

هوامش الملاحق

(١) تنبيه المؤرخ والعالم العربي ابن خلدون إلى أهمية الوثائق في دراسة التاريخ ووجوب أن يتصدى من يدرس التاريخ أولا لدراسة الوثائق الرسمية للدولة.

(٢) ورد نص الصحيفة في كل كتب السيرة النبوية بلفظه مثل سيرة ابن هشام والسيرة الحلبية، كما أوردها ابن عبيد في كتابه الخراج. أما الترقيم إلى بنود فقد استخدمه المحدثون الذين تعرضوا بالدراسة للوثيقة ومنهم محمد حميد الله في مؤلفه مجموعة الوثائق السياسية، عون الشريف قاسم في مؤلفه نشأة الدولة الإسلامية على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم.

(٣) سورة الروم، الآية رقم ٤١

(٤) راجع مولاي محمد علي، محمد رسول الله، ترجمة عبد الحميد جودة السحار ص ١٦ .

(٥) نقلا عن مولاي محمد علي، المرجع السابق ص ٢٠ .

وراجع في التفصيل: سيرة ابن هشام الجزء الأول ص ٣ وما بعدها، البداية والنهاية لابن كثير ج ١ ص ١٢ وما بعدها، تاريخ الأمم الإسلامية للخضري

ص ٤ وما بعدها.

(٦) سورة آل عمران، الآية رقم ١٠٣ .

(٧) راجع فى تفاصيل هذه الحقبة التاريخية: حياة

محمد، لمحمد حسين هيكل ص ١٩٥ ، أمين سعيد، نشأة الدولة الإسلامية ص ٣١ وما بعدها.

(٨) عون الشريف قاسم: نشأة الدولة الإسلامية

على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، دراسة فى وثائق العهد النبوى، دار الكتب الإسلامية الطبعة الثانية (١٩٨١) ، بيروت ص ٢٦ .

(٩) يذكر المؤلف أن العقود والمعاهدات التى

أوردتها المصادر عن هذه الفترة وما قبلها تتسم بالإيجاز والتحديد، ويستبعد أن يكون المقصود بذلك تأكيدها، المرجع السابق ص ٢٦ .

(١٠) حامد سلطان، عائشة راتب، صلاح عامر،

القانون الدولى العام، الطبعة الأولى (١٩٧٨) .

(١١) حامد ربيع، البترول والسياسة فى العالم

العربى، المقدمة.

(١٢) جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية طبعة

١٩٨٤ ص ٢٨٧ .

(١٣) راجع جمال حمدان، شخصية مصر الجزء

الثانى، عالم الكتب القاهرة (١٩٨١) .

(١٤) محمد لطفى جمعه، ثورة الإسلام وبطل الأنبياء، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى (١٩٥٨).

(١٥) محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية، ص ١٥ وما بعدها، ظافر القاسمي، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامى، ص ٣٥، هامش ٢٧.

(١٦) الحدث هو الأمر المنكر، ويقصد به هنا القتل.

(١٧) سورة النجم، الآية رقم ٣.

(١٨) محمد طلعت الغنيمى فى الوسيط فى قانون الإسلام منشأة المعارف (١٩٨٢) ص ٣٣١.

(١٩) راجع ترجمة هذا الكتاب لعباس بيومى والدواخلى ص ١٣٨ ويقول الأستاذ الدكتور/ محمد طلعت الغنيمى فى هذا المعنى أنه (لا جدال فى أن الصفات الطبيعية للشعب وكثافته وأصله، كل ذلك يساهم فى تحويل مجموع الأفراد البدائيين إلى جماعة متمازجة، ولذلك فإن هناك عنصرا إراديا فى صيرورة الشعب جماعة)، المرجع السابق ص ٢٣١.

(٢٠) سورة آل عمران، الآية رقم ١١٠.

(٢١) تبدو روح الجاهلية واضحة فى هذه القصيدة،

من ذلك الأبيات التى تقول :
بغلق ظالمين وما ظلمنا
ولكن سنبداً ظالمينا
ونشرب إن وردنا الماء صفوا
ويشرب غيرنا كدرا وطينا
إذا شب الرضيع لنا فطاما
تخر له الجبابر ساجدينا

- (٢٢) سورة المجادلة، الآية رقم ٢٢
(٢٣) الشيخ محمود شلتوت، الإسلام عقيدة
وشريعة، الطبعة الثامنة دار الشروق، القاهرة (١٩٧٥)
ص ٤٣٤ .
(٢٤) نجيب الأرمنازى، الشرع الدولى فى الإسلام،
دمشق (١٩٣٠) ص ١١ .
(٢٥) الشيخ محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية فى
الإسلام، منشور بأعمال المؤتمر الثالث لمجمع البحوث
الإسلامية عام ١٩٦٣ ص ١٤٠ .
(٢٦) نقلا عن مولاى محمد علي، محمد رسول
الله، ترجمة عبد الحميد جودة السحار ص ٩٠ .
(٢٧) آيتين دينية، ليمان بن إبراهيم، محمد رسول
الله، ترجمة د. عبد الحليم محمود، دار المعارف

(١٩٦٦) ص ١١٨٢

(٢٨) سورة الأنفال، الآية رقم ٧٥ .
(٢٩) من بين الأسر الأخوية نذكر أخوة أبي بكر
وخارجة بن زيد، وأخوة عمر وعثمان بن مالك،
وأخوة عثمان بن عفان وابن النجار، وأخوة أبي عبيدة
وسعد بن معاذ.

(٣٠) سورة الفتح، الآية ٣٩ .
(٣١) سورة الأنفال، الآية ٤٦ .
(٣٢) سورة آل عمران، الآية ١٠٤ .
(٣٣) سورة آل عمران، الآية ١٠٣ .
(٣٤) سورة الأنفال، الآية ٧٢ .
(٣٥) سورة الأنفال، الآيتان ٦٢-٦٣ .
(٣٦) سورة الحشر، الآيات ٨، ٩، ١٠ .
(٣٧) سورة الأنفال، الآيتان ٦٢، ٦٣ .
(٣٨) سورة آل عمران، الآية رقم ٩٩ .
(٣٩) يقول الأستاذ/ طاهر القاسمي في شرح
الوثيقة (إن المجتمع الجديد في يثرب لم يتألف من
المؤمنين والمسلمين وحدهم، وإنما كان معهم اليهود،
وهؤلاء جزء من الأمة وعنصر من عناصرها، راجع
مؤلفه: نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي،
الطبعة الثانية (١٩٧٧) دار النفائس، بيروت ص ٣٧ .

(٤٠) الأموال لأبى عبيد القاسم بن سلام، تحقيق محمد خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى ١٩٨٦م، والمخطوط كُتب في عام ٢٢٤، ص ٢٩٧ وما بعدها.

(٤١) سورة المائدة، الآية رقم ٣٢ .

(٤٢) أمين دويدان، صور من حياة الرسول، دار المعارف بمصر، ص ٢٦٦ .

(٤٣) راجع أحمد عبد الحميد الشامي - سلسلة في تاريخ العرب الإسلامى، مكتبة الأنجلو (١٩٨٢) ص ٢٠٦ وقد اعتبر هذه الفكرة أساس نظرية الضمان الاجتماعى التى عرفتها أوروبا فى بداية القرن العشرين ونقلتها عنها الدول العربية فى أواخر الأربعينات، وأوائل الخمسينات من هذا القرن .

(٤٤) ممن فسروا عبارة الوثيقة على أنها عامة لا تقتصر على حالتى الفداء والدية .

(٤٥) الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم ماجد، ودوزى، إذا يقررون فى معنى (يتعاقلون) يتضامنون حتى فى التخفيف عن أثقله الدين ولا يجد قضاءه، وليس به ولاء ولا عشيرة (مفرح) . راجع للأول: التاريخ السياسى للدول العربية ذالجزء الأول- الطبعة السابع

- (١٩٨٢) مكتبة الأنجلو المصرية ص ١١ .
- (٤٦) ويزعها أى يكفها عن مطامعها إذا جمحت عليه فلم تنقد لقائد العقل الصحيح والشرع الصريح .
- (٤٧) شح ابخل بنفسك عن الوقوع فى غير الحل فليس الحرص على النفس إيفاءها كل ما تحب بل من الحرص عليها أن تحمل على ما تكره إن كان ذلك فى الحق قرب محبوب يعقب هلاكاً ومكروه يخدم عاقبة .
- (٤٨) يفرط: يسبق ، والزلل الخطأ .
- (٤٩) يؤتى مبنى للمجهول نائب فاعله على أيديهم وأصله تؤتى السيئات على أيديهم إلخ .
- (٥٠) أراد بحرب الله : مخالفة شريعته بالظلم والجور ولا يدى لك بنقمته أى ليس لك بدان تدفع نقمته أى لا طاقة لك بها .
- (٥١) بجح به : أى فرح به لفظاً ومعنى والبادرة ما يبدر من الحدة عند الغضب فى قول أو فعل والمندوحة المتسع أى المخلص .
- (٥٢) مؤمر: كمعظم أى مسلط ، والإدغال أى إدخال الفساد، ومنهكة أى مضعفة نهكه أى أضعفه ، والغتر بكسر ففتح حادثات الدهر يتبدل الدول . والاغترار بالسلطة تقرب منها أى تعرض للوقوع فيها .
- (٥٣) الأبهة: بضم الهمزة وبشديد الباء مفتوحة

العظمة والكبرياء والمخيلة بفتح فكسر الخيلاء والعجب .
(٥٤) الطماج : ككتاب النشوز والجماح ويطامن أى
يخفض منه والغرب بفتح فسكون الحدة ويفىء يرجع
إليك بما عذب أى غاب من عقلك .

(٥٥) المساماة : المباراة فى السمو أى العلو .

(٥٦) من لك فيه هوى : أى لك إليه ميل خاص .

(٥٧) ادحض : أبطل وحرباً أى محارباً وينزع
كيضرب أى يقلع عن ظلمه يجحف أى يذهب برضى
الخاصة فلا ينفع الثانى معه أما لو أسخط الخاصة
ورضا العامة فلا أثر لسخط الخاصة فهو مغتفر .

(٥٨) الإلحاف : الإلحاح والشدة فى السؤال .

(٥٩) من أهل الخاصة متعلق بأثقل وما بعده من
أفاعل التفضيل .

(٦٠) جماع الشيء بالكسر جمعه أى جماعة
الإسلام . والعامة خبر عماد وما بعده .

(٦١) أشنأهم : أغضبهم والأطلب للمعائب الأشد
طلباً لها .

(٦٢) ستر فعل ماض صلة من أى أحق الساترين
لها بالستر .

(٦٣) أى أحل لعقد الأحقاد من قلوب الناس بحسن
السيرة معهم واقطع عنك أسباب الأوتار أى العداوات

بترك الإساءة إلى الرعية والوتر بالكسر العداوة وتغاب
أى تغافل والساعى هو النمام بمعائب الناس .

(٦٤) الفضل هنا الإحسان بالبذل ويعذك يخوفك
من الفقر لو بذلت والشر هو بالتحريك أشد الحرص .

(٦٥) غرائز طبائع متفرقة تجتمع فى سوء الظن
بكرم الله وفضله .

(٦٦) بطانة الرجل بالكسر خاصته وهو من بطانة
الثوب خلاف ظهارته والأثمة جمع آثم فاعل الإثم أى
الذنب والظلمة جمع ظالم .

(٦٧) منهم متعلق بالخلف أو متعلق بواجد ومن
مستعملة فى المعنى الاسمى بمعنى بدل .

(٦٨) الآصار جمع إصر بالكسر وهو الذنب والإثم
وكذلك الأوزار .

(٦٩) الألف بالكسر الألفة والمحبة .

(٧٠) ليكن أفضلهم لديك أكثرهم قولاً بالحق المر
ومرارة الحق صعوبته على نفس الوالى .

(٧١) واقعاً حال مما كره الله أى لا يساعدك على
ما كره الله حال كونه نازلاً من ميلك إليه أى منزلة -
أى وإن كان من أشد مرغوباتك .

(٧٢) رضهم أى عودهم على ألا يطروك أى يزيدوا
فى مدحك ولا يبجحوك أى يفرحوك بنسبة عمل عظيم

إليك ولم تكن فعلته والزهو بالفتح العجب وتدنى أى
تقرب من العزة أى الكبر.

(٧٣) فإن المسمى ألزم نفسه استحقاق العقاب
والمحسن ألزم استحقاق الكرامة.

(٧٤) إذا أحسن الوالى إلى رعيته وثق من قلوبهم
بالطاعة له فإن الإحسان قياد الإنسان فيحسن ظنه
بهم بخلاف ما لو أساء إليهم فإن الإساءة تحدث
العداوة فى نفوسهم فينتهزون الفرصة لعصيانه فينسوء
ظنه بهم.

(٧٥) المناقشة المحادثة.

(٧٦) كتاب كرمات جمع كاتب والكتابة منهم
عاملون للعامة كالمحاسبين والمحربين فى المعتاد من
شؤون العامة كالخراج والمظالم ومنهم مختصون
بالحاكم يفضى إليهم بأسراره ويوليهم النظر فيما يكتب
لأوليائه وأعدائه وما يقرر فى شؤون حربه وسلمه
مثلاً.

(٧٧) سهمه: نصيبه من الحق.

(٧٨) أى يكون محيطاً بجميع حاجاتهم دافعاً لها.

(٧٩) هو وما بعده نشر على ترتيب الف. والمعاهد

العقود فى البيع والشراء وما شابهها مما هو من شأن
القضاة وجمع المنافع من حفظ الأمن وجباية الخراج

وتصريف الناس فى منافعهم العامة ذلك شأن العمال ،
والمؤتمنون هم الكتاب .

(٨٠) الضمير للتجار وذوى الصناعات أى أنهم
قوام لمن قبلهم بسبب المرافق أى المنافع التى
يجتمعون لأجلها ولها يقيمون الأسواق . ويكفون سائر
الطبقات من الترفق أى التكسب بأيديهم مالا يبلغه
كسب غيرهم من سائر الطبقات .

(٨١) جيب القميص طوقه ويقال نقى الجيب أى
ظاهر الصدر والقلب والحلم والعقل .

(٨٢) ينبو يشدد وعلو عليهم ليكف أيديهم عن ظلم
الضعفاء .

(٨٣) ثم الصق إلخ تبين للقبيل الذى يؤخذ منه
الجند ويكون منه رؤساؤه وشرح لأوصافهم وجماع من
الكرم مجموع منه . وشعب بضم ففتح جمع شعبة .
والعرف المعروف .

(٨٤) تفاقم الأمر عظم أى لا تعد شيئاً قويتهم به
غاية فى العظم زائداً عما يستحقون فكل شئ قويتهم
به واجب عليك إتيانه وهم مستحقون لنيله .

(٨٥) أى لا تعد شيئاً من تلطفك معهم حقيراً
فتتركه لحقارته بل كل تلطف وإن كل فله موقع من
قلوبهم .

(٨٦) أثر أى أفضل وأعلى منزلة ، فليكن أفضل

رؤساء الجند من واسى الجند أى ساعدهم بمعونته لهم .
وأفضل عليهم أفاض وجاد من جدته والجدة بكسر
ففتح الغنى والمراد ما بيده من أرزاق الجند وما سلم
إليه من وظائف المجاهدين لا يقتتر عليهم فى الفرض
ولا ينقصهم شيئاً مما فرض لهم بل يجعل العطاء
شاملاً لمن تركوهم فى الديار من خلوف الأهلين جمع
خلف بفتح فسكون من يبقى فى الحى من النساء
والعجزة بعد سفر الرجال .

(٨٧) عليهم أى على الرؤساء .

(٨٨) حيطة بكسر الحاء من مصادر حاظه بمعنى
حفظه وصانه أى بمحافظتهم على ولاية أمورهم
وحرصهم على بقائهم وأن لا يستثقلوا دولتهم ولا
يستبطنوا انقطاع مدتهم بل يعدون زمنهم قصيراً
يطلبون طوله .

(٨٩) ما صنع أهل الأعمال العظيمة منهم . فتعديد
ذلك يهز الشجاع أى يحركه للإقدام ويحرص الناكل أى
المتأخر القاعد .

(٩٠) لا تنسين عمل امرئ إلى غيره ولا تقصر به
فى الجزاء دون ما يبلغ منتهى عمله الجميل .

(٩١) ضلع فلاناً كمنع ضربه فى ضلعه والمراد ما
يشكل عليه .

(٩٢) محكم الكتاب نصه الصريح .

(٩٣) سنة الرسول كلها جامعة ولكن رويت عنه سنن اختلفت بها الآراء فإذا أخذت فخذ بما أجمع عليه مما لا يختلف في نسبه إليه.

(٩٤) ثم اختر إلى انتقال من الكلام في الجند إلى الكلام في القضاة.

(٩٥) أمحكه جعله محكان أى عسر الخلق أو أغضبه أى لا تحمله مخاصمة الخصوم على اللجاج والإصرار على رأيه والنزلة بالفتح السقطة فى الخطأ.

(٩٦) حصر كفرح ضاق صدره أى لا يضيق صدره من الرجوع إلى الحق.

(٩٧) الإشراف على الشيء الاطلاع عليه من فوق فالطمع من سافلات الأمور من نظر إليه وهو فى أعلى منزلة النزاهة لحقته وصمة النقيصة فما ظنك بمن هبط إليه وتناوله.

(٩٨) لا يكتفى فى الحكم بما يبدو له بأول فهم وأقر به دون أن يأتى على أقصى الفهم بعد التأمل.

(٩٩) هذا وما بعده اتباع لأفضل رعبتك. والشبهات ما لا يتضح الحكم فيها بالنص فينبغى الوقوف عن القضاء حتى يرد الحادثة إلى أصل صحيح، والتبرم المثل والضجر وأصرمهم أقطعهم للخصومة.

(١٠٠) لا يزدهيه: لا يستخفه زيادة فى الثناء

عليه .

(١٠١) تعاوده تتبعه بالاستكشاف والتعرف و ضمير قضائه لأفضل الرعية الموصوف بالأوصاف السابقة .

(١٠٢) البذل والعطاء أى أوسع له حتى يكون ما يأخذه كافياً لمعيشة مثله وحفظ منزلته .

(١٠٣) إذا رفعت منزلته عندك هابته الخاصة كما تهابه العامة فلا يجرو أحد على الوشاية به عندك خوفاً منك وإجلالاً لمن اجتلتته .

(١٠٤) ولهم الأعمال بالامتحان لا محاباة أى اختصاصاً وميلاً منك

(١٠٥) توخ أى اطلب وتحصر أهل التجرية الخ والقدم بالتحريك واحدة الأقدام أى الخطوة السابقة وأهلها هم الأولون .

(١٠٦) أسبغ عليه الرزق أكمله وأوسع له فيه .

(١٠٧) نقصوا فى أدائها وخانوا .

(١٠٨) العيون الرقباء .

(١٠٩) حدوة أى سوق لهم وحث .

(١١٠) اجتمعت الخ أى اتفقت عليها أخبار الرقباء .

(١١١) إذا شكوا ثقل المضروب من مال الخراج أو

نزول علة سماوية بزرعهم أضرت بثمراته أو انقطاع شرب بالكسر أى ماء فى بلاد تسقى بالأنهار أو

انقطاع بالة أى يبل الأرض من ندى ومطر فيما تسقى
بالمطر أو إحالة أرض بكسر همزة إحالة أى تحويلها
البذر إلى فساد بالتعفن لما اغتمرها أى عمها من
الغرق فصارت غمقة كفرحة أى غلب عليها الندى
والرطوبة حتى صار البذور فيها غمقاً مكثف أى له
رائحة شمة وفساد ونقصت لذلك غلاتهم أو أجحف
العطش أى ذهب بمادة الغذاء من الأرض فلم تنبت
فعلبك عند الشكوى أن تخفف عنهم. (١١٢)

التبجح السرور بما يرى من حسن عمله فى العدل.
(١١٣) أى متخذاً زيادة قوتهم عماداً لك تستند إليه
عند الحاجة وأنهم يكونون سنداً بما ذخرت به عندهم
من أجماحك أى إراحتك لهم. والثقة منصوب بالعطف
على فضل.

(١١٤) طيبة بكسر الطاء مصدر طاب وهو علة
لاحتملوه أى لطيب أنفسهم باحتماله فإن العمران ما
دام قائماً ونامياً فكل ما حملت أهله سهل عليهم أن
يحتملوا والأعواز الفقر والحاجة.

(١١٥) لتطلع أنفسهم إلى جمع المال ادخاراً لما
بعد زمن الولاية إذا عزلوا.

(١١٦) ثم انظر إلخ انتقال من الكلام فى أهل
الخراج إلى الكلام فى الكتاب جمع كاتب.

(١١٧) بأجمعهم متعلق بأخص أى ما يكون من رسائلك أو بالشىء من المكائد للاعتداء وما يشبه ذلك من أسرارك فأخصصه بمن فاق غيره فى جمع الأخلاق الصالحة ولا تبطره أى لا تطفئ الكرامة فيتجراً على مخالفتك فى حضور ملاً وجماعة من الناس فيضر ذلك بمنزلتك منهم.

(١١٨) لا تكون غفلته موجبة لتقصيره فى اطلاعك على ما يرد من عمالك ولا فى إصدار الأجوبة عنه على وجه الصواب بل يكون من النباهة والحدق بحيث لا يفوته شىء من ذلك.

(١١٩) أى يكون خبيراً بطرق المعاملات بحيث إذا عقد لك عقداً فى أى نوع منها لا يكون ضعيفاً بل يكون محكماً جزيلاً الفائدة لك وإذا وقعت مع أحد فى عقد كان ضرره عليك لا يعجز عن حل ذلك العقد.

(١٢٠) الفراسة بالكسر قوة الظن وحسن النظر فى الأمور والاستئمان السكون والثقة أى لا يكون انتخاب الكتاب تابعاً لميلك الخاص.

(١٢١) يتعرفون للفراسات أى يتوسلون إليها لتعرفهم.

(١٢٢) أى اجعل لرئاسة كل دائرة من دوائر الأعمال رئيساً من الكتاب مقتدراً على ضبطها لا يقهره

عظيم تلك الأعمال ولا يخرج عن ضبطه كثيرها.
(١٢٣) إذا تغايبت أى تغافلت عن عيب فى كتابك
كان ذلك العيب لأصقابك.

(١٢٤) ثم استوص انتقال من الكلام فى الكتاب
إلى الكلام فى التجار والصناع.

(١٢٥) المتردد بماله بين البلدان والمترفق
المتكسب والمرافق تقدم تفسيرها بالمنافع وحقيقتها
وهى المراد هنا ما به يتم الانتفاع كالأنية والأدوات
وما يشبه ذلك.

(١٢٦) أى ويجلبونها من أمكنة بحيث لا يمكن
التسام الناس واجتماعهم فى مواضع تلك المرافق من
تلك الأمكنة.

(١٢٧) فإنهم علة لاستئوص وواص والبائقة
الداهية. والتجار والصناع مسالمون لا تخشى منهم
داهية العصيان.

(١٢٨) الضيق عسر المعاملة والشح والبخل.
والاحتكار حبس المطعوم ونحوه عن الناس لا يسمحون
به إلا بأثمان فاحشة.

(١٢٩) المبتاع: المشتري.

(١٣٠) قارف أى خالط والحكر بالضم الاحتكار.
فمن أتى عمل الاحتكار بعد النهى عنه فنكل به أى
أوقع به النكال والعذاب عقوبة له لكن من غير إسراف
فى العقوبة ولا تجاوز عن حد العدل فيها.

(١٣١) البوسى بضم أوله شدة الفقر والزمنى بفتح

أوله جمع زمان وهو المصائب بالزمانه بفتح الزاي أى العاهة يريد أرباب العاهات المانعة لهم عن الاكتساب .
(١٣٢) القانع السائل من قنع كمن أى سأل وخضع وذلك وقد تبدل القاف كافاً فيقال كنع والمعتر بتشديد الراء المتعرض للعطاء بلا سؤال واستحفظك طلب منك حفظه .

(١٣٣) صوافى الإسلام جمع صافية وهى أرض الغنمية وغلاتها ثمراتها .

(١٣٤) طغيان بالنعمة .

(١٣٥) التافه القليل لا تعتذر بتضييعه إذا حكمت وأتقنت الكثير المهم .

(١٣٦) لا تشخص : أى لا تصرف همك أى اهتمامك عن ملاحظة شئونهم وصعرك خذه أماله إعجاباً وكبراً .

(١٣٧) تقحمه العين تكره أن تنظر إليه احتقاراً .

(١٣٨) فرغ أى اجعل للبحث عنهم أشخاصاً يتفرغون لمعرفة أحوالهم يكونون ممن تثق بهم يخافون الله ويتواضعون لعظمته لا يأنفون من تعرف حال الفقراء ليرفعوها إليك .

(١٣٩) بالأعذار إلى الله أى بما يقدم لك عذراً عنده .

(١٤٠) الأيتام . وذو الرقة فى السن المتقدمون فيه .

(١٤١) لذوى الاحتياجات أى المتظلمين تتفرغ فيه بشخصك للنظر فى مظالمهم .

(١٤٢) تأمر بأن يقعد عنهم ولا يتعرض لهم جندك الخ... والأحراس جمع حرس بالتحريك من يحرس الحاكم من وصول المكروه والشرط بضم ففتح طائفة من أعوان الحاكم وهم المعروفون الآن بالضابطة.

(١٤٣) التعتعة فى الكلام التردد فيه من عجز وعى والمراد غير خالف تعبيراً باللائم.

(١٤٤) أى فى مواطن كثيرة.

(١٤٥) التقديس: التطهير أى لا يظهر الله أمة الخ...

(١٤٦) الخسرق بالضم العنف ضد الرفق والعى بالكسر العجز عن النطق أى لا تضجر من هذا ولا تغضب لذلك.

(١٤٧) الضيق ضيق الصدر بسوء الخلق والأنف محركة الاستكاف والاستكبار. وأكناف الرحمة أطرافها.

(١٤٨) سهلاً لا تخشنه باستكثاره والمن به وإذا منعت فامنع بلطف وتقديم عذر.

(١٤٩) يعى: يعجز.

(١٥٠) خرج يخرج من باب تعب ضاق. والأعوان تضيق صدورهم بتعجيل الحاجات ويحبون المماطلة فى قضائها استجلاباً للمنفعة أو إظهاراً للجبروت.

(١٥١) أجزلها أعظمها.

(١٥٢) غير مثلوم أى غير مخدوش بشيء من التقصير ولا مخروق بالرياء وبالفأ حال بعد الأحوال السابقة أى وإن بلغ من أتعاب بدنك أى مبلغ.

(١٥٣) التنفير بالتطويل . والتضييع بالنقص فى الأركان . والمطلوب التوسط .

(١٥٤) سمات جمع سمة بكسر ففتح العلامة أى ليس للحق علامات ظاهرة يتميز بها الصدق من الكذب وإنما يعرف ذلك بالامتحان ولا يكون بالمخالطة .

(١٥٥) فلاى سبب تحتجب عن الناس فى أداء حقهم أو فى عمل تمنحه إياهم .

(١٥٦) البذل العطاء فإن قنط الناس من قضاء مطالبهم منك أسرعوا إلى البعد عنك فلا حاجة للاحتجاب .

(١٥٧) شكاه بالفتح شكاية .

(١٥٨) فاحسم أى اقطع مادة شرورهم عن الناس بقطع أسباب تعددهم إنما يكون الأخذ على أيديهم ومنعهم من التصرف فى شئون العامة .

(١٥٩) الإقطاع المنحة من الأرض . والقطيعة الممنوح منها . والحامة كالطامة الخاصة والقراية . والاعتقاد الامتلاك . والعقدة بالضم الضيعة . واعتقاد الضيعة اقتناؤها . وإذا اقتنوا ضيعة فريما أضروا بمن يليها أى يقرب منها من الناس فى شرب بالكسر وهو كالنصيب فى الماء .

(١٦٠) مهناة : منفعة الهنيئة .

(١٦١) المغيبة كمحبة العاقبة والزام الحق لمن لزمهم وإن ثقل على الوالى وعليهم فهو محمود العاقبة

- ب حفظ الدولة فى الدنيا ونيل السعادة فى الآخرة .
- (١٦٢) وإن فعلت فعلاً ظنت الرعية أن فيه حيفاً
أى ظلماً فاصحر أى أبرز لهم وبين عذرك فيه . وعدل
عنه كذا نحاه عنه والأصحاح الظهور من اصحر إذا برز
فى الصحراء ورياضة تعويداً لنفسك على العدل .
والأعذار بتقديم العذر أو إبدائه .
- (١٦٣) الدعة محرمة الراحة .
- (١٦٤) قارب أى تقرب منك بالصلح ليلقى عليك
غفلة عنه فيغدرك فيها .
- (١٦٥) أصل معنى الذمة وجدان مودع فى جبلة
الإنسان ينبهه لرعاية حق ذوى الحقوق عليه ويدفعه
لأداء ما يجب عليه منها ثم أطلقت على معنى العهد
وجعل العهد لباساً لمشابهته له فى الوقاية من الضرر ،
وحاطه حفظه .
- (١٦٦) الجنة بالضم الوقاية أى حافظ على ما
أعطيت من العهد بروحك .
- (١٦٧) الناس مبتدأ وأشد خبر والجملة خبر ليس
يعنى أن الناس لم يجتمعوا على فريضة من فرائض
الله أشد من اجتماعهم على تعظيم الوفاء بالعهود مع
تفرق أهوائهم وتشتت آرائهم حتى أن المشركين التزموا
الوفاء فيما بينهم فأولى أن يلتزمه المسلمون .

(١٦٨) أى حال كونهم دون المسلمين فى الأخلاق والعقائد.

(١٦٩) لأنهم وجدوا عواقب الغدر وبيلة أى مهلكة وما والفعل بعدها فى تأويل مصدر أى استيبالهم.

(١٧٠) خاس بعهدہ خان ونقضه والختل الخداع.

(١٧١) الأمن الأمان وأفضاه هنا بمعنى أفضاه وأصله المزيد من فضا فضا من باب قعد أى اتسع فالرباعى بمعنى وسعه والسعة مجازية. يراد بها الإفشاء والانتشار والحريم ما حرم عليك أن تمسه والمنعة بالتحريك ما تمتنع به من القوة.

(١٧٢) يستفيضون أى يفرعون إليه بسرعة.

(١٧٣) الإدغال الإفساد والمدالسه الخيانة.

(١٧٤) العلل جمع علة وهى فى العقد والكلام بمعنى ما يصرفه عن وجهه ويحوله إلى غير المراد وذلك يطرأ على الكلام عند إبهامه وعدم صراحته ولحن القول ما يقبل التوجيه كالتورية والتعريض فإذا تعلل بهذا المعاقد لك وطلب شيئاً لا يوافق ما أكدته وأخذت عليه الميثاق فلا تعول عليه وكذلك لو رأيت ثقلاً من التزام العهد فلا تركز إلى لحن القول لتخلص منه فخذ بأصرح الوجوه لك وعليك.

(١٧٥) وإن تحيط عطف على تبعة وتخاف أن

تتوجه عليك من الله مطالبة بحقه في الوفاء الذي
غدرته ويأخذ الطلب بجميع أطرافك فلا يمكنك التخلص
منه ويصعب عليك أن تسأل الله أن يقيك من هذه
المطالبة بعفو عنك في دنيا أو آخرة بعد ما تجرات
على عهده بالنقض.

(١٧٦) القود بالتحريك القصاص وإضافته للبدن
لأنه يقع عليه.

(١٧٧) أفرط عليك عجل بما لم تكن تريده. أرد
تأديباً فأعقب قتلاً وقوله فإن في الوكزة تعليل لإفراط.
والوكزة بفتح فسكون الضربة بجمع الكف بضم الجيم
أى قبضته وهى المعروفة باللكمة وقوله فلا تطمحن أى
لا يرتفعن بك كبرياء السلطان عن تأدية الدية إليهم
فى القتل الخطأ جواب الشرط.

(١٧٨) الإطراء المبالغة فى الثناء والفرصة بالضم
حادث يمكنك لو سعت من الوصول لمقصدك والعجب
فى الإنسان من أشد الفرص لتمكين الشيطان من
قصده وهو محقق الإحسان بما يتبعه من الغرور
والتعالى بالفعل على من وصل إليه أثره.

(١٧٩) التزيد كالتقيد إظهار الزيادة فى الأعمال
عن الواقع منها فى معرض الافتخار.
(١٨٠) المقت البغض والسخط.

(١٨١) التسقط من قولهم تسقط في الخبر يتسقط
إذا أخذه قليلاً يريد به هنا التهاون وفي نسخة التساقط
بمد السين من ساقط الفرس عدوه إذا جاء مسترخياً.
(١٨٢) تنكرت لم يعرف وجه الصواب فيها
واللجاجة الإصرار على منازعة الأمر ليتم على عسر
فيه والوهن الضعف.

(١٨٣) احذر أن تخص نفسك بشيء تزيد به عن
الناس وهو ما تجب فيه المساواة من الحقوق العامة،
والتغابي التغافل وما يعنى به مبنى للمجهول أى يهتم
به.

(١٨٤) يقال فلان حمى الأنف إذا كان أيباً يأنف
الضيم أى أملك نفسك عند الغضب والسورة بفتح
السين وسكون الواو والحدة بالفتح البأس والغرب بفتح
فسكون الحاء تشبيهاً له بحد السيف ونحوه.

(١٨٥) البادرة ما يبدر من اللسان عند الغضب من
سياب ونحوه. وإطلاق اللسان يزيد الغضب اتقاداً
والسكوت يطفى من لهبه.

(١٨٦) على متعلقة بقدره.

(١٨٧) يريد من العذر الواضح العدل فإنه عذر لك
عند من قضيت عليه وعذر عند الله فيمن أجريت
عليه عقوبة أو حرمة من منفعة.

(١٨٨) أى زيادة الكرامة أضعافاً.

الفهرس

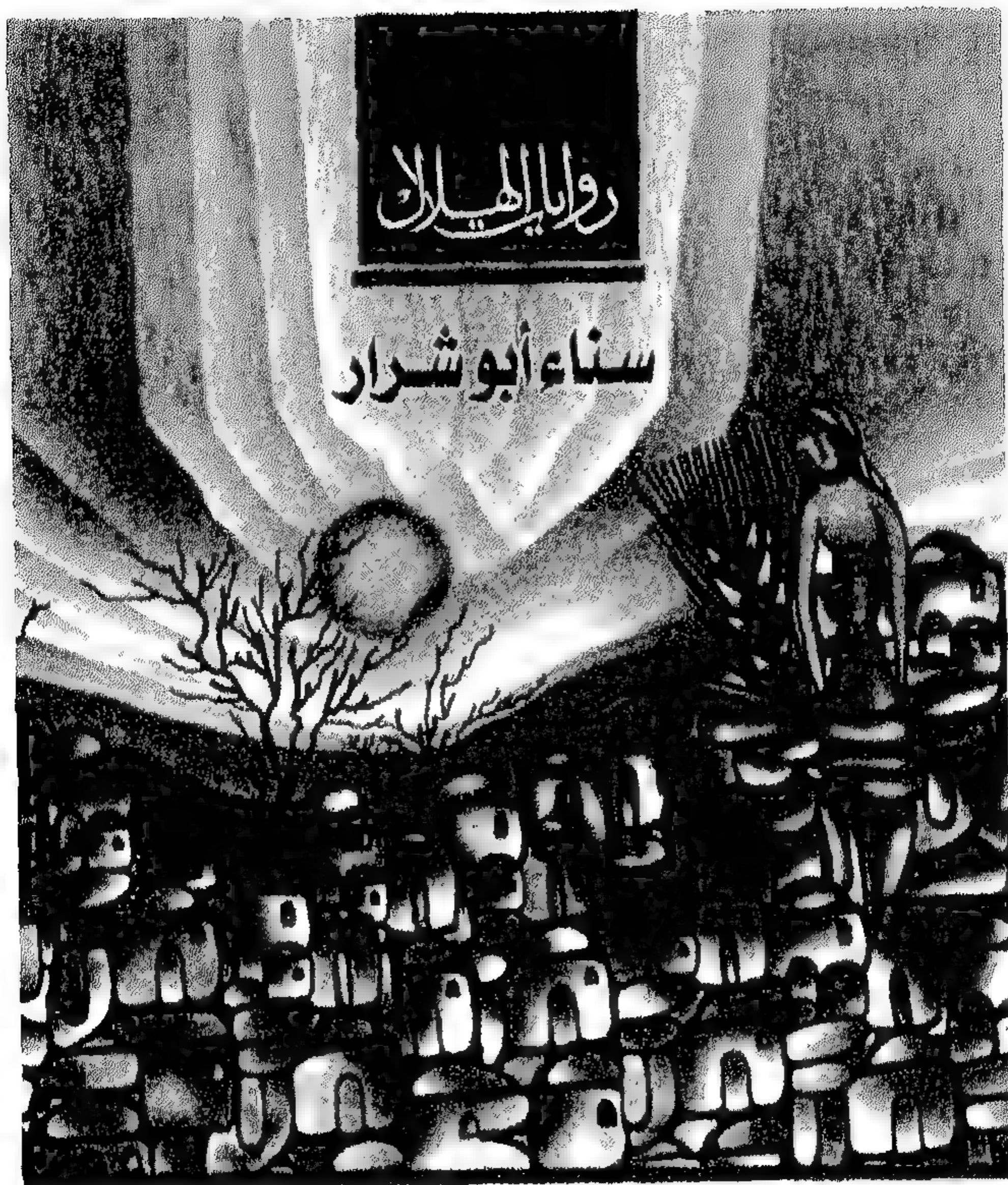
المقدمة.....	٣
الباب الأول: القانون الدولي لحقوق الانسان من منظور إسلامى.....	١٥
المبحث الاول: طرح قضية حقوق الانسان وحرياته من المنظور الإسلامى.....	١٦
المبحث الثانى: العدالة وحقوق الانسان.....	٢٣
المبحث الثالث: قيام الحكم الشرعى على المصلحة والتشريعات الإسلامية.....	٣٥
المبحث الرابع: مبدأ الحرية.....	٤٦
المبحث الخامس: حرية العقيدة.....	٧٤
المبحث السادس: حقوق الأقليات المسلمة فى المواثيق الدولية.....	٨٢
الباب الثانى: القانون الدولى الانسانى فى الإسلام.....	١١٧
المبحث الاول: أهداف الحرب فى الإسلام.....	١٣٦
المبحث الثانى: وسائل وأساليب القتال.....	١٥١

الملاحق

الملحق الاول: وثقية انشاء الدولة الإسلامية فى المدينة.....	١٨٤
الملحق الثانى: كتاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب إلى الأشر النخعى كما ولاه مصر.....	٢٥٣
دراسة تحليلية التى وردت بالوثيقة.....	٢٨٢

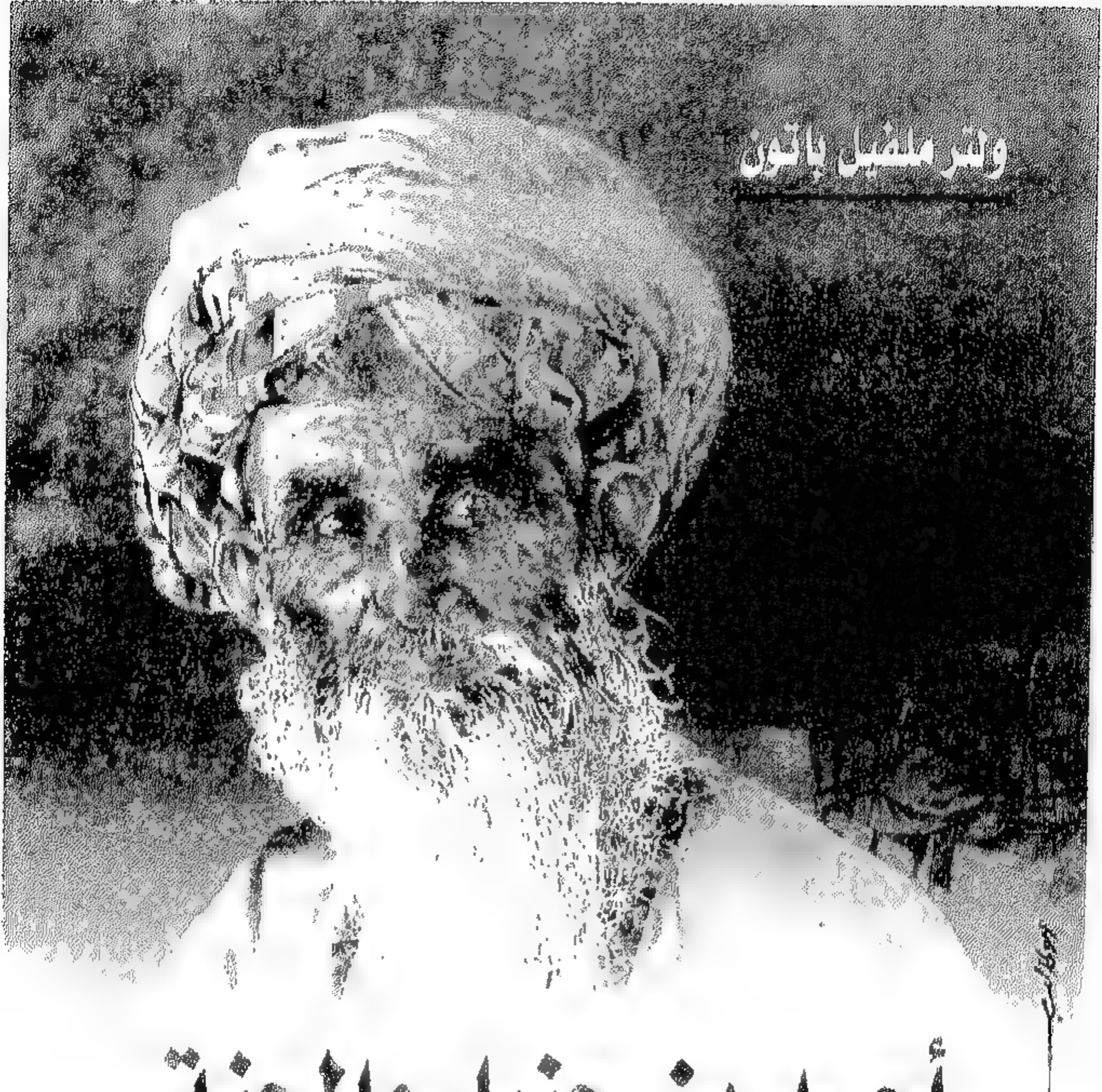
أحدث إصدارات كتاب الهلال عام ٢٠١٠ - ٢٠١١ م

اسم الكتاب	المؤلف	الشهر	السنة
الإسلام منهج وتطبيق	د. محمد محمد أبو ليلة	أغسطس	٢٠١٠
طه حسين والصهيونية	حلمي التلم	سبتمبر	٢٠١٠
أخلاقيات الحرب في السيرة النبوية	جعفر عبدالسلام	أكتوبر	٢٠١٠
عمان	عادل عبدالصمد	نوفمبر	٢٠١٠
الواقع أو الحقيقة	رجائي عطية	ديسمبر	٢٠١١
يوميات عابر سبيل	د. مصطفى عبدالغنى	يناير	٢٠١١
شاعر الروابي الخضر	محمد رضوان	فبراير/ مارس	٢٠١١
التحرك فوق رقعة شطرنج	د. محمود سليمان	أبريل	٢٠١١
أشهر الاغتيالات السياسية	د. صلاح جودة	مايو	٢٠١١
أوراق البنفسج	خيرى شلبى	يونيه	٢٠١١
اللغة في محراب القدس	د. محمد داود	يوليه	٢٠١١



في انتظار النور

وَأَشْرَ الْمُسْلِمِينَ بِأَقْسُونِ



أحمد بن حنبل والمحنة

ترجمته وعاقب عليه وحقق نصوصه وأعلامه : عبد العزيز عبد الحق

راجع الترجمة : محمود محمود

دار الهلال

رقم الإيداع
٢٠١١/١٤١٤٣

T.S.B.N

977-07-1498-4

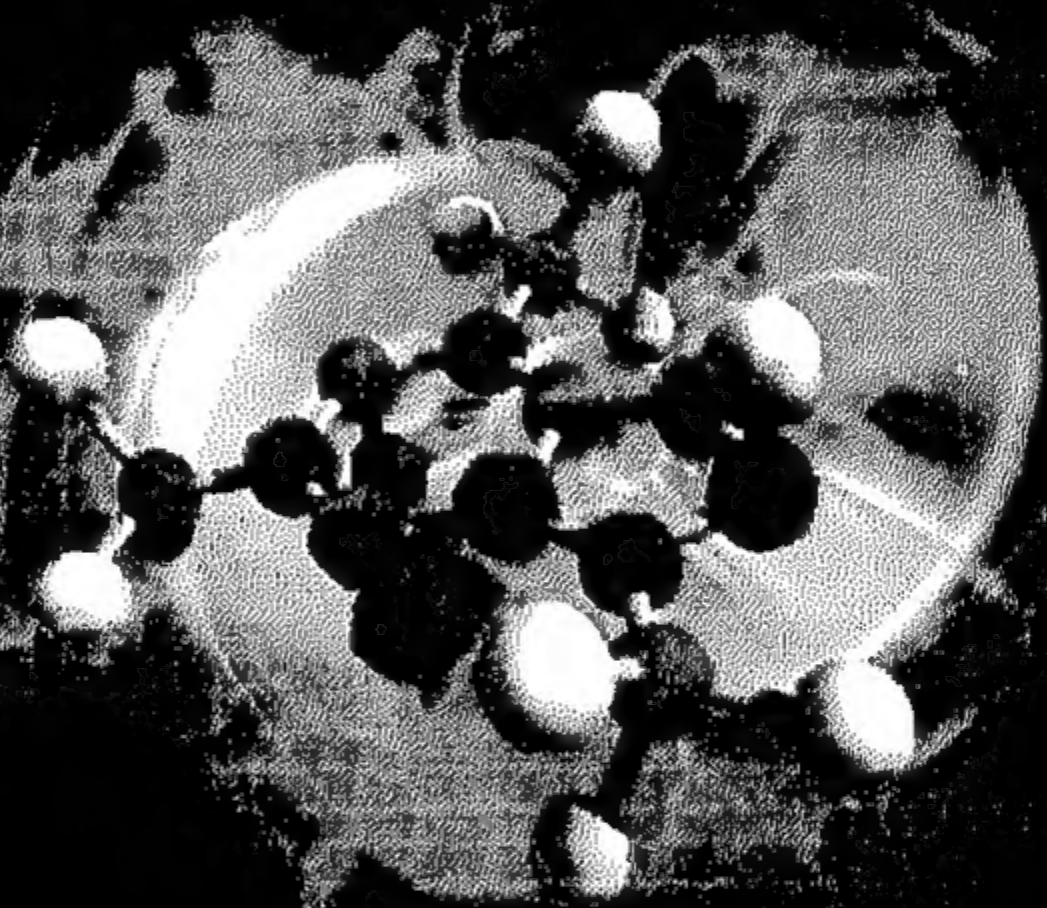
هذا الكتاب

هذا الكتاب دراسة منهجية موثقة تتضمن أهمية القانون الدولي لحقوق الإنسان من منظور إسلامي، حيث يتناول المفهوم العام لحقوق الإنسان في الإسلام، وقيمة العدالة في المفهوم الإسلامي والحقوق والحريات العامة التي تترتب عليها. فكرة المصالح في الشريعة الإسلامية ومجموعة الحقوق والحريات التي تتصل بها، ثم يتحدث عن مبدأ الحرية، ويناقش كذلك الحقوق والحريات التي تتصل به، كل ذلك من المفهوم الإسلامي، ويولي اهتماماً خاصاً بحرية العقيدة كأساس مهم من أسس هذه الحرية بالإضافة إلى حقوق الأقليات المسلمة في المواثيق الدولية. ثم يتحدث عن القانون الدولي الإنساني في الإسلام، من حيث التعريف بالقانون الدولي الإنساني، وأهداف الحرب في الإسلام، ووسائل وأساليب القتال، والحالات التي تسقط فيها الحصانة عن غير المقاتلين..ومعاملة العدو في ميدان القتال..

المعالي

الإسلام والعصر

الشيخ محمد حسين

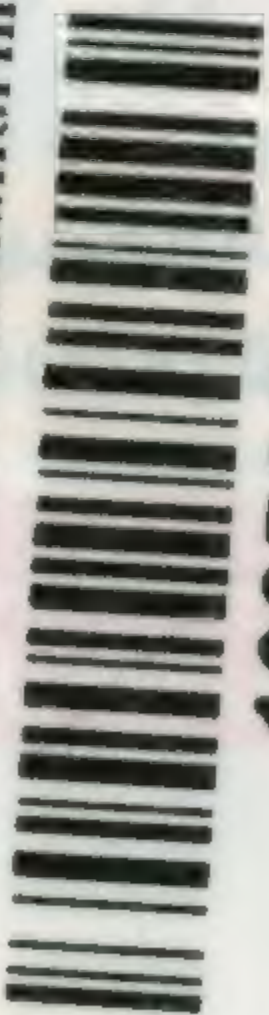


روايات مصرية للجيب

شلال متدفق من الروايات



Bibliotheca Alexandrina



1097316

أكثر الروايات با
إثارة ، وأحفلها بال

تذوق متعة
أحلى القصص ، وأ



المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع 10 ، 16 ش كامل صدقى الفجالة ،
4 ش الإسحاقى بمنشية البكرى وكسى مصر الجديدة - القاهرة - ت : 26823792 - 25928202 - 22586197
فاكس - 202/25966650 ج.م.ع ، 4 ش بدوى محرم بك - الإسكندرية ت : 03/4970840 - 03/4970850